

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر

القاهرة - قصر القبة فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبتترول والثروة المعدنية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحرى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنزى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، عبد العزيز كامل.. للأوقاف وشئون الأزهر، محمد حمدى عاشور.. للإدارة المحلية، عبد الوهاب البرلسى.. للتعليم العالى، حافظ بدوى.. للشئون الاجتماعية، محمد عبد الوهاب شكرى.. للصحة.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	١- مقومات الحل السلمى، وصعوبة مرحلة لا سلم ولا حرب
٥	٢- العلاقة مع السوفييت
٦	٣- ضرورة حل مشاكل المواطنين، وتوقع قفلة الجبهة الداخلية خلال عام ١٩٦٩
١٣	٤- التنمية الزراعية والرى والصرف الزراعى وتكاليها
٣٥	٥- مشاكل الإسكان وكيفية حلها والمبالغ المطلوبة
٧٧-٧٥	٦- رؤوس مواضيع للبحث فى الجلسة التالية

سرى للغاية

قرارات مجلس الوزراء

فى ١٠/١٢/١٩٦٨

بحث قضايا العمل السياسى الداخلى والخارجى، وذلك استعدادا لسنة ١٩٦٩ وهى سنة تشير كل الدلائل أنها سوف تكون سنة هامة وخطيرة وفاصلة.

بالنسبة للمجال الداخلى، فإن مناقشة المجلس تناولت سياسة التوسع الزراعى واستصلاح الأراضى والرى.

وقد تقرر رفع المساحات التى يجرى تسويتها هذا العام الى ٢٠,٥٠٠ فدان بدلا من ١٠ آلاف فدان كانت مقررة من قبل. واعتمد المجلس مبلغ ١٢٥ ألف جنيه لتحسين الأراضى التى تتخلل المناطق التابعة للإصلاح الزراعى، وذلك علاوة على مبلغ ٥٠ ألف جنيه لمشروع تحسين الأراضى و ٨٠ ألف جنيه لإصلاح أراضى النوبيين فى دار السلام؛ وبذلك تكون جملة المبالغ التى خصصت لقطاع الزراعة وإصلاح الأراضى كاعتماد إضافى ٨٨٠ ألف جنيه.

كما وافق المجلس على اعتماد إضافى آخر قيمته ٧٥٠ ألف جنيه لوزارة الرى للقيام بإنشاء مصارف جديدة فى مناطق تحددها لجنة خاصة قرر المجلس تشكيلها من وزارة الزراعة والرى واستصلاح الأراضى والشئون الاجتماعية، وتختص بالنظر فى شئون الزراعة والرى.

إن هذه الاعتمادات التى قررها مجلس الوزراء لقطاع الزراعة والرى، تمهد لإعداد خطة الأعوام القادمة التى تشمل استصلاح واستزراع أكبر مساحة ممكنة، وتحسين الأراضى المزروعة حاليا عن طريق تحسين الصرف والعوامل الأخرى المؤثرة على الزراعة.

اعتمد المجلس أيضا الخطة العاجلة للإسكان، والتى تهدف الى توفير أكبر عدد من الوحدات السكنية فى القاهرة الكبرى وبقية محافظات الجمهورية، وتشمل إسكان القطاع العام والتعاونى والقطاع الخاص. وقد أعمدت المبالغ اللازمة للقطاع العام وكذلك استثمارات القطاع الخاص.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر

القاهرة - قصر القبة فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٨

عبد الناصر: إزيك يادكتور.. عايز ناخذ قرار يتعلق بيك الحقيقة، وسمعت إنك إديت حديث لآخر ساعة ضد الجواز!

مراد: أيوه.

عبد الناصر: هو ده لازم السبب فى المظاهرات! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: سمعت بيه اليومين دول الحقيقة وإنك معارض ومش هنتجوز! عايزين ناخذ قرار ونجوزك! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

مصطفى: هيعوز شقة ياريس.

عبد الناصر: أصل حاملين عليه فى العملية دى، معلىش نأجلها بقى فى الأجازة الدراسية! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: الدكتور عزيز وصل؟ إحنا عايزينه الحقيقة فى المناقشة اللي احنا بنتكلم فيها، معرفش يعنى حد وصل عنده أفكار جديدة؟ أيوه.

مراد: يمكن قبل الموضوع اللي أنا اتكلمت فيه فى الجلسة السابقة الخاص بحل مشاكل الجماهير، أنا فكرت فى الكلام اللي سيادتكم قلته فى أول الجلسة الماضية الخاص بسياستنا الخارجية وعلاقتنا بأمريكا والاتحاد السوفيتى.

مراد: الواقع أفلقتى اليومين الماضيين، لأن يمكن سيادتك حاططنا فى الصورة الحقيقة من غير سيادتك برضه ما تدينا أمل فى كيفية حل المسألة، والواحد قعد فكر فيها طويلا. كنت بقول المسألة الخاصة بالصلح: إن الصلح أو الحل السلمى أو التفاهم عن طريق أمريكا يمكن يحتاج برضه بعض المقومات علشان ينجح. وبرضه علاقتنا بالاتحاد السوفيتى لأن سيادتك قلت: عملية التسليح ماشية ببطء الآن مش بالجدول الزمنى أو التقدير اللى كان مستهدف.

الواقع إن الحل السلمى عن طريق أمريكا له مقومات..

أمريكا أولا: يههما تقضى على حركة التحرر والاستقلال عن السياسة الأمريكية فى المنطقة اللى احنا منتهجينها، وإن كل من يحقق لها هذا الغرض يبقى غرض مستهدف، إنما فى الوقت لما يدعم النظام القائم وتشعر إن فيه استقرار داخلى وإنها مش قادرة تقضى على النظام القائم؛ ده يخليها أقرب الى التفاهم فى حل الموضوع. ولذلك أنا باعتبار أول مقوم يجعل أمريكا تقبل إنها تعاون فى الحل السلمى هو الاستقرار الداخلى وتدعيم النظام فى الداخل؛ لذلك أنا بافكر أى موضوع خاص بحل مشاكل الجماهير وتدعيم النظام فى الداخل، يعاون فى الحل السلمى.. ده نمرة واحد.

نمرة اتنين: أيضا الاستعداد العسكرى للمعركة يعاون فى الحل السلمى، لأنه لو شعرت أمريكا إن اسرائيل لن تهاجم ومفيش مشاكل فى الشرق الأوسط، ومش هانقدر نواجه لفترة طويلة ومفيش استعداد جدى فى الحرب؛ برضه ده مايدفعهاش الى المعاونة فى الحل السلمى.

نمرة ثلاثة: يمكن ملاطفة أمريكا، مش معقول نقفل كل النوافذ المفتوحة على أمريكا، إنما إن احنا نلاطفها أكثر من اللازم يمكن ده مايدفعهاش الى الحل السلمى زى ماتشعر إن مصالحها مهددة. ويمكن سكرانتون نفسه بيقول: إن مش مصالحنا بس اسرائيل فى الشرق الأوسط إحنا لينا مصالح أخرى حريصين عليها. فبرضه هم لما يشعروا إنه فيه تعاون أكثر مع الجانب الآخر، هم حريصين إن مايمكنوش الاتحاد السوفيتى إن يبقى له نفوذ وسيطرة فى المنطقة؛ فيبقى كل ما يشعروا إن مصالحهم مهددة فى هذه الناحية هو ده اللى يدفعهم هم اللى هايجروا ورانا مش إحنا اللى هنجرى وراهم. أنا باعتبار دول ٣ مقومات أساسية يدفعوا أمريكا الى الحل السلمى.. الاستقرار الداخلى، استعداد جاد للمعركة، نمرة ثلاثة إنها تشعر بالخطر على مصالحها فى المنطقة.

سرى للغاية

بالنسبة للاتحاد السوفيتى، أنا فى الواقع كنت هسأل سؤال استفسارى قبل الكلام.. هل اتصالاتنا بأمريكا بيبكون فيه فكرة عند الاتحاد السوفيتى إنها هاتم ولا لأ؟ لأنه يصح إنهم بيعاونونا ويسلحونا، ويمكن سيادتك أعلنت أكثر من مرة إنهم بيدونا كل المساعدات بلا مقابل، يمكن يحز فى نفوسهم إنهم يجدوا عند اللزوم بنتصل من غير مايكون فيه تفاهم سابق. معرفش هل هم مرتاحين أم لا من هذا؟ إنما الاتحاد السوفيتى من أيام ستالين سياسته واضحة إنه مايغامرش فى السياسة الخارجية أبدا؛ يعنى علاقتهم مع تيتو أو مع ماوتسى تونج ومع فيتنام وأخيرا مع كوبا كاسترو، هم واقفين بعيدين عنها إنما لما تبتدى تتجح العملية - دور كاسترو فى تأليب أمريكا اللاتينية ضد الأنظمة الموجودة هناك - هايعاونوه وهايقفوا جنبه.

مع تيتو كان فيه وقت بيقولوا له: إتفق مع الملكيين، لما تيتو أخذ حركة التحرير كاملة وقرب ينتصر أيدوا تيتو. ومع ماوتسى تونج كانوا بيقولوا له: روح اتفق مع شين شاي تشيك، لما شعروا إن ماوتسى تونج ناجح وواقف وقفة جادة واستعداد جاد دعموه بكل قواهم! فأيضا الاتحاد السوفيتى لازم يشعروا إن احنا جادين فى الاستعداد العسكرى للمعركة.

يعنى سمعت من واحد فى السفارة بينظروا الى حاجات رفيعة، يعنى واحد فى السفارة بيقول: إنتم بتستعدوا للمعركة، طب ليه بتدهنوا درابزين كوبرى أبو العلا بوية إذا كنتم جادين والكبارى هتتكسر؟! وفروا البوية اللي فى كوبرى أبو العلا ووجهوها لحاجة تانية! يعنى بياخدوا منه هل إحنا نازلين بكل ثقلنا للمعركة ولا لأ؟ يمكن إحنا بنحاول نمشى هنا وهنا، وقد تكون دى زى السياحة قبل كده وقلنا: مفيش داعى نوقف سياحة لأنها بتجيب لنا مورد مالى، وكونا فى الوقت نفسة بنستعد لحرب ولكن هل معناه نفتح سياحة ومش نفنش شنط؟! يعنى نفقد جزء من مورد مالى فى سبيل تدعيم الأمن القومى قصد العالم.. ده جدية للمعركة، إنما إذا كنا بنمشى فى الخط ده وده؛ ده بيعمل بلبله عند الجمهور ماييقاش عارف إحنا ماشيين فى هذا الخط أو هذا الخط.

وأنا بعنبر السير فى الاستعداد العسكرى الجاد بكل صورته يحقق أيضا ناحية الحل السلمى، إذا كان فيها أمل هو ده السبيل لتحقيق هذا الأمل. ولذلك أنا بفتكر بمناسبة حل مشاكل الجماهير إنه يجب يكون لنا شعار موحد، وهو الاستعداد الجاد للمعركة فى أى حاجة بنعملها، وياخذ هذا الصورة التطبيقية فى الداخل بيقى مفيش ميوعة محدش هايطلع لأنه شايفين استعداد جاد للمعركة، وفى الخارج هيخلى الاتحاد السوفيتى يشعر أننا سايرين فى الطريق بجدية، ويجعل أمريكا تخشى الصدام فى المنطقة وتهديد مصالحنا فتحاول إنها توجد حل فى هذا الموضوع.

سرى للغاية

لوسمحت لى أنتقل الى موضوع داخلى مرتبط بهذا وهو جهاز الإعداد العسكرى للشباب، هو عامل بلبله كبيرة جدا؛ إنه من ناحية الأمن القومى إقتضى الأمر فى فترة المظاهرات إنه تسحب الأسلحة من المدارس والكلبات؛ وده قرار سليم ١٠٠٪ إنما إنه صدر قرار بإيقاف الاعداد العسكرى للطلاب، وبعدين سيادة الفريق أول فوزى أيضا استغنى عن المدرسين اللى بيشتغلوا فى هذا الجهاز وأشيع إنه ألغى هذا الجهاز! أنا سألت فى هذا الموضوع فحييت إنه أديها تغليفة أخرى قلت ماهوش إلغاء - زى ما اتفقت مع السيد وزير الحربية - إنما هو عملية دمج فى منظمات الدفاع الشعبى باعتبار الشباب جزء من الشعب، وبدل توزيع قوتنا على جهازين يبقى جهاز واحد.

إنما يبقى أولا: هل مادة التربية العسكرية موجودة للطلاب ولا ألغيت؟

نمرة اتنين: المدرسين اللى كانوا لابسين زى عسكرى، وبيأخدوا بدلات وسحبت منهم البدلات وحايرجعوا المدارس مدرسين وهم متذمرين، هل مثلا هيدرسوا مادة تربية عسكرية بالزى المدنى ولا هيدرسوا موادهم المدنية وهيكونوا خميرة عكنة متوزعين على المدارس؟! وبعدين مدى تقبل الطلبة إننا ما بنبعدهمش عسكريا. إنما متهيألى العملية عايزة نوع من التنظيم بحيث ماتأخدش الصورة اللى هى واخداها فى الوقت الراهن. شكرا.

عبد الناصر: هو الحقيقة الكلام اللى اتكلمته معاكم الدور اللى فات، كان الهدف منه إنى أحط كل واحد فيكم أمام مسؤولياته كده بوضوح وصراحة، وبعدين الكلام اللى بعديه كنت هاتكلمه يعنى كلام قاصد إنه يكون جدى بحيث نصل فيه الى حلول حاسمة بالنسبة لهذا الموضوع. الحقيقة ده اللى خلانى قلت لكم على الأوضاع دى والوضع الموجود، وأنا عادة مكنتش بقول لكم على المتاعب والمشاكل اللى الواحد بيقابلها، لكن أنا شايف مجلس الوزراء برضه بيلف وبيدور فى مواضيع وبعدين لا بنبت ولا بنحسم، وبعدين يطلع الكلام يروح اللجان وبعدين مابتجيش نتائج! فده الحقيقة السبب إنى حاططكم فيه الدور اللى فات وقلت لكم الصورة اللى كانت قدامى.

الحقيقة الصورة دلوقتى أحسن من اللى أنا قلتها الجلسة اللى فاتت مليون مرة من الصور اللى أنا ماقلتهاش قبل كده، طبعا صور كثيرة ماقلتهاالكوش قبل كده اللى هى كانت بتقابلنا فى السنة اللى فاتت فى الوقت اللى مكانش عندنا جيش؛ قطعا النهارده عندنا جيش وعندنا دبابات أكثر من اللى كان عندنا قبل ٥ يونيه، عندنا طيارات وعندنا طيارين. والعملية الحقيقة هى عملية نسبية، ولكن المرحلة الحالية هى: لا هى سلام ولا هى مرحلة حرب وهذه هى مرحلة صعبة! تعرف لو سلام تستقر الأمور، لو حرب أيضا باقدر أعبأ،

سرى للغاية

يعنى الكلمة اللى إنت بتقولها: تعبئة البلد للمعركة.. تعبئة البلد للمعركة بالوضع اللى احنا فيه عملية مش سهلة ومش يسيرة أبدا! تعرف لو بنحارب وكل يوم فيه حرب وحرب وتيجى غارات على القاهرة وإحنا بنغير على تل أبيب، كنت أقدر أعبأ البلد للمعركة تعبئة سليمة ومضبوطة، لكن دلوقتى التعبئة هاتكون محدودة.

الحقيقة أنا حاططكم فى هذه الصورة علشان مانقعدش نلف وندور هنا فى مجلس الوزراء بالنسبة للمواضيع اللى الواحد كان عايز يفتحها، واللى النهارده هانكملها واللى يمكن هاتحتاج منا الى تكلمة أخرى. الحقيقة اللى خلانى جيت بهذا الناس بتقول: "عايزين حكومة حرة العيشة بقت مرة!" ويمكن الناس على حق يعنى إذا كانت فعلا العيشة مره يبقى إذا لازم نحقق لهم الحكومة الحرة، ويبقى إحنا ماحناش قايمين بالواجب اللى ملقى على عاتقنا! فأنا حبيت أفهمكم إن إذا كانت الشمس هتشرق مش هتشرق بسرعة مش هنقدر نعدى الضفة الشرقية للقتال بسرعة، والموضوع ماهواش موضوع سهل فيه مشاكل. موضوع الأمريكان أنا شرحته الجلسة اللى فاتت واتكلمت فيه.

موضوع الروس إحنا علاقتنا بيهم كويسة وفيه تفاهم، ولكن فى تصورى فيه حاجتين أثروا عليهم..

العملية الأولى: هى عملية تشيكوسلوفاكيا.

والعملية الثانية: الحقيقة فى تعاملنا الاقصادى نحن نميز الغرب على الشرق ولا نفى بالتزاماتنا أبدا بالنسبة للشرق، وبييجوا يقولوا لنا: مصانعنا واقفة وبتترجو! وأنا أثرت هذه الموضوع، فى الوقت اللى احنا بنروح ونقول لهم: عايزين.. بيدونا الحقيقة مابندهمش، بيبقى أما نقول كذا بالة مفيش! هذا أيضا فى رأى عامل مؤثر، وأنا قلت هنا فى مجلس الوزراء، قلت لهم: إزاي يزيدوا الحساب ٢٠ مليون جنييه، زودوا خدوا أثاث وخدوا جزم طيب إدونا مواد خام.. حاضر. إدونا سلع بسيطة.. طيب، وبعدين أما بنيجى إحنا الحقيقة مابنوفيش بالتزاماتنا فهم على طول بيتأثروا!

النقطة الثانية: هى أيضا رفع السعر بالنسبة ليهم هم أيضا بيرفعوا السعر على طول، يعنى رفعنا سعر القطن بالنسبة ليهم ٢٥% مش كده؟ هم فى العملية مع التشيك الأخيرة فى الجيش رافعين المعدات ٢٥%، عملية يعنى باعوا للعراق بتمن ولينا إحنا بتمن لأن العراق بيدفعوا بالعملة الصعبة!

سرى للغاية

فالحقيقة اللي فاهم إنه حلنجى وشاطر وببشتغل على هذا الأساس، مفيش فى العملية دى حد حلنجى وحد شاطر فالعمليات دى كل الناس فاهمة ومفيش عمليات بتستخبي! بيقولوا: عليكوا إنتو ألف مليون روبل هتدفعوهم إمتى؟! كوسيجين قال هذا الكلام لسفيرنا، ماإحنا مايندفعش الحقيقة وطلبنا منهم تأجيل ديون، ولسه طالبين حاجات بألفين مليون روبل.. الحاجات الجديدة اللي لما روحنا هناك حوالى ألفين مليون دولار! طب إزاي هيدونا حاجات بألفين مليون دولار؟! حتى إذا كنا إحنا ماينعاملهمش على قدم المساواة فى حاجات صغيرة ممكن يكون لها تأثير.

الموضوع ولو إنه معقد ولكنه أقل تعقيدا بكثير مما مضى، يعنى فى يوم من الأيام الروس قرروا مايدوناش أسلحة بعد العدوان نتيجة إن وزير خارجية سوريا راح شتم جروميكو فى الأمم المتحدة.. شتمه! هم كانوا بيقولوا: نقبل قرار الأمم المتحدة وأنا كنت موافق على قبول القرار، وعلى ما بعت ليهم إن احنا موافقين كانت الدول العربية كلها رفضت! هم بيقولوا: حل سلمى.. هم ماشيين فى هذا الموضوع ولكن أنا متأكد إنهم فى قرارة تفسهم بيعتبروا إن الحل السلمى بعيد المنال وأنا متأكد من هذا الكلام، وإن السبيل الوحيد أيضا هو الحل العسكرى، وإن تقويتنا عسكريا قد تساعد على الحل السلمى. والكلام اللي قلته لكم الدور اللي فات مش معناه إن الاتحاد السوفيتى مش هيدينا، لأ.. معناه إن حصل تأخير، إذا كان حصل تأخير ٦ شهور إذا خططنا بتتأخر ٦ شهور!

إذا قدامنا فى الجبهة الداخلية مدة طويلة قد يكون الضغط الخارجى علينا فيها. إذا لازم جميعنا نتجه الى الجبهة الداخلية ونشوف فعلا المشاكل الموجودة فى الجبهة الداخلية.

فإذا كنا مثلا فى سنة ٦٩ ما حناش هنعارب، يبقى إذا سنة ٦٩ هاتكون سنة بالنسبة لنا داخليا هنواجه فيها جميع الأعمال العدوانية اللي ممكن من كل القوى بالفلوس.. الى آخره. إذا لازم الحقيقة المواضيع اللي بنتكلم فيها وما بنبتش فيها بنحسمها وبنحطها موضع بحث فعلا، إذا كانت الناس بتقول العيشة بقت مرة فعلا الواحد ابتدى يسأل، أنا سألت بقى أكبر عدد كل الناس.. بيقولوا: آه العيشة بقت مرة! يعنى الحقيقة ده الكلام من ٥٠٠ حاجة. بعدين أنا كان عندى النهارده الدكتور حجازى جايبلى الكشف بالنسبة للاستثمارات؛ العملية انكماشية.. ماشية عملية انكماشية.. واقعين فى دوامة انكماشية بالنسبة لاستثمارات الخدمات وبالنسبة لاستثمارات الإنتاج وبالنسبة لكل حاجة، والزيادة فى الإنتاج السنة اللي فاتت كام يادكتور حجازى؟

حجازى: ٠,٧٪.

عبد الناصر: يعنى أقل من ١٪! السنة اللى قبلها كانت برضه أقل من ١٪ واللى قبلها، ونازلين إحنا من سنة ٦٥ واصلين فى دوامة، وهذه الدوامة أنا فى رأى بتودى البلد فى داهية! يبقى السنة الجاية إذا مشينا بهذا الشكل ضايعين خالص! وكنا بنسأل الحقيقة هل فيه تضخم أو انكماش؟ الواضح النهارده الحقيقة من كل الناس إنه فيه. وبعدين المشكلة اللى جرتنا لهذا كانت إيه؟ هى مشكلة ميزان المدفوعات والعملة الصعبة؛ بنحل.. يعنى الحقيقة يجب أن يكون عندنا المرونة إن احنا نحل. يعنى أما جينا مرة قالوا لنا: بلاش نصلح أراضى ونعمل طرق، وإحنا عاملين اللجنة التنفيذية العليا وكانوا قاعدين إخوانا، أهوه! طب ليه مانصلحش أراضى ونعمل طرق؟! قالوا: لأ.. هانصلح أراضى ده هايزود استهلاك القمح وهانستورد قمح بالعملة الصعبة؛ مانعملش مساكن لأن المساكن هيبقى فيها أسياخ حديد ودى بنجيبها بالعملة الصعبة.. الى آخره من هذا الكلام! الحقيقة هذه الدوامة بقالنا سنة ماشيين فيها، وبعدين بعد ماجيتوا حضراتكوا تقريبا الطقم القديم كله مشى والأخ وزير التربية قرب على دلوقتى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: طيب إنتو لما جيتوا اتكلمت هذا الكلام الحقيقة، وقلت لكم: هاتدخلوا فى دوامة وهتدوخكوا اللجان. وهو فيه مدرستين.. فيه مدرسة انكماش وفيه مدرسة تنمية، أنا من مدرسة التنمية الموزونة مع التوسع، لكن أنا مش مع مدرسة الانكماش ولا أوافق عليها بأى شكل من الأشكال ولا تحقق أى منطق؛ لأن معنى هذا إن احنا مانديش الناس أمل، وإذا كنا لا نعطي الناس أمل يبقى لا فائدة، تبقى البلد عايزة فعلا حكومة حرة تديها أمل!

ده الحقيقة السبب اللى خلانى إتكلمت الدور اللى فات وأحطكوا فى الصورة، والحقيقة طلبت وسألت فى كل حنة. وإذا كانت الفائزة النهارده بقت ب ٦٠ قرش! أنا مكنتش أعرف إن الفائزة بقت ب ٦٠ قرش، أنا كنت فى المعرض - وكان أيامها وزير الصناعة مصطفى خليل وطلع الكلام ده فى الجرايد والأهرام كتبت - وطلبت على الفوط والفانلات والشريات إنها تترخص وأخذت وعد بهذا. ولكن الكلام اللى طلع غير كده يعنى كلام برضه عملية حداقة، وناس حلنجية بيسرقوا من الناس! عملوا الحاجات النمطية صغروا الفانلات، هذا الكلام الناس كاشفاه كلها وعارفة إن احنا مخادعين وإن احنا بنضحك عليهم وبنسرقهم!

سرى للغاية

ده الكلام الحقيقة اللي هو موجود فى البلد النهارده، علشان تجيب بلوفر لآى حد من ولادك بتدفع ٤ جنيه و ٥ جنيه! النهارده فى إنجلترا من الكلام الملابس أرخص بكثير جدا من عندنا! وأنا النهارده أحسن لى بقى أبعث استورد ملابس جاهزة، لو أنا أجيب فساتين للبنات من إنجلترا أنا ممكن أجيب لهم فستان بـ ٢ جنيه متفصل جاهز من إنجلترا، ممكن أجيب بلوفر جاهز بجنيه أو بـ ١,٥ جنيه للناس كلها! طب ليه وصلنا لهذا الحال؟! الحقيقة الكلام اللي قلناه فى المؤتمر والعمليات اللي عملناها فى المؤتمر ده جزء، لكن الجزء الأكبر منه هو سببه هذا المجلس! وأنا الحقيقة أما اتكلمت الدور اللي فات على الوضع وحاططكم فى الصورة، أنا بقصد أحط كل واحد قدام مسؤوليته وبعدين كل واحد حر بقى فى هذا الموضوع؛ آدى مسؤوليتنا كذا وكل واحد بيشارك فى هذه المسؤولية وبيأخذ دوره، وإذا كان مش قادر يأخذ دوره فى هذا بيبقى حر التصرف. ده السبب إنى حاططكوا فى هذه العملية بهذا الوضع، وبعدين فتحت الموضوع وفاجئتكم بيه وقلت: بنحضر علشان نتكلم فى هذا الموضوع.

وأنا أيضا بسأل ناس فى البلد، الحقيقة الناس تعبانة من حاجات كثيرة جدا، وبعدين إحنا سنة ٦١ لما أخذنا القطاع العام كان فيه فى السوق ناس مسؤولين بيشتغلوا فى المنسوجات اللي فى الظاهر كده بينزلوا فانلات كويسة لكن مكانتش بـ ٦٠ قرش! وبعدين كان فيه شرابات بتتنزل وده بيضارب وده وده بيعمل وده وكانت بتتنزل. وبعدين إحنا ابتدينا من ٦٥ نرفع الأسعار على أساس ندخل دخل للخزينة، وصلنا الى المكسب هل وصل الدخل ولا لا؟! هل النهارده فيه مخزون سلعى؟! وهل إنتو إديتوا الشهرين السلف علشان فعلا تصرفوا المخزون السلعى؟! كل البلد فاهمة كده.. إنكم إديتوا السلفيات علشان تصرفوا المخزون السلعى؛ اللي هو نتيجة أخطاء من الناس المسؤولين اللي فى هذا المجلس وفى هذه الدولة!

إذا طب مانحل الحل الصبح ونحل الحل السليم، إذا كان مثلا فرضنا رسوم على البيرة فنتج عن هذا إن الأرباح قلت وإن البيع قل! يمكن الأخ عبد العزيز كامل يتبسط من العملية دى! (ضحك) لكن اللي مش بيشرب بيرة هيروح يشرب بوظة بسعر أقل، رفعنا سعر الكوكاكولا وقف المصنع!

سرى للغاية

إذاً يجب إعادة النظر الحقيقة في العملية التي حصلت من ٦٥ لغاية دلوقتي ونشوف كيف نحقق للخزانة دخل. وبعدين أنا في رأيي إن الخزانة مش هاتحقق دخل طالما مفيش توزيع وفيه تكديس سلعى؛ إذاً إنت دخلك هيقبل مفروض كل مانبيع أكثر كل مادخلك بيكثر.. دى المواضيع.

وبعدين وقفنا عملية البنا وبنقول: لأ.. ده فيه شركات بتخسر! إنت المسؤول عن خسارة هذه الشركات؛ خطتك التي إنت واضعها.. الخطة التي أنا مضيت عليها هي المسؤولة عن خسارة هذه الشركات.

بنقول: إن الإصلاح الزراعى شركاتنا نصفياها، بقول: إحنا المسؤولين عن الإصلاح الزراعى، وجينا عقدنا الدنيا وقلنا: لأ! وبعدين النهارده البلد فيها بطالة البلد فيها غلا البلد فيها أزمة موصلات، البلد فيها أزمة مساكن! كل حاجة الحقيقة فلتانة.. مفيش. الدول الاشتراكية عندها جهاز تسعير ببسر كل حاجة، إحنا إييه التي عملناه؟! كل واحد بيرفع السعر التي عايزه، شركات التجارة بتفرض ٣٠٪ على أى حاجة علشان تحقق أرباح وبترفع الأسعار في السوق!

بقول: إن هذه المواضيع كلها هي السبب التي أنا فتحت فيه الكلام الدور التي فات وعايضة حسم ولازم نحسمها، ده السبب الحقيقة التي حطيت لكم الصورة لأن إذا ما حسمناش يبقى أى واحد بقى لا يحسم يبقى غير مسؤول الحقيقة ولا مقدر للمسؤولية في هذه العملية. ومعركتنا للغاية مانعدى شرق القتال هي الحقيقة معركة من أجل تدعيم جبهتنا الداخلية، وثابت إن الناس لا تحتل أبدا أى عبء من الأعباء حتى بالنسبة للنظافة، ما أنا مثلا بسأل محافظ القاهرة عن نظافة القاهرة، وقلت له: أنا طلعت وروحت السيدة زينب ولفيت، يقول لى: إنه طالب تعيين عمال كناسين العمال مش كافيين، محدش بيعين.. ماتعينوش! طب إزاي هينظف إذا كان ماتعينوش!؟

مراد: ده فرض رسم ١٪ يافندم على الإيجارات.

عبد الناصر: آه.. وبعدين جاى لى أنا مثلا تقرير من عبد المجيد فريد بيقول: إن البغالة طفحة فيه المجارى ومحدش! ناخذ شارع رمسيس وشارع عماد الدين وشارع الهرم والحنت دى، كل دى عمليات يعنى الدولة النهارده مابقاتش دولة باشكيتبة! يعنى فى سنة ٥٢ كنا دولة مكونة من شوية كتبة وماشيين بشوية خدمات ميزانيتنا كانت ١٩٠ مليون جنيه ومش مسؤولين، عملية البنوك والشركات عمليات قطاع خاص وعملية السوق بتشتغل بالمعادلات التي هي

سرى للغاية

معروفة. النهارده وصلنا الى ميزانيتنا ٢٠٠٠ مليون جنيه، مسؤولين عن القطاع العام وعن كذا وعن كذا.

إذاً يجب إن احنا نتحمل مسؤوليتنا فى هذا الموضوع تحمل كامل؛ ده السبب الحقيقة فى العملية اللى أنا قلتها.

موضوع التدريب.. الموضوع التانى: أنا بعتبره موضوع فرعى تتفاهم فيه مع الفريق فوزى.

وبرضه أنا عايز أفتح المناقشة فى الموضوع الأولانى.
أيوه.

جمعة: هو لو سمحت لى سيادتك، هو إحنا من ٥٢ ل ٦٥ كنا سابقين الجماهير فى مطالبها الحقيقة يعنى بندى الجماهير، وقبل ماتطلب الجماهير كنا إحنا بنعطيها على الرغم من المشاكل الخارجية والضغط الاقتصادى. إبتدينا من أواخر ٦٥ ندور ظهنا للجماهير ونخدع الجماهير - زى سيادتك ما شرحت - فيه كثير من السياسات السعرية اللى اتخذت؛ سواء تخفيف ثقل الأقمشة، البوتاجاز النهارده عامل ضجة فى البيوت؛ كل أنبوبة بتقعد يوم أو اتنين، والناس فاهمة إن سعر البوتاجاز مارتفعش لكن قل المقدار فيه! الرغبة اتخفف وزنة كثير، والنهارده ناس كثير بيقولوا لى بدل ما كان بياكل رغيف واحد بقى بياكل رغيفين! ولكن حقيقة السعر ارتفع وهو فى الواقع مارتفعش! يعنى الجماهير ابتدت تشعر إن الدولة اللى بتعطى من ٦٥، ابتدت تدور ظهرا وتأخذ سياسة أخرى لا تتفق مع السياسة المطروحة من ٥٢ لحد سنة ٦٥.

النقطة الثانية: بعد هذه السياسة حصلت النكسة وسيادتك شرحت القلق النفسى، أنا برضه بقول: الناس شاعرة النهارده إن مفيش اهتمام بيها؛ يعنى مقدار نزول الدولة للجماهير والسعى إليها وحل مشاكلها الناس مش حاسة بيه، وفيه أمثلة كثيرة على هذا سيادتك شرحتها دلوقتى بالنسبة لموظفين التموين، الزراعة فيه أمثلة بالنسبة للموظفين اللى بيمثلوا حلقة الاتصال بين القيادة وبين الشعب؛ الحقيقة بيكفروا الناس أكثر ما بيحاولوا يحلوا مشاكلهم!

عندى مثلا من الغربية الجمعة اللى فاتت، وعقب حوادث المظاهرات فيه القانون اللى هو ٥٤ بتاع الأمن الصناعى، إبتدى يطبق دلوقتى إن هم نزلوا للمكوجية وطالبوهم إن هم يعلقوا طفاية حريق! أولاً: مش موجودة! وثانياً: إنها بتتكلف من ٢٠ الى ٤٠ جنيه! حسب المحاضر كانت النتيجة إن ٥٠٠ مكوجى راحوا لمحافظ الغربية وأثاروا هذا الكلام.. يعنى فيه أمثلة بدل من ربح الناس بنكفرهم!

سرى للغاية

إحنا الحقيقة مش هنقدر نعبئ الناس بشكل كبير حوالين المعركة؛ إذاً لازم نتحرك كلنا حوالين حل مشاكل الناس. الحركة بتتقسم من وجهة نظرى الى ٣ خطوط رئيسية.. حركة الوزرا: وهى تنقسم الى قسمين.. حركة الوزرا مع قاعدتهم.. مع الموظفين بتوعهم ومع المؤسسات ومع الشركات فى لقاء مستمر لمعرفة مشاكلهم ودفعمهم لواجبهم نحو الجماهير، وخصوصا الوزارات الللى هى تتعامل مع الجماهير باختلاف صورها وشكلها. النقطة الثانية: المحافظين والإدارة المحلية: طول عمرها بتلعب دور كبير جدا، وأنا بعنقد - كنت محافظ - من السهل جدا إنى أحل مشاكل بسيطة للجماهير وبمبالغ بسيطة. المهم إن المحافظين ينزلوا ومعاهم المسؤولين فى المحافظات الى الحى والى القرية ويقعدوا معاهم ويشوفوا إيه المشاكل؛ هذا اللقاء بيشعر الناس إن الدولة مهتمة بيهم. والثالثة: طبعا حركة الاتحاد الاشتراكى.

لو تمت الحركات الثلاثة مع رفع شعار الاهتمام بمشاكل الجماهير، أعنقد إننا بنحل الكثير من المشاكل.

النقطة الثانية الحقيقة هى نقطة البطالة: فيه بطالة فعلا فى البلد، وأنا سألت بعض الناس.. وعملية خريجي ٦٥ لحد النهارده - الفنية والثانوية - دول عدد كبير منهم موجود. أكثر من كده إن فيه كثير من الريف هاجر الى المدينة علشان يشتغل، وبالفعل وصل الى سن الشغل وبيروح المصانع مش بيشتغل وكل دول موجودين فى المدينة عاطلين. وأنا بعنقد إننا لازم نبحث فى موضوع البطالة ده لأن هى الصورة مش واضحة قدامنا، إحنا بنقيسها بخريجي الجامعات والثانوى لكن فيه فئات أخرى لا بد إن احنا نحسمها ونحصرها ونقيم هذه العملية.

النقطة الثالثة: مشكلة الموظفين: ومشكلة الرسوب دى عاملة قلق كبير جدا بين الموظفين؛ هى ليها مليون جنيه وأعنقد لو ضيفنا مليون كمان هنقدر نحل كثير من المشاكل. الدولة بكبار موظفيها بعنقد إنها عجزت ٥٥ فما فوق..

عبد الناصر: الدولة ولّا المجلس؟

جمعة: ما قصدش مجلس الوزرا، الدولة كجهاز وظيفى النهارده يعنى زى متقول سيادتك مفيش حساب، وبعدين الطابور ماشى والقطاعات الللى مستتية الترقى والوصول الى المناصب القيادية شايقة إن السكك قدامها مسدودة. متهيألى لو إحنا شجعنا الاحالة على المعاش من سن ٥٠ وضمينا سنتين وخذنا فى هذا عمليات حاسمة، فعلا أنا بعنقد إن كثير من الشباب

سرى للغاية

اللى شايف السكة مسدودة قدامه هيتنفس ويجد الطريق سالك، وفى الوقت نفسه هنجدد حركة العمل.

النقطة الثانية: إحنا بنجدد لناس كتير جدا فوق سن الستين، وبقول: مش ممكن نتمسك بموظفين وصلت الستين، وفى نفس الوقت فيه شباب هو مش معترف بهذه القيادات فى الوقت الحالى. ويجب ألا نتمسك بالناس اللى وصلوا الى سن الستين ونشوف لهم أى طريقة أخرى، ويجب أننا نفسح المجال للموظفين إنها تصل الى الدرجات العليا. شكرا.

عبد الناصر: هو الكلام برضه من عند الدكتور حجازى خاص بالمصروفات الاستثمارية، وسنة ٦٣ كانت المصروفات ٦١,٥، كان الربط ٨٧ بقى سنة ٦٥ الربط ٧١ اللى اتصرف ٤٩,٥، بعدين ٦٦ كان الربط ٣٩ - ٤٢، وبعدين ٦٦/٦٧ كان الربط ٥١ - ٤٠، سنة ٦٧/٦٨ الربط ٣٥ - ٣٠.. فنزلنا من ٦١ الى ٣٠!

أيضا بالنسبة للخدمات نفس الكلام، بالنسبة لميزانية الأعمال من ٣٢٢ الى ١٨٨ مصروفات استثمارية؛ يعنى سنة ٦٤ كنا ٣٢٢ والربط كان ٣٥٥ سنة ٦٧/٦٨ الربط ١٩٦ المصروف ١٨٨ يعنى من ٣٢٢ الى ١٨٨.. فيه فرق كبير جدا، معناها إن فيه بطالة ومعناه كل الكلام اللى بنتكلم فيه ده..

جمعة: هو معرفش هل ممكن نعيد النظر فى بعض الأسعار؟

عبد الناصر: طبعا.. أمال إحنا بنتكلم ليه؟! لازم نقعد هنا ونبحث بقى.. الشراب بيتكلف كام؟ إذا كان العملية عايز نشتغل فيها نشتغل ولأ مين؟! اللى النهارده بيقول إن الشراب ب ٤٠ قرش! مين اللى بيقول إن الفانلة النهارده ب ٦٠ قرش! وهيقول السنة الجاية إن الفانلة ب ٨٠ قرش مين اللى بيقول البلوفر بقى ب ٥ جنيه والسنة الجاية هيبقى ب ٦ جنيه! إذا كنا دولة اشتراكية دولة منتجة لازم يكون عندنا جهاز تسعير هو اللى يعمل هذه العملية. هذا الكلام موجود فى وزارة الصناعة جهاز تسعير، لسه بقول للدكتور عزيز أول ما شوفته: كويس إنه وصل علشان نتكلم معاه فى هذه المواضيع.

ولكن قبل كده فيه مواضيع أثيرت الدور اللى فات لازم نبت فيها، الموضوع اللى هو الموضوع اللى قاله سيد مرعى الخاص بتسوية الأراضى، أى حاجة ممكن تاخذ عملة محلية ولا تتكلف عملة أجنبية إلا قدر يسير حتى. وأنا كلمت الأخ سيد وقلت له: جهاز نفسك علشان يتكلم فى الموضوع بالنسبة لتسوية الأراضى وإصلاح الأراضى طالما عندى

سرى للغاية

شركات وبيديها ماهيات. وأنا فى سنة ٥٩ كان بيقول لى: أصلح ٨٠ ألف، أقول له: لأ.. عايز ١٢٠ ألف ومشينا فيهم.

موضوع التصرف فى الأرض، هذا موضوع آخر هانبحثه ونشوفه؛ لأن البعض قد يعتقد إن احنا بنحط فلوس فى الأرض ولا بنستعيدها إلا بعد ١٠ سنين فلا داعى! بعدين موضوع المصارف بتاع وجه قبلى بالذات وهى مش عاوزه ماكينات، وأنا شفت ناس من وجه قبلى بيقولوا لى: الأرض هتبوط والمحاصيل هاتقل! إذا يبقى فى الميزانية الحالية بيقولوا لازم نعدل.

موضوع الإسكان، النهارده فيه ناس من شركات عندها عمالة زيادة وبيقولوا: مستعدين. وأيضا بنقرر مبلغ الإسكان، والإسكان بياخد عملة أجنبية ٧٪.. الكلام ده إنتو قلتوه! والحقيقة بناخد خطوات فى هذا الموضوع، واللى ليه اعتراض فى هذا بنشوف إيه الاعتراض فى هذا، ليه؟! أيوه.

قناوى: يعنى نتكلم فى التنمية وسيادتك اتكلمت فى التنمية من أول ماجينا فى هذا المجلس، والحقيقة حتى قبل برنامج ٣٠ مارس كان الواحد بيمشى بخطوات لتنفيذ الإرشادات اللى قلتها سيادتك. فى التنمية أول ما ابتدينا اتجهنا الى إما التوسع الأفقى أو التوسع الرأسى. فالتوسع الأفقى فى الاستصلاح لقينا إن احنا محكومين بالميزانية وقلنا: نصلح ٤٥ ألف فدان بيقوا تحت أمر وزارة الاستصلاح، وقلنا: إنه تو مايتم الإصلاح لابد أعمال الرى والصرف تكون كاملة؛ ولذلك عملنا برنامج مع وزارة الاستصلاح على إننا نكمل كل أعمال ٤٥ ألف فدان، فى الوقت اللى بيتم فيه الاستصلاح حتى لا يكون هناك أراضى مستصلحة ولا يصلها الرى.

إنما اتجه نظرنا الى التوسع الرأسى بالصرف المغطى، وده الحقيقة أولا له فايدتين فى التنمية..

أول حاجة: بيدينى عائد سريع جدا من أول سنة حوالى ٢٠٪ من زيادة المحصول الزراعى، كما إنى باحصل المبالغ بتاع الصرف المغطى من الأهالى.. الفدان بيتكلف من ٢٠ الى ٣٥ جنيه باحصله من الأهالى مع الضريبة بتاعت الأيطان؛ وبذلك الدولة بتحصل المبالغ كاملة فى ظرف ٢٠ سنة. الحقيقة هو له فوايد كبيرة.. إنه بيدي عائد سريع، وده مطلوب فى الوقت الحالى.

سرى للغاية

وثانيا: بيوفر عملة صعبة، وهى قليلة جدا فى استعماله لأن عندى الماكينات. وهقول دلوقتى إيه اللى حنعمله علشان زيادة عدد الشركات وبتزود المساحة؛ بحيث إن المصارف بتأخذ من ١٠ الى ١٥٪ من المساحة وبالتالي تزيد الرقعة الزراعية. الحاجة الثالثة: إنه مايبعملش صيانة للمصارف؛ لأن أنا اللى باعمل الصيانة بتاعت المصارف المغطاة.

فى الواقع هذا المشروع لما جه البنك الدولى وعرضنا عليه مشروع ١,٣٢٠ مليون فدان فى الوجه البحرى وبرنامج للوجه القبلى فيه حوالى مليون فدان، هم قبلوا هذا المشروع بصدر رحب وإطلعوا على جميع التفاصيل وعملنا تقرير كبير قوى - أنا بعت لسيادتك نسخة منه - والناس قالوا: إننا لازم نشترك فى هذا الموضوع وندفع ٢٥ مليون دولار للمساعدة فى المعونة.. العملة الصعبة المطلوبة.

عبد الناصر: قرض مش معونة؟!!

قناوى: نعم يافندم.. أيوه يافندم بيدفع تقريبا على ٤٠ سنة، ومبلغ بسيط وجدنا إنه حوالى ٢,٥٪ كل سنة، وفأيدته إن احنا نجيب الطرمبات وتمن الماكينات زيادة علشان نعمل الصرف المغطى. الحاجة المهمة فى الموضوع إنهم قالوا إنه فعلا ده مشروع مستعجل ولازم نعمل ١٠٠ ألف فدان أول سنة و ٢٠٠ ألف تانى سنة و ٣٠٠ ألف تالت سنة، وبعدين نخفضه الى أن يكمل المليون وشوية على مدى حوالى ٨ سنين. وكانوا ببسألونى.. تقدرنا تعملوا هذه العملية؟ قلت لهم: إن فى إمكاننا نعمل ده ومنتسوش إننا عملنا الحياض حوالى ١٣٠ مليون متر مكعب وعملنا السد العالى. كمان فيه اتفاقية اللى هى بتاعة الغذاء العالمى اللى عاوز أتكلم عليها النهارده - إذا سمحت سيادتك - إننا أخذنا حوالى ١٦,٣١٩ مليون دولار، منها ١١ مليون نعمل صرف ٧٥ ألف فدان و ٤ مليون علشان نعمل صرف فى ٤٠ ألف فدان، ودول للوجه القبلى فى المواقع اللى فيها الحياض.

فى الواقع إحنا جمعنا من هذا المبلغ جه أغذية منه، وبيعنا هذه الأغذية ووردنا الى الخزانة لغاية السنة الماضية ٥٣٧ ألف جنيه وكسور والسنة دى عندنا ١٩٢ ألف جنيه. والناس دول لما بيحبوا حسب الاتفاقية بيقولوا: فىن الأراض اللى اشتغلناها؟ وإحنا بنهوشهم ونقول لهم: عملنا الأرض دين وهى مش داخله ضمن الاتفاقية الغذائية. والناس معرفش إذا كانوا فاهمين إن احنا بنضحك عليهم ولا لأ، إنما ماشيين معنا وقالوا لنا: إحنا بس عاوزينكوا تعملوا السنة دى ٤٠ ألف فدان. فى الواقع إحنا عايزين مبلغ ووزارة الخزانة

سرى للغاية

بتقول: إن ده المبلغ دخل فى الميزانية فى الإيرادات ومانقدرش نديكوا إلا لما تطلبوا إنتو طلب علشان تعملوا الـ ٤٠ ألف فدان.

السنة دى إحنا بنعمل فى الصرف المغطى ٥٠ ألف فدان فى الوجه البحرى فى الصرف، عموما يعنى الصرف فى الوجه القبلى عامل مبلغ ٥٢٠ ألف فدان علشان بنى سويف والمنيا ١٤٠ ألف فدان؛ لأن زى ماسيادتك عارف إنهم فى حالة صعوبة. وأنا أوقفت الرى بتاع تحويل الحياض فى بنى سويف لأن هى محتاجة للصرف قبل الرى، أسيوط خصصنا ٥٠ ألف فدان والفيوم ٤٠ ألف، بخلاف وادى الريان وكوم إمبو ٢٠ ألف ونجع حمادى ٢٥ ألف وإدفو ١٠٥. المواقع دى هى اللى فيها الأراضى تأثرت بالرشح، فبصفة عاجلة حبينا نعمل مصارف بين الأراضى العالية والواطية حتى إننا مانوقعش فى المحذور وتستهلك الأرض زى المنوفية.

فى الواقع أطالب السيد وزير الخزانة والسيد وزير التخطيط، إنهم يوافقوا لى على ٢٥ ألف فدان السنة دى بس بمبلغ حوالى ١٠٠ ألف جنيه من المبالغ اللى عندنا فى الميزانية السنة دى للوجه القبلى. وأنا ألح فى هذا لأن أنا ماشى فى المصارف العمومية وأستكمل بعض المناطق اللى تحتاج الى تكملة بالمصارف الجوفية؛ ودى مطلوبة بالحاح فى هذا العام، وخاصة إنى فى برنامج الاتفاقية اللى أخذت منه ١٧ مليون دولار دول إنى مطلوب إنى أعمل السنة ١٨٠ ألف فدان. أنا باعمل دلوقتى ٥٠ ألف، وأتمنى إن المجلس يوافق على ٢٥ ألف فدان السنة دى فى الوجه القبلى.. ده اللى عملناه فى الصرف المغطى.

فى الواقع - تسمح لى أكمل باقى الأقسام - فيه مشاكل كثيرة وأنا أول ماجيت نبهت على مهندسين الرى إن أهم حاجة للمهندس الاتصال بالقاعدة الجماهيرية؛ لأن الوزارة لها قاعدة جماهيرية كبيرة جدا وبتتصل بجميع الفلاحين، ومن المهم إنه يعرف مشاكل الفلاح والزراع، وحتى يدلهم على المناوبة لأن ساعات تقوته المناوبة وبعدين يشتكوا ويقولوا عايزين مياه، ولو إن الشكاوى السنة قليلة جدا والرئ كان كويس أوى السنة دى رغم إننا قللنا المياه المنصرفة عن السنة اللى فاتت.

وكان كمان من السياسة إنى أزود زراعة الأرز رغم المتاعب الكبيرة اللى لقيناها، ورغم ذلك زادت المساحة زيادة كبيرة جدا من مليون السنة اللى فاتت الى ١,٢٥٠ مليون فدان السنة دى. وحتى كنا عملنا شوية مخالقات، وبعث للسيد وزير العدل بإيقاف هذه المخالقات بحيث إن المحصول طلع كويس ومكانش فيه متاعب كبيرة. وإحنا تحملنا المتاعب دى فى سبيل إن إحنا نريح الفلاحين، ففى الواقع إن مشاكل الفلاحين دى من أهم ما يمكن إن إحنا نتصل بيها، وأنا بنفسى - يمكن الناس عرفت كده - فبعثت شكاوى كثيرة جدا والشكوى حتى الفردية برد عليها برضه خلاف المشاكل الجماعية. وسيادتك قلت مرة: إن

سرى للغاية

محدث بيرد على حاجة، لكن فى الواقع أفكر إن السياسة الجديدة بتاعة المجلس بيخوف حل مشكلة وبيبع لصاحب المشكلة يإما بالرفض أو القبول..

عبد الناصر: أنا قلت لما مابيردش أنا بقصد الفلوس اللى على شركات القطاع العام للقطاع العام، لغاية دلوقتى محدش راضى يدفع ولاحد بيرد! ده قلته قبل كده ولازلت بقوله من القطاع العام للقطاع العام ده له فلوس عند فلان ببيعت له مابيردش عليه، وده له فلوس عند فلان محدش بيرد عليه!

قناوى: حصل برضه بعض المشاكل فى المؤتمرات فى المنوفية وفى الغربية وبلف كتير فباعرف مشاكل الناس، فيه بعض المشاكل لهم حق فيها وباجد حتى شكاوى بسيطة وبنحلها، فيه بعض الطلبات غير مفيدة.. زى مثلا المنوفية طالبين حاجات إنهم يرووا الأرض بالراحة، طبعا البلوى اللى جت من الرى بالراحة! فطبعا أنا قلت فى المجلس: إننى لا يمكن أروى بالراحة، وحتى اشتكوا وقالوا: الرى كان صعب السنة دى فى القطن خصوصا، قلت لهم: القطن طلع فى المنوفية من أحسن المحاصيل وربما كون ده لقلة المياه مش لزيادة المياه! طبعا إحنا فى الصيف بنزرع رز أكثر من اللزوم، وبنزرع قطن ودلوقتى بنزرع الدرة الصيفى بدل الشتوى، ودى عملت لنا إنتاج ٣٠٪ زيادة، ودلوقتى استغنيا عن توريد الزرة إطلاقا.

غيرنا طريقة الرى فى العدى، واتفاقى مع السيد وزير الزراعة ورفعت المنسوب على قناطر إسنا وروينا الأراضى بطريقة الغمر، والمحصول زاد ونوعه أصبح أحسن. فيه مشاكل كثيرة فى الحياض، وأحب أخص بعض منها.. لما عملوا الحياض كان مفروض يعملوا ٤٣٠ ألف فدان قبل سنة ٦٤؛ علشان بعد ٦٤ على طول مش هادى تصرف كامل للحياض علشان العجز وتميرير المياه من الأنفاق. وإحنا كان عندنا ١٦ متر فرق توازن عل السد العالى فى هذه السنة لأن مكانش ممكن أفوت المياه كلها.. مليار أو المياه المطلوبة للحياض كلها فى هذا الوقت فكان لازم يعمل ٤٣٠ ألف فدان؛ فعمل دول وعمل بعض المصارف البسيطة علشان يقدر يكمل مشروع الحياض، معملش تسوية ولا المصارف الكاملة.

بعد كده استمر فى تحويل الحياض من رى حوضى الى رى مستديم، وأهملوا حكاية الصرف؛ لأن مكانش الفلوس مساعدة ومكانش عدد المهندسين كفاية، مكانش البرنامج ماشى مع الصرف باعتبار إن النيل هتبقى مناسب واطية والأراضى هاتصرف على النيل بالراحة.

سرى للغاية

الواقع السيد وزير الإصلاح اهتم بالحكاية دى، والسنة دى هيعملوا ٥٠ ألف فدان تسوية فى الأراضى الغير مسواة فى الوجه القبلى، ولكن لازم نبتدى بالمصارف اللى بين الأراضى العالية والأراضى الواطية، وهانعمل هناك ٨ محطات صرف والباقى هيتصرف بالراحة على النيل علشان الأرض واطية، وشوفنا المشاكل كلها بتاع أسوان وكوم أمبو وإدفو ونجع حمادى وسوهاج وأسيوط والمنيا.

فيه مسألة تانية خاصة بزراعة البصل السنة دى، بعد ما حصلت الضربة دى إنه نتأثر ونخسر ولكن - الحمد لله - ماخضناش المنسوب ولحقنا نسند البغال ببعضها. وفى أسيوط كانت هناك مشكلة إنهم مش عارفين الفارق بين الرى بالغمر والرى المستديم، ومحافظ أسيوط اتفق مع كلية الزراعة لعمل نماذج للرى المستديم لتوعية المزارعين. الحاجة التانية: إنهم بيخافوا يطلعوا يرووا بالليل لعملية الثأر وخلافه، ودى عملت تأثير فى الأول.

الحاجة الثالثة: إنه فى بعض الأراضى زى إدفو مفيش أراضى لزراعة خضروات أو مأكولات وفيه قصب كثير، وكانوا بينزعوا ورق القصب ويأكلوا بيه البهايم والمحصول كان يطلع قليل.

الحاجة الرابعة: كان بيزرع قصب بدل مايقعد ٣ سنين بس بيعقد ٤ و ٦ سنين، وده طبعا مخالف للأنظمة الزراعية! الحقيقة وزارة الزراعة اهتمت بالموضوع ده.

الموضوع الخامس: إنه مكانش بيعرف يشغل الآلات ومكانش عندهم مواشى فمكانش بيعرف يشغل الطلمبات اللى مشترينها، فعملنا جمعيات وفى أسيوط نجحت بشكل كبير. فى قوص وقنا مكانتش ناجحة العمليات دى فى موضوع الطلمبات، فعملنا اجتماع فى مكتب السيد وزير الزراعة بحيث إن الطلمبات دى تتصلح وتشتغل، أسيوط دلوقتى مفيش أى مشكلات.

طبعا فيه أسباب أخرى، منها التسويات ورشح المياه من الأراضى العالية للأراضى الواطية. وأخذنا إجراء السنة دى للبدء فى عمل المصارف العمومية، وإن احنا نعمل ٤٠ ألف فدان من الصرف المغطى. كمان من ضمن الحاجات عملنا تعديلات لقانون الرى فيه تسهيلات للفلاح كثير؛ لأنه كان يببقى الفلاح مظلوم فى حاجات. واللى عملناها حاجات بسيطة جدا؛ إحنا كنا بنعمل مشروع حكومى وينقطع المياه عن الناس والصرف، إحنا قلنا: فى القانون إننا لازم نوفر طريق رى قبل مانبدأ فى المشروع الحكومى؛ مثلا كنا بناخد أرض من ناس ونأخر التعويض ونقطع الشجر، وإحنا نرجو ننفذه ويبقى فيه تسهيل كثير ورفع الظلم عن الفلاح الصغير.

سرى للغاية

إحنا بنقل العمل الصعبة قدر الإمكان، إحنا فى كل الأعمال بنخلى الورش الأميرية تشتغلها فى الرى. وعاوز أقول كلمة نسيتهنا إن إحنا فى الأعمال الكبيرة بتاع الرى بنعمل ١٥ قطعة كبيرة، ولو نفذنا ١٠٠ ألف أو ٣٠٠ ألف فدان نقدر ندى المقاولين الكبار فى القطاع العام مساحات كبيرة يشتغل فيها.

والشركات بتتحمل مصاريف أجور وخلافة، وبعدين بترفع السعر زى ما حصل فى حفر الكراكات من ١٠٠ مليون الى ١٥٠ مليون بدون تبرير لهذا ومكانش فيه مبرر لهذا وأنا أقدر أبرر إن مكانش فيه مبرر لهذا! ودا بيشغل الشركات، ومثلا عملت مناقصة لـ ٥٠٠٠ فدان؛ شركة من القطاع العام إدتنى ١٠٠ ألف جنيه، وشركة من القطاع الخاص إدتنى ٦٠ ألف، ففرق ٤٠ ألف مش معقول أنا أدى القطاع العام فى مثل هذا الأمر أبدا! لكن لما فحصت الشركة دى وقلت لها: قللى المتر من ١٣٠ قرش الى ٢٣ قرش رفضت، وده لقيته محمل جميع عماله على عملية الـ ٥ آلاف فدان دى! قلت له: عندنا ٥٠٠ ألف فدان خدهم كلهم وبقى حمل جميع عمالك.

نرجع للورش الأميرية، كان فيها معوقات كثيرة جدا وفيها سوءات كثيرة، إنما اتصلت بالسيد وزير الحربية والسيد وزير النقل واتفقنا جميع البوابات والكبارى الخاصة بالرى كمان نقدر نشغل أعمال للنقل والحربية، وابتدينا ناخذ شغل من الحربية وأنا متأكد إننا هنعملها بالمواصفات المطلوبة.

طبعا ياسيادة الرئيس فيه ناس بتعارض فى موضوع وادى الريان ودول ناس مغرضين!

بنعمل التصميمات بحيث ماتحتاجش قطع غيار كثيرة.

وعايزين نعمل هيئة للورش الأميرية، الغرض من الهيئة بنعمل فيها حوافز والحوافز دى أفادت جدا. فى الواقع من أفضل الحاجات نخليها هيئة أو وحدة ونخلى السيد وزير النقل يشترك معنا فى هذا الموضوع، وبالشكل ده المليون جنيه اللي بيصرفها العمال هتيجى وتغطى الفوائد بخلاف ماكان معمول خسائر!

الصرف المغطى، عملنا فيه الحوافز وقلنا: إن الممكنة بتعمل ١٩ فدان فى اليوم، وإذا عمل زيادة عن ١٩ فدان نديلة عن الفدان ١٠ جنيه تقسم حسب أهمية الناس اللي بتشتغل على جميع الناس من السواق الى العامل الصغير؛ وده خلانا كملنا ٥٠٠٠ فدان فى ٤ شهور اتكلف المتر ٢١ قرش ودى حاجة كويسة، وأفكر القطاع العام لازم يكلف زينا إن لم يكن أقل منا. ونتيجة لسياسة التنافس اللي عملناها السنة اللي فاتت القطاع العام خفض تكاليف المتر الى ٢٣ قرش السنة دى.

سرى للغاية

هانستفيد من خبرة السد العالى فى تركيب الطرمبات اللى بندقع عنها فلوس كتيرة وأخصائيين ييجوا من الخارج.

البحوث: وضعنا خطة وعرضناها على السيد وزير البحث العلمى، وهانشترك مع بعض وتحت إشرافه وهانعمل البحوث المقررة.

التدريب: زودنا التدريب السنة تدريب المهندسين، بيدرب حوالى شهر ونعمل لهم اختبار صغير علشان نعرف يصلح لأى عملية، إذا كان إنشائى أو رى وخلافه. وبعدين فيه كلام عن السياسة إذا كان تحب سيادتك أتكلم.

عبد الناصر: إنت إديتنا أصلك تقرير نجاح عن الوزارة كلها! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: الحقيقة السؤال اللى أنا كنت عايزك تتكلم فيه والحقيقة اتكلمت فيه باختصار، دلوقتى فاضل ٦ شهور فى السنة إيه اللى إنت عايزه فى ٦ أشهر دول علشان مصارف الوجه القبلى ومصارف الوجه البحرى؟

قناوى: أنا عاوز الوجه البحرى أكتفى بـ ٥٠ ألف فدان اللى بعملهم السنة دى، لأن إمكانياتى مش هتقدر تعمل أكثر من ٥٠ ألف فدان على بقية السنة، إنما أنا باحب أعمل حوالى ٤٠ ألف فدان فى الصعيد ولازم أبتدى من دلوقتى.

عبد الناصر: دول يكلفوك قد إيه؟

قناوى: الفدان ٣٠ جنيه تقريبا يعنى مليون، لأ.. هاعمل ٢٥ ألف بس السنة دى.

عبد الناصر: يعنى كام؟

قناوى: ٧٥٠ ألف جنيه.

عبد الناصر: طب ليه ماتعملش ٥٠ ألف؟

سرى للغاية

قناوى: أنا يافندم مستعد وأتمنى نعملها بالشكل ده، بس فى ٦ شهور مانقدرش يافندم مالحقش فى ٦ شهور.

عبد الناصر: يعنى تقدر قد إيه فى ٦ شهور؟

قناوى: نقدر نعمل ٢٥ ألف بالراحة يعنى.

مرعى: فى بنى سويف والمنيا؟

قناوى: نعم فى بنى سويف والمنيا وبعض مناطق صغيرة.

عبد الناصر: فى سوهاج بيقولوا إنها ابتدت تخسر.

قناوى: أيوه يافندم، فيه إدفو وفيه كوم أمبو وفيه فى نجع حمادى يعنى نعمل المناطق، أتفق مع السيد وزير الزراعة المناطق اللى هى محتاجة لهذا النوع من الصرف.

عبد الناصر: هو اللى أنا متصوره إن الصرف فى الوجه القبلى كله تكاليفه حوالى ١٠ مليون فى الخطة كلها.

قناوى: لا يافندم زيادة.

عبد الناصر: أكثر؟

قناوى: المشروع ده بس يكلف ٧٥ مليون.

عبد الناصر: لا.. الوجه القبلى أنا بتكلم.

قناوى: وجة قبلى برضه هايتكلف حوالى كده.

عبد الناصر: كام؟

سرى للغاية

قناوى: حوالى ٧٥ مليون أيوه هايتكلف حوالى كده.

عبد الناصر: حوالى ٧٥؟

قناوى: أيوه يافندم.

مرعى: إذا سمحت لى سيادتك فيه ملاحظة بالنسبة لموضوع الصرف، يعنى أنا موافق السيد وزير الرى على أهمية الصرف، وهو من المشروعات ذات العائد السريع وذات النقد الأجنبى القليل؛ هو كل الملاحظة إنه بالنسبة لأرض الحياض المشكلة مش صرف بس.

قناوى: لازم التسوية.

مرعى: ولا فى عملية التسوية لوحدها، المشكلة فى عملية الحياض أكبر وأعمق من كده، وهذا الموضوع من الأهمية بمكان تكون له لجنة لها دفعة من سيادتك؛ لأن الاستثمارات اللى وضعت فى الحياض كبيرة جدا، والعائد الجاى من الحياض فى انخفاض مستمر بالرغم من المجهود الكبير اللى ببذله؛ يعنى الحقيقة حصل فى زراعة العدس - زى السيد وزير الرى ماشرح - وفيه زيادة محصولية فى زراعة العدس، إنما كان فيه تدهور فى زراعات أخرى وإحنا ملاحظين الحكاية دى فى إنتاجية القطن.

فى سوهاج فيه مشكلة أخرى هى مشكلة الملاريا، يعنى النهارده فى مرورى من مناطق الحياض قابلت ناس ويتكلم معاهم من الفلاحين لا طلبوا مياه ولا طلبوا حاجة، وقالوا لى: عايزين علاج ضد الملاريا! ودى من المشاكل اللى لازم ننتبهه لها من الأول، ودول كانوا فى المناطق القريبة من أسبوط.

فيه مشكلة تسوية الحياض، فيه مشكلة الرى نفسه طريقة الرى اللى اتبعناها فى الحياض وهى طريقة الرى بالرفع، على مزايه اللى قالها السيد وزير الرى لكن الفكرة العامة اللى وضعت؛ أنه سيؤدى الى عدم وضع المصارف ووضع المبلغ اللى كان هاخصص للمصارف وضع كسبيل المشجع للرى بالرفع. النتيجة اللى وصلنا ليها للرى بالرفع، إن النهارده فدان القصب بيتكلف ٢٣ جنيه رى؛ ودى عاملة ضجة كبيرة جدا فى زراع القصب.. يعنى لو الواحد ينزل لزراع القصب فى وجه قبلى زى أنا مابشوفهم، بنجد إنهم كلهم بيطلبوا برفع سعر القصب، وبالتالي بنجد إشكالية أخرى وهى رفع سعر السكر.

سرى للغاية

وتكلفة الفدان العادى فى رى الحياض النهارده أصبح ١٥ جنيه، زائد إن فيه نقطة إن الأموال التى تستعمل فى رى الحياض سواء ١٥ جنيه أو ٢٣ جنيه أغلبها عملة صعبة؛ لأن الدولار مستورد الماكينات مستوردة، جميع الطلمبات مستوردة.. الماكينات بتمثل عملة صعبة بالنسبة لنا.

هو الرى: كان فيه مدرستين عند إنشاء مشروع الحياض، هل الرى بالراحة ولا الرى بالآلة؟ طبعا أنا مقدرش أقطع النهارده هل الرى بالراحة ولا بالآلة، هو السيد وزير الرى مشكوراً يتجاوب معنا فى رفع المناسيب خاصة فى العدس. إنما برضه مع اعتماد المبالغ اللى هو بيطلبها السيد وزير الرى، أنا بكرر إن احنا ناخذ المشكلة مع بعض.. يعنى المبلغ يبقى موجود عنده باسم الصرف مثلا، إنما إحنا بنمشى مشروعات الحياض قد نركزه فى حته معينة يتفق مع دورة زراعية معينة حته فيها متاعب معينة. يصح أوى إن احنا ننشئ مكنة كبيرة بدل الماكينات النقالى الصغيرة اللى عملة لنا مشاكل، يصح نعتمد على مشروع السواقى، يصح نغير فى دورة زراعية. أرجو إن موضوع الحياض مع الاعتماد المالى لأنه بدون الاعتماد المالى مش هاتبقى ناحية تنفيذية، مع الاعتماد المالى يمكننا إن احنا نعرض مشكلة الحياض ككل ونبت فيها.. ده الجزء الأولانى.

فيما يختص بالتسوية، هو علشان أمشى برضه فى النطاق اللى سيادتكم محددة بالنسبة للمشاريع العاجلة اللى بتهم الجماهير فى الوقت الحالى، ولولا إن مشكلة الحياض بتهم الجماهير من ناحية تكلفة الرى، وطلب عام فى الصعيد يجد الشكوى عامة.. من رى مجاناً وقلبناها لرى مستديم. هو أصلاً كان بيروى رى مستديم وكان بيزرع قطن وكان بيزرع قصب بس على ماكينات ارتوازي، قمنا إحنا قلبناه مرة واحدة الى رى مستديم ماديلنلوش وسيلة الرى إلا متأخر، وخذنا سنة علشان نعرف بس إيه الماكينات اللى اتوزعت، والى الآن العمليات مهياش مضبوطة ١٠٠٪!

فبالتالى أنا بترجى سيادتكم وإخوانا، إنه إذا كان موضوع الحياض بيتاخذ ككل والتسوية بتخش كجزء أساسى فيه.

موضوع التسوية بدأتها سنة ٦٨ باعتماد إضافى ١٩٠ ألف جنيه بمساحة ٢٨٠٠، صلحت فى نفس السنة ٥٠٠ وخذت سلفة من بنك التسليف على أساس أغطيها تانى سنة، وفعلاً البرنامج بتاعنا السنة ١٠,٤٠٠ أنا ممكن أرفعه الى ٢٠,٥٠٠ فدان. ده يتطلب اعتماد إضافى قدرة ٦٢٥ ألف جنيه، لما أرفع المساحة وباخذ جميع إمكانيات شركات إستصلاح الأراضى للتسوية الابتدائية زائد الأعمال المسندة ليهم. هم مسند لهم عملية فى مطار غرب القاهرة، ومسند لهم عملية أخرى فى خط سكك حديد الواحات، إذا وصلت لـ ٢٠,٥٠٠ فدان

سرى للغاية

مايقاش فيه شركة واحدة عندها مكنة مش شغالة، وبالتالي باحقق الهدف اللى سيادتك أشرت اليه الجلسة اللى فاتت.

بتفضل مشكلة بسيطة لشركات إستصلاح الأراضى وهى عملية التسوية النهائية، ودى خارجه عن نطاقى أنا لأن دى عبارة عن تخلف أراضى كانت استصلحت ولسه لم تتوفر لها المياه.

الاعتماد التانى اللى أنا بانظر له نظرة عاجلة ويمكن السيد وزير الرى يشاركنى فى هذا، هو اعتماد أراضى دار السلام بتاعة النوبيين اللى كانت أعطيت ليهم من فترة طويلة من غير وسيلة رى، واتساب الناس دول وبعدين فيه ترع قريبة منهم والمشروع عايز ٨٠ ألف جنيه.

قناوى: ما ده برضه عايز تسوية، واتقفت مع السيد وزير الإصلاح إن احنا نصلح حوالى ١٠٠٠ فدان وشوية.

مرعى: يعنى عندكم الاعتماد المالى؟

قناوى: لا.. مفيش.

مرعى: بقول على الاعتماد المالى.

بعد كده أنا عندى فى تحسين الأراضى خارج مناطق الإصلاح الزراعى - اللى هو المشروع اللى ابتدينا فيه السنة اللى فاتت بره الميزانية - سلفة اللى هم ١٢ ألف فدان السنة دى. أنا مقدرش أزود ده بمقدار كبير إلا بدراسة متكاملة مع الرى ومعانا، فرجائى إننا ناخذ فيه ٥٠ ألف جنيه بس أزود الـ ١٢ ألف فدان شوية، إنما أعد نفسى لوضع خطة كبيرة جدا. لما سيادتك تشوف أهمية المشروع تبان الأراضى من الدرجة الأولى والثانية ماتمثلش النهارده ٢٣٪ من أراضى الجمهورية، والباقى درجة تالته ورابعة، فأنا رجائى إنه يعتمد لى ٥٠ ألف جنيه لتحسين الأراضى فى الميزانية اللى جاية؛ يبقى المبلغ المطلوب لنا كله هو عبارة عن ٨٨٠ ألف جنيه.

بعدين برضه فيه نقطتين مهمين علشان وزارة الخزانة مساهمة من القطاع الزراعى فى إيجاد موارد إيرادات، إحنا عندنا القرار الجمهورى اللى سيادتك أصدرته بتاع بيع الجنائين اللى هو ١١ فدان و ١٠ فدادين وفيما أقل. إحنا لغاية دلوقتى بيعنا حوالى ١١٣ فدان فقط من ٣٠٠٠ فدان بالنقد.. إتباعوا بالنقد بالكامل بـ ٩٠ ألف جنيه.

سرى للغاية

هذه الأرض ماكناش بناخذ منها حاجة أبدا، وكانت عبارة عن أراضي متناثرة ١٠ فدادين و ١١ فدان و ٥ فدادين وفدانين وكانت جايبة لنا ضجة كبيرة! لدوقتي إذا كملناهم قطعاً هايجب لنا مورد إضافي كويس، إذا أردنا أن نزيد الموارد نزيد الحد الأقصى من ١١ الى ٢٠ فدان. يعنى كل جنينة متناثرة نبيعها بالنقد وبالمزاد، دى تحقق لنا مورد للخزانة على مواجهة الطلبات الجديدة المطلوبة.

نقطة ثانية بالنسبة لموارد الإيراد: فيه أراضي لمصلحة الأملاك حوالى ١٠٠ فدان أراضي مصلحة الأملاك، متناثرة ومتداخلة مع أراضي البور ووصلها المياه زى مشروع النوبارية مثلاً؛ فبالتالى الأهالى ابتدوا يزرعوا مايبدفعوش حاجة للدولة. أنا بقتح إن مثل هذه الأراضي تباع أيضاً وبالمزاد وبشروط محددة، هو القانون ١٠٠ يمكننا من البيع بس بطريقة غريبة.. البيع بالممارسة لمن يرغب.. نص القانون كده!

عبد الناصر: ده مين اللى قدمه؟

مرعى: هو فى مجلس الأمة اتقدم وفات أيام لجنة الاقطاع والنص فيها يباع بالممارسة، هاقراه لسيادتك لأنه نص غريب!

المادة (٢٣): "يجوز لوزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضي أن يرخص التصرف فى مساحات من الأراضي البور والأراضي الصحراوية غير المزروعة؛ ببيعها بطريق الممارسة الى الأفراد الراغبين فى شرائها لاستصلاحها".

يعنى أنا قاعد فى سلطتى بمقتضى هذا القانون أبيع له ٢٠ فدان بالحنة الفلانية بالسعر الفلانى، طب ليه؟ أنا النهارده آجى على جميع الأراضي المتناثرة وأنا حاسس إنه أعتدى عليها، لكن هنا مقدرش أقول إن التمن كله نقدا زى الجنانين، إنما المزاد أقدر أجعله على مقدم التمن وبالتالي باحقوق إيرادات عاجلة من أراضي الأملاك وأراضي الجنانين، بتروح كلها الخزينة مقابل الاعتمادات اللى بناخذها بالنسبة لأراضي الحياض.

دى بتجيبنا لفكرة أنا كلمت فيها الدكتور حجازى، ليه مانفكرش فى مسألة الحياض ومسألة تحسين الأراضي وهى ظاهرة ملحة؟ وعندنا إيراد الجنانين أو الأراضي المتناثرة يتعمل بنك معين أو صندوق معين زى بنك الأراضي، يعمل rotation مستمر فى عمليات إصلاح الأراضي.

فدى باختصار الصورة اللى قدامنا والمبلغ اللى أرجو اعتماده ٨٨٠ ألف جنيه؛ هايكونى إنى أزود الأراضي المستصلحة وأزود الأراضي اللى فى الحياض، وندى الاعتماد بتاع أراضي دار السلام، ونعمل الدراسات الكافية للسنة اللى جاية.

سرى للغاية

عبد الناصر : عايزين نتكلم بس زراعة وري علشان نطلع بنتيجة.

بكر : الواقع فيه موضوع له نفس الأهمية بتاع استصلاح مساحات جديدة، وهو استكمال المساحات التى استصلحت فعلا. الواقع فيه مساحات كثيرة جدا استصلحت واقتصرت على أعمال التسوية فقط ولم تعطى أى استثمارات بعد كده لعمليات الاستكمال. السنة دى أول سنة يدرج فى ميزانية الاستثمار مبالغ الاستكمال. الحقيقة فيه مساحات كبيرة جدا متخلفة عملت لها التسوية ولكن مافيهاش طرق مافيهاش إسكان مفيش مرافق ومفيش خطوط كهرباء؛ كل دى بتعيق عمليات استغلال هذه الأراضى. الحقيقة إحنا فى أشد الحاجة الى أموال علشان نقدر نكمل عمليات الاستصلاح، ونقدر نستغل هذه الأراضى استغلال تام. عندنا مثلا زى قطاعات غرب الدلتا، هذا القطاع كويس جدا لكن الطرق بتاعته تكاد تكون معدومة ومفيش إسكان خالص.. دى بتعمل مشكلة كبيرة فى عمليات الاستزراع. فنرجو إنه يرصد مبلغ لمثل هذه الأعمال لأنها..
أولا: كلها بالعملة المحلية وممكن تتعمل فى خلال هذه السنة المالية وتعكس نتيجتها بسرعة.

النقطة الثانية: بالنسبة لشركات الاستصلاح، الواقع إن الشركات دى عانت فى الـ ٣ سنين الأخيرة من ضعف المساحات المستصلحة، وبالتالي خسائرها تراكمت. وفيه شركة أوضاعها سيئة جدا، وأنا قدمت للسيد وزير الخزانة واللجنة الرباعية بيان يمثل هذه الشركة، الواقع لو كنا عايزين نزود الاستثمارات فى ميدان استصلاح الأراضى السنة دى، هذه الشركة عاوزة تدعيم مالى كبير جدا علشان تقوم بعملها السنة دى.

كانت الصورة مظلمة جدا فى أول العام، وإحنا أخذنا ٤١ ألف فدان استصلاح السنة دى، والشركات كانت طاقتها تمثل ثلث الطاقة بتاعتها، لكن من حسن الحظ إن السيد وزير الزراعة عهد لهم بعمليات تسوية أراضى الحياض، وفيه شركتين هناك ماشيين فى العملية. وطبعا الاقتراح الأخير بزيادة المساحات للتسوية السنة دى ده هايزيد من عمل هذه الشركات. كمان المشروع بتاع مد السكك الحديدية للواحات إحدى شركاتنا خدته، وده عمل لها حجم عمل كويس مش بطل. والسيد وزير الري برضه فى الأشهر الأخيرة عهد الى هذه الشركات بأعمال رى كثيرة. والحقيقة فى الأشهر الأخيرة حالة الشركات اتحسننت وحجم الأعمال زاد، وأعتقد بعد أن يأخذوا المساحة بتاعة الحياض هيبقوا غطوا جميع طاقتهم هذا العام.

وفيه حاجات بالنسبة للأراضى المستصلحة بسيطة ناقصة لو استكملت هانترفع كويس جدا؛ يعنى مثلا عمليات الري والصرف أول ما جينا الوزارة عملنا لجنة دائمة مع

سرى للغاية

السيد وزير الري، تكاد تجتمع فى الأسبوع ٣ مرات لحل مشكلات الري والصرف، وماشية كويس على قدر الفلوس المتاحة، وبتزفع إنتاجية الأرض ارتفاع جامد جدا. أنا هاضرب مثل بسيط، وزارة الري بتعمل محطة صرف فى حفير شهاب الدين وإتاخرت جدا، دى بتخدم ٥٠ ألف فدان تكاليفها نص مليون جنيه وعلى وشك إنها تخلص. دى يوم ماتخلص هتزد فى كل فدان مش أقل من ١٠ جنيه فى القيراط يعنى تجيب كل تكليفها فى سنة واحدة بس، لكن أراضى متدهورة حاليا نتيجة إن المحطة متأخرة فى إنجازها.

لو أعطينا هذه المبالغ نرصد الكثير من التحسن فى الري والصرف، ودى تمشى مع توجه سيادتكم فى إن هناك بعض الحاجات الللى لو اتعملت هتجيب عائد سريع ويتكاليف محلية. فالحقيقة إحنا محتاجين مبلغ يصرف هذا العام لعمليات الاستكمال، وده له نفس الأهمية للأراضى الجديدة، والعائد بتاعه سريع جدا فى الحال.

شكرا.

عبد الناصر: يعنى المبلغ أد إيه؟

بكر: لو تدينا سيادتكم ٢ مليون جنيه، ممكن جدا السنة دى فى ٦ أشهر الللى فاضلين نعمل حاجات تحسن جدا الري والصرف بالاتفاق مع وزارة الري واللجنة الللى شغالة، وبعدين عميات الإسكان والطرق والمرافق. وفيه حنت كثير جدا موصلهاش مياه الشرب لحد النهارده، ودى بتصعب العملية جدا للعاملين فى هذه المناطق. وفيه أماكن مفيش إسكان خالص، وإحنا بنحط دلوقتى الإسكان الضرورى الأساسى لأن مش عايزين نتوسع فى الإسكان إلا لما الدولة تبت بت نهائى فى هذه الأراضى؛ لأنه على حسب ما يوضع مستقبل هذه الأراضى ستوضع سياسة الإسكان.

عبد الناصر: طب إحنا بعد أسبوعين هانتكلم فى موضوع مستقبل هذه الأراضى، أنا عندي المذكرة الللى إنتو مقدمينها بنشوفها وتناقش وبعد أسبوعين بنبت، وإنت تكون مجهز بقى الطلبات بالضبط عايز إيه وهتدنا إيه زى سيد مرعى كده.

أحمد: لو سيادتكم أذنت لى أتكلم فى الزراعة شوية بعد إذن السيد وزير الزراعة، الللى شجعنى على الكلام الاقتراح والخطة المركزة الللى اقترحها السيد وزير الزراعة، ومن خبرتى الكام سنة الللى فانت فى أسبوط فعلا فيه مشكلتين رئيسيتين بعد تحويل الري..

سرى للغاية

واحد: الصرف.

اثنين: أعمال التسوية.

فيه مشكلة تالفة عايز أعرضها وأكد اللجنة هاتخذها فى الاعتبار، اللي هي مشكلة حدائق الفاكهة فى محافظة أسيوط. أنا أعتقد إنه فيه حوالى ٧٠٠٠ فدان إن مكنتش غلطان بتزرع فاكهة، اللي لاحظناه إنه إنتاجها من حيث الكمية والجودة بتتدهر باستمرار سنة ورا سنة، وشكلوا لجنة من كلية الزراعة للبحث فى الأسباب لكن المسألة برضه محتاجة تتأخذ مع الاقتراح بتاع السيد وزير الزراعة، وهاتفيد من حيث الإنتاج.

النقطة الرابعة: الأخ وزير الزراعة أشار الى موضوع انتشار الملاريا، الحقيقة السنيتين اللي فاتوا مكنتش واضحة فى أسيوط زى ما سمعتها دلوقتى، لكن اللي كانت ظاهرة جدا ويمكن قلتها قبل كده البلهارسيا.

مرعى: متأسف أنا أقصد البلهارسيا.

أحمد: آه.. يبقى كده متفقين. وحصلت بعض الأبحاث من كلية الطب هناك، فيه بعض القرى ابنتت من صفر % إصابة بلهارسيا وصلت البلهارسيا الى ٩٠%! فالمسألة محتاجة رعاية ودراسة على مستوى قومى، وإخوانا المهتمين بالموضوع ممكن يقترحوا حاجة يمكن برضه تتأخذ فى التنفيذ.

شكرا.

عبد الناصر: موضوع البلهارسيا هو موضوع عام، فيه تجربة بيعملوها دلوقتى أظن شركة سويسرية مع شل بيعملوها فى مالاجاش. كانوا ناشرين عنها وبيقولوا: فيه حاجات جديدة وعمليات جديدة، الحقيقة البلهارسيا مهباش بس أسيوط دى البلد كلها فيها بلهارسيا!

أحمد: بعد إذن حضرتك من ناحية الخطورة فى شدة الإصابة، ليه؟ فى الوجه البحرى هي موجودة من قديم الزمن ومعروف إن فيه شئ من المناعة فى الإصابة فيها. فى الصعيد كانت لسه جديدة فالإصابة كانت جامدة أوى، علشان كده يقترح تدخل فى اللجنة علشان شدة الإصابة وتعجز الفلاحين والإنتاج بتاعهم.

سرى للغاية

بدوى: هو بخصوص الأراضى المستصلحة، هو فيه مجهود جبار فعلا فى شمال الدلتا.. فيه مجهود جبار غير وجه الأرض فى هذه المنطقة فى الحامول وفى حفير شهاب الدين وفى شرشا. فيه نقطتين عايز أتكلم فيهم..

الأولى: إن فيه مشاكل موجودة وأشار اليها السيد وزير الزراعة ووزير الاستصلاح وخاصة بالمياه، الناس هناك المياه تنتقل الى هؤلاء الآلاف بالعريبات وطبعا مش ممكن إنها تكفى.

عبد الناصر: مياه إيه اللى بالعريبات!؟

بدوى: مياه الشرب، وبعدين المساكن على الرغم من حاجة الناس للعمل، الناس بيروحوا يشتغلوا ومش بيقضوا فترة طويلة ويرجعوا تانى علشان المساكن. وبعدين كان فيه مشروع مش عارف هايتنفذ ولاّ لأ؟ اللى هو التصرف فى الأراضى اللى استصلحت فعلا، هناك كمية كبيرة جدا التصرف فيها إما البيع لصغار الفلاحين أو الإيجار وخاصة فى منطقة الحامول. شكرا.

أحمد: والله أنا عايز أطمئن المجلس بخصوص البلهارسيا، التجربة اللى فى الفيوم وهى إننا بنصنع المادة علشان نبعد عن براءة الاختراع، وبتصنع فعلا دلوقتى والنتائج مضمونة.

عبد الناصر: ومين قايم بوزير الصحة بالنيابة يعنى؟

أحمد: أنا يافندم.

عبد الناصر: تانى؟! (ضحك)

غانم: زى ما قال السيد وزير البحث العلمى، هى مشكلة انتشار البلهارسيا فى الصعيد محل اهتمام وزارة الصحة، والواقع الدكتور نبوى الله يرحمه والدكتور عبد الوهاب شكرى اهتموا بهذا المرض بصفة خاصة؛ لأنه لأول مرة يظهر فى منطقة الوجه القبلى بعد التحويل. وهم دخلوا فى مشروع بالتعاون مع ألمانيا الغربية وبيطبق فى الفيوم، التقارير اللى ظهرت إنه مشروع ناجح جدا إنما المشكلة هى فى المادة لأنها غالية، وعايزين نعم المشروع بدون

سرى للغاية

الاعتماد على ألمانيا الغربية.. يعنى المادة لو تصنع محليا يبقى سهل إنه يعمم، وممكن نجيب لسيادتك تقرير بكده.

قناوى: هو الحقيقة إحنا مقلناش كل حاجة فى الرى برضه! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: طب لما كل الناس تتكلم هابقى أديك الكلمة تانى.

هويدى: هو فيه نقطتين ثلاثة يافندم بالنسبة للسيد وزير الرى..

أول نقطة: خاصة بالأراضى اللى اتعمل فيها المصارف المغطاة، هو طبعا المفروض إنه تحصل التكلفة على ٢٠ سنة، بيدوا إن وزارة الرى ماحصلوش مبلغ الإصلاح من ٣ أو ٤ سنين فاتوا، فلما حصلوا السنة دى جابوا كل الأقساط المتأخرة على الفلاح فى هذا العام؛ فالأهالى بترجوا إنه يتم التقسيط من ساعة بدء التحصيل وليس من ساعة بدء الاستصلاح.

النقطة الثانية: فى الأراضى اللى بتتزع ملكيتها للمشروعات العامة، فيه لجان كثيرة بتاع التتمين، دى بتتمن الأراضى بثمان بخس جدا بحيث إن الفلاح اللى بينزع أرضه فعلا وهى مورد رزقه الوحيد فجأة بيجد نفسه لا ملك له، بياخذ الفلوس وهى بسيطة جدا وعاوز يشتري أرض مساوية للى نزعته منه فعلا مش بتجيب تلت للى نزعته منه! والسيد وزير الزراعة دلوقتى قال بيبيع الفدان بـ ٩٠٠ جنيه.

قناوى: ده الجنابن.

هويدى: آه.. لكن لجان التتمين فعلا فيه شكاوى عامة من التقديرات بتاعتها بالنسبة للأهالى.

الشكوى الثالثة: اللى هى الفلوس بتتاخر جدا فى صرفها للناس اللى بتتزع ملكيتهم وبيلاقوا صعوبة جدا فى المساحة إنهم ياخدوا هذه النقود؛ وعندى مثل حى فى إبناس وكفر إبناس اتتزع ملكية حوالى ٦٠٠ فدان من قرية علشان مطار، وطبعا ٦٠٠ فدان يعنى نص زمام القرية.. أصبح القرية نص الملاك بتوعها دون ملك فعلا اتتزعته على مرتين خدت شهور. السيد وزير الحربية مشكور صرف شيك راح المساحة، فعلا بياخذ وقت طويل جدا علشان صرف الفلوس!

سرى للغاية

طبعاً المشكلة دى السادة وزراء الحربية والزراعة وإصلاح الأراضى مشكورين جداً بدأوا يدوا أسبقية للأهالى فى الأراضى المستصلحة أو الأراضى التابعة للإصلاح الزراعى، وإحنا بنحاول دلوقتى نقنع الأهالى إنهم يهاجروا الى هذه المناطق، ولكن فلوسهم فعلاً بتأخذ وقت طويل فى الصرف ولجان تتمين الأراضى.

المشكلة اللى أثارها الأخ حافظ بدوى بخصوص مياه الشرب فى الشمال وأنا بنفسى لاحظتها فى كفر الشيخ، كنت هناك فى وحدة مجمعة ولقيت هناك سيدة واحدة دكتورة متخرجة حديثاً من كلية طب إسكندرية، وقالت: الوحدة وسخة ومعديش مياه لغسيل الوحدة أو للشرب، وواحدة بشتغل معاها فى الوحدة بتمشى ٣ كيلو يومياً علشان تجيب لها مياه شرب فى صفيحتين اتنين، وتكاد لا تجد مياه تغسل هدمها وبتنزل كل أسبوع الى الإسكندرية أو كفر الشيخ علشان تغسل الهدوم بتاعتها! هى فعلاً مشكلة موجودة وحادة ومصدر تعب للأهالى!

عبد الناصر: طب أمال إنت قاعد فى الرياسة بتحل إيه؟! (ضحك) إذا كنت جايبلى دلوقتى مياه الشرب والغسيل أنا هعمل إيه بقى!؟

هو يدى: لا.. ماسيادتك محدش هابعرف يحلها إلا سيادتك دلوقتى علشان عاوزة فلوس يافندم.

عبد الناصر: هو الحقيقة برضه أنا عايز أتم الموضوع تانى علشان مانفضلش قاعدين للساعة ١٢ ومانعملش حاجة، ومش هاحل موضوع مياه الشرب، ومش هاحل موضوع مساكن الإصلاح الزراعى دلوقتى، ومش هاحل موضوع البلهارسيا؛ عايز أحل موضوع الزراعة والرعى وبعده مانخلصه ننقل على مواضيع تانية الإسكان والأسعار، إذا فرعتونا هاتعدونا للساعة ١٢ من غير مانعمل حاجة!

جاء الله: الحديث بالنسبة للزراعة والتربة الزراعية وتحسينها ومشاكل الرعى، الإنتاج الزراعى فيه عوامل مهمة طبعاً غير الأرض من أهمها التقاوى ومقاومة الآفات. وأنا أعتقد إن أى جهد يبذل فى نشر التقاوى المحسنة هايكون عائده أسرع ومؤكد، كذلك بالنسبة للآفات أصبحت مهددة. يعنى محصول القطن فعلاً اقتصادياته ضعفت بزيادة تكاليف إنتاج القطن، الأمر يحتاج الى جهد مركز فى الناحيتين دول.. تحسين التقاوى، وثم جهد علمى مركز على مقاومة الآفات.. ده جدواه يمكن تكون أسرع.

سرى للغاية

بالنسبة لاستصلاح الأراضى، طالما شركات الاستصلاح عندها طاقة رأسمالية فإيضة فى المعدات والآلات، طالما يمكن تدبير أعمال أخرى كتسوية أراضى الحياض. أنا أعتقد إنه مفيش داعى فى الإسراع فى إصلاح الأراضى وتركها مدة طويلة، نركز على استكمال الأراضى واستزراع الأراضى. فالأمر محتاج أولويات فى مراحل التوسع الرأسى والتوسع الأفقى بحيث نحصل منهم على أقصى عائد فى أقل وقت ممكن.

عبد الناصر: هو الكلام اللى حصل كله لحد دلوقتى رأسى.. كلام سيد مرعى كله رأسى وكلام وزير الرى كله رأسى.

جاء الله: رأسى وبينصب على التربة الزراعية، وفيه عوامل أخرى لا تقل أهمية وعائدها سريع جدا.. تحسين التقاوى ومقاومة الآفات.

عبد الناصر: بيتهيالى إن موضوع تحسين التقاوى ده ماشيين فيه.

مرعى: ماشيين فيه بجهد كبير.

أحمد: والله يافندم موضوع الحياض بالذات، السيد وزير الزراعة إدى فكرة شاملة عن النتائج الكاملة اللى هتترتب على تحويل الحياض فى قنا وسوهاج الى رى دائم؛ انخفاض خصوبة التربة، التأثير على زراعة الحدائق.. الى آخره. إنما الى جانب هذا فيه مجموعة من النتائج الاجتماعية هتترتب على تحويل أراضى الحياض الى رى دائم.. أولها: ضرورة تخطيط جديد للقرى فى هذه المناطق.

النقطة الثانية: نمط الإنتاج: دلوقتى فيه محاصيل تقليدية فى أراضى الحياض عايزة تستبدل بمحاصيل تجارية جديدة.. يمكن قصب السكر أنسب من القطن وهكذا؛ فيمكن دى نقط تخلينا ننظر للموضوع فى شمول يعنى.

كامل: لو أذنت لى سيادتك، أعرض بعض الملاحظات كنت لاحظتها فى رحلاتى الأخيرة فى الصعيد خصوصا فى منطقة نجع حمادى وقنا، وبرضه مرتبطة ارتباط مباشر بالموضوع اللى تفضلوا الإخوة واتكلموا فيه، وإن فيه مناطق الحياض الآن بدأ إنهم يأخذوا من الأراضى الزراعية نفسها فى مناطق معينة تحفر علشان تاخذ منها أحجار البناء وهاتبدأ تتكون فيها

سرى للغاية

مجموعة من البرك الجديدة؛ ودى ظاهرة مكانتش موجودة فى أرض الحياض، الأمر اللى ممكن يؤدى الى انتشار الملاريا بجانب البلهارسيا.
نقطة تانية: وهى عمليات النحت القوية جدا فى شواطئ مصر الشمالية، واللى أصبحت تهدد بعض المناطق فى مصر. متشكر أوى.

عبد الناصر: ٣ دقائق بس.

قناوى: أولا بأيد السيد وزير الإصلاح إن فيه أراضى جاهزة والرى فيها جاهز ممكن بييجب لنا ١٠ أو ١٢ مليون جنيه فى السنة فى شمال الدلتا، وكنا عملنا مشروع للرى فى زفتى ونوسع بعض الترغ الى نهاية الوجه البحرى؛ المشروع يوفر لنا شوية مياه زيادة بس أتعشم الجماعة بتوع المنوفية بيقوا حريصين فى المياه.

عبد الناصر: مفيش حد هنا من المنوفية. (ضحك)

قناوى: المشروع ده اتفقنا مع السيد وزير الإصلاح نبدأ فيه وهايخلص فى ظرف سنة وييجب حوالى ١٠ أو ١٢ مليون جنيه زيادة، تسوية أراضى الإصلاح اللى بيقول عليه لازم ينوبنا شوية جزء من المبلغ علشان نبدأ مشروعات الرى والصرف فيه. تقدير الأراضى: مصلحة الأراضى بتقدر بمبلغ، وهو بتاع المساحة رأيه بيقول: إنه بيتعمل مشروع بيستفيد منه صاحب الأرض، وأما أخذ منه أرض الأرض الباقية له بينتفع من المشروع.
مصلحة المساحة أيضا فيها مطبعة، وكانت وزارة الأشغال بتكلفها بأعمال كثيرة، وهى مش شغلتها تطبع كتب وبالتالي لابد إنها تختص بالخرائط فقط وتسيب المطابع دى لأصحابها.

مسألة مياه الشرب: فيه مشاريع كثيرة من هنجاريا وممكن أعرضها على السيد وزير الإسكان للاستفادة منها بالنسبة لمياه الشرب. بالنسبة لمياه الشرب فى وزارة الرى، إحنا بنعمل مشاريع خاصة بوزارة الحربية لمياه الشرب فى بورسعيد علشان لما يحصل حاجة نقدر نوفر مياه الشرب. إحنا فيه مصارف زى بحر البقر الناس اشتكوا كثير، ودى مسألة مهمة جدا وييرمى فيها جميع المجارى بتاعة مصر من غير تكرير! فى الواقع هذا الموضوع مهم وهو تحت نظرى وهاتصل بالسيد وزير الإسكان فى هذا الموضوع.

القصب أنسب من القطن! أنا أعترض على هذا الموضوع لأن القطن أنسب من القصب بكثير، وأنا محضر دراسة كبيرة فى هذا الموضوع.

سرى للغاية

عبد الناصر: ده ممكن نتكلم فى جلسة تانية. عايزين إيه اللي نقدر نعمله، وطالبين له اعتمادات بالعملة المحلية علشان نتفق عليها وننفذها. موضوع القطن والقصب ممكن تجيبوه فى جلسة فى جدول، موضوع مياه الشرب ببيجي فى جلسة تانية، موضوع بحر البقر تعملوه فى جلسة تانية.

حجازى: لو سمحت يافندم، حصيلة المناقشة إن فيه عملية ربط ضرورية، وبقول: إن الاعتمادات المطلوبة موجودة فى الميزانية تحت عنوان "الإصلاح الاقتصادى"؛ فيه ٥ مليون مصروفات و ١٠ مليون إيرادات على اعتبار إن دى مشروعات عاجلة لها موارد. والأخ سيد بدأ بفكرة كويسة، وإحنا مستعدين نخصص صندوق معين وتجمع فيه كل هذه الموارد المحصلة من بيع الأراضى. وأعتقد إن احنا حاطين مبلغ ٥ مليون لم يطلب منها أحد، وممكن نجتمع السادة الوزراء المختصين ونخلص الموضوع.

عبد الناصر: أنا مش موافق! السيد مرعى طالب ٨٨٠ ألف جنيه، يتفق معاك فيها، وقناوى بياخد ٧٥٠ ألف جنيه يتفق معاك فيها ويتم البت فى الموضوع. الأخ وزير الإصلاح بيجوز لنا الكلام اللي بيقوله بعد أسبوعين بنشوف هذا الموضوع.

مرعى: هو فيه موضوعين يافندم عايزين سيادتك توجهنا فيهم.. موضوع الحدائق المتناثرة..

عبد الناصر: لا.. هو لسه، اللجنة اللي إنت عايزها عايز مين فى اللجنة؟

مرعى: ممكن القطاع الزراعى والرئ.

عبد الناصر: يبقى إنت وقناوى والأخ بكر وممكن بدوى، ولو إنه خبير فى شمال الدلتا مفيش صعايدة فى المجلس! مفيش غيرى يعنى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: بالنسبة للصعايدة بيشتكوا، اللي أنا باشوفهم إحنا حبيننا نخدمهم ولكن كل الناس بيشتكوا. بالنسبة للجنة الزراعة ولا نسميها إيه؟

سرى للغاية

مرعى: لجنة الحياض، وبدى أضيف لها الصرف المغطى برضه.

عبد الناصر: طب مانخليها لجنة للزراعة والرى؛ بتبقى إنت، الأخ فناوى، الأخ بكر، الأخ بدوى.

صوت: الخزانة.

عبد الناصر: الخزانة لأ، الخزانة الحقيقة عنده برضه ومش راضى أحط التخطيط لأن حاسس إنهم بيحضروا ٤ اجتماعات فى الأسبوع أو ٥ يمكن!

مرعى: لو سمحت يافندم، نضيف التخطيط معنا، وهانضيف معنا العناصر الفنية.

عبد الناصر: اتصرفوا إنتو بقى، وبعدين تقولوا لنا الكلام على القطن، ودلوقتى فعلا لازم مساحة القطن تزيد وإلا لن نفى بالتزاماتنا.

مرعى: لو مازادش السعر يافندم لن تزيد المساحة عن ١,٢ مليون فدان.

عبد الناصر: يبقى تشوفوا لنا وتقولوا لنا. الحقيقة إحنا السنة اللي فاتت الدولة كسبانه من عملية القطن ١٤ مليون جنيه.

مرعى: ويمكن لولا سيادتك وافقت لنا على الـ ٣ مليون زيادة السنة اللي فاتت، وقالوا فى وقتها: إن ده خسارة على الخزانة! وجابت لنا آهو ١٤ مليون، وكمان فيه زيادة السنة دى فى صندوق الأسمدة.

عبد الناصر: لما ييجى حسن تكونوا جاهزين نناقش موضوع القطن. بالنسبة للجناين، أنا شايف إن مفيش مانع نرفع لعشرين، إذا كان فيه قرار ابعته. بالنسبة لأراضى الأملاك دى تبع مين؟

مرعى: تبعى أنا بس عايزة تعديل.

سرى للغاية

سليمان: لا.. مش عاوزة! إذا كان لك الحق بالبيع بالممارسة، فتبقى بالتبعة لك الحق فى البيع ككل.

عبد الناصر: لا.. نعدل ونخليها مزاد أحسن، بيبقى أراضى مصلحة الأملاك خلصناها، الجنابن خلصناها، النوبيين خلصناهم، المصارف خلصت، التسوية خلصت، صرف وجه قبلى وال ٧٥٠ ألف خلص.

بدوى: بالنسبة لمصلحة الأملاك فى القانون ١٠٠ لسنة ٦٤، هو فيه مشكلة من سنة ١٩١٥ وعارفها السيد وزير الزراعة فى منطقة اسمها مستعمرة شلما، وحلها السنة اللى فاتت حل مؤقت لأن الناس دول بيصلحوا الأرض دى من ١٩١٥ ورحلوا من المنوفية الى محافظة كفر الشيخ، وبيدفعوا إيجار ٥ صاغ وبعد ١٥ سنة يدفعوا الضريبة.. وهكذا؛ يعنى معناها إن الأرض ملك لهم، فلغاية دلوقتى المشكلة لم تحل وحلها تستلزم تعديل القانون ١٠٠.

مرعى: أنا موافق، وفيه التعديل اللى هابعته لسيادتك. موضوع الصندوق الدكتور حجازى موافق معانا.

حجازى: آه.. هاننشئ صندوق مستقل.

قناوى: الصندوق ده يافندم يدخل فيه موضوع اتفاقية الغذاء.

عبد الناصر: هو لسه موضوع الصندوق ده لم بيت فيه.

جمعة: بالنسبة لأراضى الأملاك، أرجو إن احنا مانخرجش الفلاحين من الأرض دى.

عبد الناصر: آه.

مرعى: بنراعى هذه المسائل عند البيع.

عبد الناصر: ده بالنسبة لموضوع الزراعة فى ال ٦ أشهر، باقى السنة.. ولازم الموضوع ده يتم السنة دى ومن دلوقتى نجهز للسنة الجاية.

سرى للغاية

الموضوع الثانى اللى عايز أتكلم فيه هو موضوع الإسكان، أنا شايف برضه إن احنا ممكن نستثمر أكثر فى موضوع الإسكان. وأصبحت مشكلة الإسكان مشكلة عويصة بالنسبة للناس إن مفيش سكن، والحقيقة قبل مانستثمر أكثر عايزين نعرف الموقف. وأنا كنت طالب من السيد وزير الإسكان موقف الشقق عندنا إيه واللى فاضية إيه واللى بالعملة الصعبة إيه، وبعدين دلوقتى أنا عايز ألغى كلام بالعملة الصعبة. اللى عايز يدفع يدفع ولكن يإما عندنا عملة يامعندناش! حتى لو قلت بالعملة الصعبة إنتم كوزراء مش عارف هتجيبوا عملة صعبة منين!؟

فعملية العملة الصعبة بالنسبة للعربيات بنلغيها، بالنسبة للبيوت بنلغيها، بالنسبة لأى حاجة بنلغيها. ممكن نقول اللى عايز يشتري بالعملة الصعبة نعمل له تخفيض كذا، ده موضوع آخر نعمل سعر لده وسعر لده ده موضوع ممكن نتفق عليه، ولكن العملية كلها جابت ١٠٠ ألف جنيه!

حجازى: ضيعت فلوس يافندم.. العربيات ضيعت نص مليون!

عبد الناصر: والعملية يعنى فى هذا الحقيقة لازم نمشى على طريقة صح، والكلام الخيالى ده نبيع الشقق بالعملة الصعبة والشقق فاضية والعربيات بالعملة الصعبة! الناس هنا اللى بنديها فلوس بتقول: إن احنا بنمرر عيشتهم! مين اللى عنده عملة صعبة؟! اللى عنده عملة صعبة هى طبقة معينة هى اللى عندها عملة صعبة وبقية الناس ماعندهاش.

فأولاً: بالنسبة للإسكان فيه شقق موجودة للتمليك عايزين نعرف الصورة إيه، وبعدين اللى أنا فاهمه فيه أيضاً فى عمارات التأمين اللى احنا قلنا ماتو جرش ولكن تملك، شقق تضيع ومحدش راضى يشتريها ولا زالت فاضية!

وبعدين بالإضافة الى حل هذا وذاك، لازم الحقيقة بنى مساكن أيضاً يإما للتمليك يإما للإيجار، وإذا كانت العملة الصعبة هى ٧٪، فالنهارده أنا فاهم إن فيه شركات مستعدة تبني وشركات عندها فائض أعمال.

والعملية هاتدوس علينا كل سنة أكثر وعملية لا تنتهى، والواحد حتى بره.. البلاد اللى راحها اللى هى، أنا ماروحتش بلاد غربية أنا روحت البلاد الشرقية بيبنوا، وممكن حتى ندى قروض للرأسمال الخاص علشان بينى بفايدة صغيرة.. ده واحد. وبعدين ممكن ندى قروض للشركات بتاعتنا علشان تبني للتمليك أو للإيجار بفايدة صغيرة، وبعدين لازم نشوف حل للشقق الموجودة دلوقتى والشقق بتاع التأمين.

إنفضل.

سرى للغاية

مصطفى: الموضوع اللي سيادتكم تفضلت وطلبت مناقشة موضوع الإسكان موضوع العملة الصعبة، سيادتكم أشرت من مدة بالفعل وجدنا بعض العمارات مخصصة للعملة الصعبة فأعلننا عنها بالعملة الصعبة ثم بالعملة المحلية. وفعلا اتباعت العمارات اللي عند كوبرى الجامعة، بعضها عدد قليل اللي دفع الفلوس كلها، البعض دفع ١٠٪ عملة صعبة وقال: هاكمل بالعملة الصعبة، واللى قال هادفع ١٠٪ عملة صعبة وهاكمل بالعملة المحلية إديناهم. الباقي وزعناه على الناس بالعملة المحلية، وإدينا الأفضلية للي دفع المبلغ كله، واتوزعت العمارتين اللي كانوا فاضلين بالعملة الصعبة ودلوقتى خلصوا واتسكنوا.

موضوع التمليك: هى المشكلة تتركز فى مدينة نصر، ومشاكلها إنها تحتاج الى مرافق مش المياه والمجارى الخدمات؛ يعنى مفيش مدارس، وبعدين الاستثمارات كانت أبطأ فى هذه المباني فبقت التكاليف أعلى وبالتالي القسط بتاعها عالى والتشطيب كان صعب.

هانتكلم على الحلول..

أول حل: إن احنا نهيبى للمناطق دى بعض الخدمات. القسط لما يكون ٥٪ على ١٥ سنة ده غالى جدا وفوق طاقة أى فرد عادى، وعاملين مقترح لمد المدة الى ٢٤ سنة ولو تبقى ٣٪ هيبقى قسط التمليك أد قسط الإيجار حتى ولو لم يدفع مقدم.

عبد الناصر: ليه ٥٪ أنا واخد ب ٣٪ من مصر الجديدة، مدى الأرض ب ٣٪ وبعدين ٣ آلاف جنيه، أيضا ٣٪ من ٤ سنين! إتغير ده؟!

مصطفى: أيوه.. دلوقتى ٥٪، المقترح نخليه ٣٪ ونمد المدة ده يوفر علينا..

عبد الناصر: فيه كام شقة هناك؟

مصطفى: إحنا أعطينا للمهجرين مفضلش إلا قليل دلوقتى، والكثير فى العمارات اللي جوه خالص دى غالية لأن طالت مدة الاستثمار والشقق غالية جدا. إحنا بنؤجر للمهجرين ارتفاع مؤقت.

الاقتراح اللي مقدمه لسيادتكم هتخلى قسط التمليك يعادل قسط الإيجار، عاملين خطة من ٧٠ - ٧٥ ومقدرين إمكانيات البلد، ولكن لابد نبنى نسبة معقولة من هذه المساكن.

سرى للغاية

المحافظات: الدولة بنت مساكن معظمها إسكان اقتصادى وجزء منها متوسط،
دى فيها بعض العيوب إنها انتشبت بسرعة وإيجارها على، وسيادتك تفضلت وحددت
إيجار معين وده ربح الناس كلها. وعملنا جدول بالقيمة الإيجارية، والتكلفة وجدنا إن احنا
هنتحمل فى المتوسط ٢٠ جنيه فى السنة.

عبد الناصر: يعنى هى التكاليف قطعاً كان مبالغ فيها!

مصطفى: أيوه.. لأنها اتبنت فى ظروف الأساليب برضه، بنحاول نغير فى الأساليب والمواد الللى
تعيش أكثر.

عبد الناصر: نظرياً يعنى.

مصطفى: لا.. على القروض لأن هى قروض أخذت من الخزنة.

عبد الناصر: بكام %؟

مصطفى: ٤,٥ %.

حجازى: هم واخدين لحد دلوقتى ٧٧ مليون يافندم.

عبد الناصر: فى كام سنة؟

حجازى: من ٦٢ الى ٦٨/٦٧ مرخص لهم ٧٧ مليون، سحبوا ٦,٧ مليون الللى سدد حتى الآن ٢
مليون من ٦٠!

مصطفى: هى أقساط المحافظات وتسدد سنويا الإيراد بيبجى للمحافظة، دلوقتى النهارده عايزين
نبنى مساكن فى المحافظات.

عبد الناصر: بتدفعوا على كام سنة للخزنة؟

سرى للغاية

حجازى: مايدفعوش! بقالهم ٣ سنين واقفة خالص.

عبد الناصر: لا.. المفروض يعنى؟

حجازى: مفيش مدة معينة.

سليمان: الإيجار بيسدد بيه الفوائد، الفوائد أكثر من القيمة الإيجارية.

عبد الناصر: طب هو النهارده لما أبنى عمارة هاجيب منها ٧٪، لما أبنى عمارة وأسكنها أحسب إن العمارة دى هاتجيب لى ٧٪ وممكن ٨٪ ده اللي أنا متصوره، فلما إنت تحط له ٥٪ يبقى قطعاً مايدفعش هايدفع منين؟!؟

مصطفى: فيه صيانة وإدارة، دلوقتى اللي بيبنى باحسب له الأرض بـ ٥٪ والبناء بـ ٨٪، الـ ٨٪ بيروح منها ١٪ إدارة و ٢٪ صيانة بيفضل له ٥٪، دلوقتى اللي عايز بيبنى يقول أشتري شهادات استثمار وماينيش! هتجيله متاعب من الإيجار. دى إحدى المشاكل بتاعة القطاع الخاص، إحنا عايزين نخفف عنه لأنه هيحل لنا جزء كبير من المشكلة لو ريحناه شوية، والموضوع ده هيجرنا لقانون الإيجارات.

عبد الناصر: إحنا عايزين نقسم الموضوع الى حاجتين..

بالنسبة للشقق الفاضية حالياً وكيف نحل مشكلتها.

الموضوع الثانى: إزاي نحل مشكلة الإسكان؟ وهانبندى أولاً بالـ ٦ أشهر الجايين

دول، ثم الخطة الجاية وما بعدها بيبقى موضوع تانى.

الأول: بالنسبة للشقق الفاضية اللي عندنا من سنة واثنين وثلاثة هاحلها إزاي؟

مصطفى: الشقق الفاضية مشكلتهم إن البعض مايدفعش القسط.

عبد الناصر: علشان المواصفات مش زى ماقلتوا له!

مصطفى: كونت لجنة من أساتذة الجامعة والملاك ومن المؤسسات اللي بنت، ولسه بيتناقشوا إن الشركات لازم تتولى علاج المشاكل اللي تظهر؛ يالما عيوب تتحل وتعالجها الشركات أو

سرى للغاية

عيوب ماتصلحش وتتخصم من التمن، ويبقى المالك أخذ حقه بالكامل. المقترح اللى قدمته لسيداتك يريح الملاك. عدد الشقق اللى اتبنت أغلبها شغلوها المهجرين، الباقى بيتطلب النهارده وفيه إقبال لو أصبح التخفيض فى الفوايد.. ده حل تانى.

شقق التأمين: لازم يتملكوا وأعلن عنهم والاقبال شديد على الشراء، ووصلت القيمة الى حوالى ٣٠٠ مرة من القيمة الإيجارية، فالفلوس اللى جت من البيع قسط التقسيط أكثر من التمن اللى نقيم به هذه العمارات.

فيه عدد قليل منهم اللى أعلن عنها وماتباعتش، وهل نؤجرهم أو نملكهم بشروط

أقل؟

عبد الناصر: كام؟ حوالى ٢٠٠ شقة يمكن اللى أنا متصوره اللى أنا فاهمه.

مصطفى: اللى فاضلين ماموصلش للعدد ده يا سيادة الرئيس، عدد قليل الإحصاء عندى هنا هو فى الجداول إنما عدد قليل ومحدود؛ شقة تكون مثلا على منور ولا حاجة زى كده ويصح بدال مثلا ٢٠٠ ضعف نعرضها ب ١٥٠ ضعف.. نبدأ ب ١٥٠ وهنجد من يسكنها. معرفش أنا أعارض تأجير عمارات التأمين والحراسات لأن بيبقى ضغط شديد جدا وقد يأخذها من لا يستحقها بوسيلة أو بأخرى، فهو الحل هو تملكها بس نخفف الشروط شوية؛ ده فيما يختص بشقق التأمين.

فيه نوع من إسكان المحافظات: إسكان التمليك اللى بنته شركات الإسكان، وفيه نوع تمليك خاص بمشروعات اتبنت دى فى المناطق السقع ودى بيبقى عليها إقبال؛ بعضهم اللى بنيتهم القوات المسلحة، دى برضه أنا طالب مبلغ هنا علشان أستكملهم هنستكملهم ونشوف أى طريقه برضه لتمليكهم، يمكن مش هيجيبوا تمنهم إنما هيريحونا من الصيانة والإدارة وده هيتكلف كثير.

ربما دول الموقع بتاعهم يشجع اللى فى العباسية دول موقعهم ممتاز، إذا كانت الشركات بتاعتنا هتبنى فتبنى فى مواقع ممتازة علشان اللى يقدر يدفع. الأغلبية فى الإسكان عايزين يكون اقتصادى ومتوسط، يعنى قلنا: ٧٠٪ اقتصادى و ٢٥٪ متوسط و ٥٪ نخصه للى فوق المتوسط، وده هيكون من القطاع الخاص أو من الشركات اللى تحب تبنى مثلا فى مواقع ممتازة.

التمليك، دلوقتى المحافظات بنت كثير من المباني - وزى ما قلنا سيداتك - إيجارهم النهارده هيكلفنا الشقة ٢٠ جنيه، لو بنينا النهارده اقتصادى ضرورى هتأجر بنفس الأجرة وهنتحمل هذا. فيه اقتراح لو أمكنا إن احنا بنى مساكن اقتصادية ونحط عليها نفس

سرى للغاية

الشروط بتاعت ٢٤ سنة و ٣٪، هنجد إنا فى متوسط الوحدة حسبناها لقينا بدال النهارده ما هنملكها له، هيدفع أقل نسبة أكثر شوية من قسط التمليك إنما يعنى من قسط التأجير المخفض. لكن هنتحمل إحنا ١٠ جنيه بدل ما بنتحمل للوحدة ٢٠ جنيه، ويبقى برضه فيه مشكلة بتقاسيها محافظة القاهرة النهارده فى إدارة المساكن اللي اتبنت بسرعة وسكنها الناس اللي كانوا فى مساكن بسيطة صيانتها تكاد تكون مستحيلة!

شروط الإدارة بتاعتها متعبة، محافظ القاهرة مش راضى يستلمها لأنها عايزة عبء وله حق. النهارده إحدى شركات الإسكان بتدير هذه المساكن بالإيجار المخفض، هنظل دى مشكلتها للغاية ما نشوف لها حل إذا بنينا تانى النهارده. والمقترح هنبنى فى مناطق مش هتحتاج الى مرافق جديدة؛ يعنى فيه مقترحات فى منطقه الأميرية فى حلوان فى مناطق ممكن إن احنا نبنى فيها النهارده مرافق مش هتحتاج لمرافق جديدة علشان ماتكلفناش كتير. نبنى فيها اقتصادى ونبنى فيها متوسط ولو جزء منها هنظل نؤجر بنفس الإيجار ونملك بنفس الشروط المبسطة، نقدر نريح الطائفتين من الناس اللي يرغب فى التمليك أو يرغب فى التأجير. وبعدين فيه عندنا المساكن الحكومية عندنا كثير من المنشآت اللي مستأجرة شقق كثيرة جدا فى البلد، المفروض إنها للإيجار شاغلينها إحنا بمصالح! مش عارف لو خصصنا إحنا مبالغ نبنى بيها للمصالح سواء فى المدينة زى ما هو مقترح فى مناطق فاضية أو فى مدينة نصر زى ما هو مقترح آخر نقدر نفضى جزء من..

عبد الناصر: هياخدوا الجديد ومايفضوش يعنى متأكد يعنى إن..

مصطفى: ومايفضوش طيب.

عبد الناصر: مش كده ولا إيه مش ده اللي بيعملوه؟!

مصطفى: هى فعلا بنى جديد.

عبد الناصر: يعنى إحنا أحسن ما نبنى لهم حاجات جديدة.

مصطفى: نخليهم.

سرى للغاية

عبد الناصر: بنبنى مساكن، لأن عملية اللى كل اللى بنوا راحوا نقلوا فى الجديد وفضلوا برضه فى القديم ماسابهوش.

مصطفى: ببقى لو تفضلت سيادتك نستكمل القائم أو اللى لسه ماستكملش، فيه مبالغ طالبينها لاستكمال كثير من المنشآت اللى هو الإسكان الإدارى نكملة علشان ما يطلش واقف.

عبد الناصر: للحكومة يعنى؟

مصطفى: للحكومة.

عبد الناصر: مصالح الحكومة؟

مصطفى: مصالح الحكومة بعضها ماستكملش، فلو خصص مبلغ نقدر نستكمل به هذه ونستفاد منها. القطاع التعاونى برضه، هو بدأ - زى سيادتك ما قلت - ب ٣٪ وازداد الإقبال وناس كثير بنت النهارده ب ٥٪، لو خففنا عنهم واشترطنا إن يكون مساكن اقتصادية أو متوسطة وينسبها مش فوق المتوسط يعنى المتوسط الممتاز شوية وبرضه بنسبة ٥٪؛ دى لو خصصنا قروض لهم دى برضه تحل جزء من المشكلة للجمعيات التعاونية.

فيه لو تفضلت سيادتك الكشف اللى احنا طالبين بيه المبالغ، إحنا قسمنا المشكلة الى جزئين.. القاهرة الكبرى وبقية المحافظات، وقسمناها فى السنة ونص السنة ونص دول لغاية ٧٠، وقسمنا من ٧٠ ل ٧٥ ورسمنا الاحتياجات. عايزين نقول إن فى السنة ونص دول بنبنى مساكن فى مناطق مش محتاجه لمرافق، وبعدين بالخطة الثانية قبل ما بنبنى فيها نكون هيأنا لها مرافق؛ ببقى فى السنة ونص دول لو قدرنا بنبنى بعض المساكن وعملنا بعض مرافق للخطة الثانية. الإسكان هو السنة دى مخصص لنا حوالى ٥٠٠٠ وحدة ب ٥ مليون جنيه، تحب سيادتك أكمل ل ٦ أشهر ولّ للسنة ونص؟ إحنا حاسبين للسنة ونص.

عبد الناصر: نتكلم على ال ٦ أشهر، على الإمكانية نعمل إيه فى ال ٦ أشهر؟

مصطفى: فى ال ٦ أشهر؟

عبد الناصر: آه.

سرى للغاية

صوت: هو الـ ٦ أشهر برضه نخليها سنة ونص، والسنة اللي جاية المبلغ مش هيلحق يعمل حاجة.

عبد الناصر: طيب.

مصطفى: يعنى إحنا قلنا إن فى السنة ونص الجابين اللي هى فى نهاية السنة المالية ٧٠، فإحنا الدراسة اللي عملناها للإسكان الحضرى والريفى ده هيبقى له مناقشة أخرى. القاهرة بتاخذ ٥٠٪ تقريبا من الاستثمارات من الإسكان الاحتياجات للجمهورية، وبقية الجمهورية الـ ٥٠٪ الثانيين قطاع الإسكان مخصص له ٥ إحنا طالبين كمان ٢٤..

عبد الناصر: السنة ونص؟

مصطفى: السنة ونص يعنى ٨ للنص سنة والسنة ونص ٢٤، وعابزين للاستكمال حوالى ٣ مليون استكمال. عندنا المؤسسة المبانى بتاعة المؤسسة الاقتصادية واستكمال بقية المنشآت اللي مالهاش استثمارات واقفة النهارده؛ ده فى قطاع الإسكان بيقى ٢٤ و ٣ أو ٢٥ و ٣ بيقى ٢٨، وعندنا ٥ بيقى كله تقريبا ٣٢,٥ منهم ٥ عندنا.. ده للإسكان، فيه المرافق والإدارة برضه علشان نكمل المرحلة اللي جاية طالبين ٩,٥.

عبد الناصر: يعنى إيه المرحلة اللي جاية؟

مصطفى: نعم إحنا قسمنا للغاية..

عبد الناصر: ٧٠.

مصطفى: ٧٠، من ٧٠ لـ ٧٥ علشان بنى فيها محتاجة لمرافق مياه والمجارى.

عبد الناصر: دى نتكلم فيها السنة الجاية أحسن.

مصطفى: طيب نسيب.

سرى للغاية

عبد الناصر: يعنى مانعدهاش! (ضحك)

مصطفى: لا.. طبعا.

عبد الناصر: نسهلها يعنى.

مصطفى: أيوه.. أنا بعرض المشكلة طيب حاضر يافندم، وبعدين منطقه مصر الجديدة النقل والمواصلات شركة مصر الجديدة، السيد وزير النقل عرض مشكلة النقل والمواصلات فى القاهرة وساب مصر الجديدة على اعتبار شركة مصر الجديدة المترو ده تبع وزارة الإسكان، ده الحاجة الوحيدة اللي فى النقل تبع وزارة الإسكان؛ ياريت نفكر فى إنه ينضم لوزارة النقل.

عبد الناصر: عندك مانع؟

صالح: لا.. يافندم.

مصطفى: يعنى يدرس لو تفضلت سيادتك.

عبد الناصر: ما خلاص!

مصطفى: يعنى الجزء بتاع مصر الجديدة اللي هو المترو.

عبد الناصر: المترو آه.

مصطفى: تبع وزارة الإسكان، فلو انضم الى شركة وتبقى شركة مصر الجديدة للإسكان لوحده.

عبد الناصر: للمبانى.

مصطفى: فنسيب له بقى الاستثمارات بتاعتها ولآ.

سرى للغاية

عبد الناصر: لا نسيبها.

مصطفى: نسيبها له لأنه طالب منى هو بعد مأخذ المبلغ المحترم اللى خده من جلسنتين وكان ضرورى، حملنى أنا أعباء حوالى ٥ مليون جنيه للنقل والمواصلات! (ضحك)
هنحتاج لخدمات للمدارس، برضه علشان هذه المناطق تستكمل عايزة مدارس
وعايزة شرطة وعايزة تليفونات وعايزة الخدمات.. إحنا مقترحين ٥ مليون للخدمات.

عبد الناصر: سيب المدارس دى للدكتور حلمى مراد إنت مالك ومالها!

مصطفى: ما هو الحتة دى مافيهاش مدارس ماتبناش فيها مدارس.

مراد: إحنا كتبنا للسيد وزير الإسكان على أساس المناطق اللى فيها وحدات سكنية جديدة، لازم وقت ما بينوها يبقى فيها أبنية مدرسية.

مصطفى: دى الغلطة اللى حصلت إنها..

مراد: وتخطيط الأراضى أيضا وتقسيم الأراضى لازم يلزمهم بأن يكون فيها أبنية، وأيضا مناطق استصلاح الأراضى؛ لأنه سهل وقت ما بيبنوا الأبنية والمقاولين موجودين والأدوات موجودة ومواد البناء، سهل أوى تتبنى مدرسة بتكاليف بسيطة.. تبني ببعدين تتكلف.

عبد الناصر: سهله على ميزانيتك يعنى.

مراد: على ميزانيتى.

مصطفى: النهارده المدارس فيه شقق فى مدينة نصر، يعنى شركة مدينة نصر أخذت شقق وعملتها مدارس للأولاد ومش مكفياهم؛ فيعنى لو خصص مبلغ للخدمات، وأظن ممكن وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والتعليم، وبعدين محتاجين خدمات تنظيمية ١,٧ مليون أدى ده كل اللى مطلوب للخطة، نصها تقريبا للقاهرة والنص الثانى للمحافظات.. المبلغ اللى طلبته
يوم ٢٦.

صوت: للقاهرة؟

مصطفى: آه.. للاثنين مجموع دى القطاع العام، القطاع الخاص مخصص له حوالى ٢٠ مليون للاستثمارات للإنشاءات للمباني؛ فمطلوب وحدات جديدة للقاهرة بـ ١٥ مليون. آه.. هو حوالى ٢٠ مليون مخصص للاستثمارات للقطاع الخاص وإحنا مقترحين يزيد آه.. طالبين ٥٨ مليون. دى استثمارات الناس تبنى بيها يعنى استثمارات نصرح لهم إنهم بينوا، منها قروض للجمعيات التعاونية بـ ٣,٥ مليون، البنك يدى بس قروض تكون بالفوائد اللي احنا مقترحينها اقتصادى ومتوسط بـ ٣٪، واللى فوق المتوسط نخليه أكثر بـ ٤,٥. مثلا للى عايز بينى متوسط نديله، إنما الاقتصادى اللي عايز بينى اقتصادى أو بينى متوسط نديله ٣٪، فمطلوب له ٣,٥ مليون برضه قروض للناس علشان تبنى بيها.. ده تعاونى دى داخله من ضمن المبلغ المخصص للاستثمارات القطاع الخاص.. ده كل المطلوب ياسيادة الرئيس.

سليمان: هو أنا هتعرض الأول لموضوع الإيجار والتمليك، أنا بعنقد يعنى إن مفيش خلاف إن الهدف هو توفير السكن مش تمليك الناس، المذكرة اللي عرضها السيد وزير الإسكان بتطالب بتخفيض سعر الفائدة بالنسبة للتمليك وإطالة المدة، مفيش مصلحة فى تخفيض سعر الفائدة عن ٥٪ أو عن ٤,٥ إذا كانت الخزنة بتقترض بـ ٤,٥ من صناديق الإدخار ومؤسسة التأمينات الاجتماعية وبفائدة ٥ ويتوصل لـ ٨ فى شهادات الاستثمار. الحكمة الوحيدة من التمليك هى الحصول على مدخرات الأفراد وإعادة توجيهها للاستثمار، ومفيش حكمة فى إننا نملك ناس بقسط يقل عن القيمة الإيجارية للوحدة.

يعنى أنا بتفق مع السيد وزير الإسكان إن مشكلة الصيانة هى مشكلة عوبصة، إنما دى لا تبرر إن أنا أجى أدى واحد شقة بأقل من القيمة الإيجارية ويدفع لمدة ٢٤ سنة ويعدين يملكها. هو الناس بتشتكى مش من الفائدة بتشتكى من تكلفة الوحدة السكنية.. تكلفة الوحدة السكنية إحنا عارفين تكلفة الوحدة السكنية خصوصا المناطق المخصصة للتمليك هى مدينة نصر، ومدينة نصر وهى منطقة نائية مافيهاش مرافق - زى ما قال السيد وزير الإسكان - فده بيخلى الناس تحجم عن التمليك. ماتصورش يعنى إن واحد نملكه أقل من ١٠٪، ١٠٪ يدفعهم كمقدم تمن إذا كان عايز يملك، إلا فى الحالات الاستثنائية إذا تعذر التأجير أيضا يبقى فى الحالة دين يصح إن نعفيه من القسط الأولانى، إنما ١٠٪ دى تعادل الإيجار سنة ونص وإحنا عارفين إن القطاع الخاص بيأخذ حوالى سنة أو سنة ونص مقدما من السكان قبل مايبسكنوا!

مصطفى: طب تسمح لى أرد.

سليمان: يعنى من العدل إنه المالك يدفع فوق القيمة الإيجارية ما لا يقل عن ٢٠٪ زيادة عن القيمة الإيجارية إذا كان عايز يملك بعد ١٥ سنة. المساكن المخصصة للتمليك، وأنا بتصور إنها بتعرض لفترة محدودة وبعدين بتؤجر إنما مابتفضلش شهور معروضة للتمليك ومفيش حل تانى، يعنى بتصور أنا إنها تعرض للتمليك فترة محددة قبل تشطبيها بـ ٣ - ٤ أشهر وبعدين إذا ماتقدمش حد بنأجرها.

الواقع إنه اللى حصل فى تخفيض الإيجارات حصل خطأ هنا، يعنى إحنا كنا بنطالب بأنه لما بنيجى بنحسب الإيجار ما بنحسبش المرافق المفروض إن الدولة تتحملها؛ اللى هى الشوارع واللى هى المجارى واللى هى واللى هى، يبقى يقتصر القيمة الإيجارية على قطع الأرض المقام عليها المبنى زائد تكلفة المبنى. إنما حصل خطأ نتج عنه - زى ما قال السيد وزير الإسكان - إننا بنأجر الوحدة بأقل من الفائدة المطلوبة على المبالغ اللى استخدمت فى إنشاء هذه الوحدة؛ مأنش إن ده يصح إن هو يتكرر.. يعنى مبتصورش أنا إن احنا نستمر على سياسة إننا نأجر أراضى ونديها إعانة، نأجر الوحدات السكنية ونعينا من الدولة طالما إن المشكلة هى فى القيمة الإيجارية وفى قيمة التملك. يعنى بمعنى آخر تكاليف الإنشاء، هنسمح لمقاولى القطاع الخاص من التقدم فى مقاولات الإسكان وخصوصا فى العمارات اللى ذات الوحدات القليلة؛ علشان نخفض تكاليف الإنشاء بنسمح لمالك الوحدة السكنية بالبيع والرهن والتأجير زى زميله اللى بيشتري من القطاع الخاص.

لو جينا بقى لموضوع القطاع الخاص وتشغيله وتشجيعه، فى الواقع يجب إننا نشجع القطاع الخاص لأن هو اللى بيتحمل العبء الأكبر للغاية الآن فيه، وهناك وسائل كثيرة ممكن لوزارة الإسكان إنها تعاون فيها فى هذه الناحية بنزول المعوقات اللى بيواجهها. ووزارة الإسكان فى الفترة الأخيرة أزلت كثير من المعوقات، وفرت مواد البناء والتراخيص قطعت شوط فى هذا السبيل، إنما فيه إجراءات يمكن تبسيطها سواء من ناحية لجان التقدير أو من الشروط اللى بتضعها الوزارة بالنسبة لهذه العملية.

أعرض مرة تانية لموضوع شركات التأمين وعملية التملك، عملية التملك فى الواقع كانت عملية ناجحة جدا لأنها ريحت وزير الإسكان ورئاسة الوزارة من المشاكل اللى كانت بتحصل فى العملية. دلوقتى أى واحد بيجى يتقدم لشراء شقة بيدفع مقدما ١٠ سنين، وبعدين بيقد ١٥ سنة يدفع فيما يعادل القيمة الإيجارية لهذه الشقة. الشروط اللى اتوضعت اللى هى ٢٠٠ مثل دى أظن فيما أعتقد دى بقرار من وزير الإسكان؛ يعنى ممكن إنه الشقة اللى ماتتأجرش أعرضها بناقص ١٠٪ أو بناقص ٢٠٪ أو بنعمل لها أى تقدير

سرى للغاية

وبييعها. إنما أنا بتصور العملية ناجحة جدا وتوفر علينا متاعب كثيرة، ولو إن الدكتور حلمى يقول إنها مهباش اشتراكية أنا بقول إنها اشتراكية ١٠٠٪. ده فيما يختص بعملية التمليك وعملية التأجير، يعنى ماتصورش أنا إننا نساعد واحد على إنه يتملك شقة ونديله بـ ٣٪، مبتصورهاش إذا كنا إحنا بناخد بـ ٤,٥ أو أكثر إن أطول المدة.. مفيش مصلحة إن أنا أملكه خالص أجزها له!

نيجى للنقطة الأخيرة اللي هى الإسكان التعاونى وبرضه التسهيلات اللي احنا عايزين نديها للإسكان التعاونى، أنا متصورش برضه إن فى الإسكان التعاونى بدي ٩٠٪ من قيمتها محدش فى الدنيا بيعمل كده! وصعب حتى إن أنا أضبط الـ ٩٠٪.. الـ ٩٠٪ بحد أقصى ١٠٠٠ جنيه أو ٨٠٪ بحد أقصى ١٥٠٠. يعنى هى سياسة الإسكان التعاونى عايزة تعاد دراستها، هل فيه مصلحة ولا مفيش؟ يعنى ممكن إن أنا أساعد أشجع القطاع الخاص على الاقتراض فى حدود ٥٠٪ مثلا، ووفر على نفسى أنا متاعب الإسكان التعاونى اللي هو مايجبلناش نتيجة ويبستغل.

ده اللي حبيت أقوله بالنسبة لمشاكل الإيجار ومشاكل التمليك.

عبد الناصر: نسمع خليك فى الآخر.

مراد: بفتكر يافندم المشكلة العاجلة إن احنا نوفر أبنية حالية بدل ما ننتظر بناء؛ لأن فيه احتياجات عاجله ولازم نوفر لها بناء سريع يعنى مساكن سريعة. بفتكر أولا استكمال المرافق الحكومية الموجودة وتنتقل إليها أبنية حكومية ممكن على طول يوفر مبانى موجودة، ودى أفيد للناس لأنها بإيجار قديم؛ يعنى مثلا فى منطقته شرق القاهرة التعليمية لها مبنى فى أول مدينة نصر واتبنى تقريبا نص المبنى ونص التكاليف، وممكن إن مقابلها لما ينتقلوا هيفضوا ٣ عمارات فى العباسية. فدى على طول تتأجر ممكن، ويتعمل نظام للتأجير وتبقى شقق رخيصة وجاهزة وسريعة للناس يحسوا بيها فورا.

موضوع المبانى الحكومية اللي اتبنت وماسابوهاش، دى يافندم منفوتهاش دى لازم تتخذ فيها إجراء سريع؛ يعنى مثلا التعبئة والإحصاء لازم يسيبوا العمارة اللي فى الدقى فورا لأن فيه عمارة فى مدينة نصر، التخطيط لازم ينتقلوا فى مدينة نصر، التعليم العالى ماسك ٣ عمارات، ووزارة البحث العلمى كانوا واخدين عمارة. أنا بعتقد - بعد إذن الدكتور أحمد مصطفى - ممكن يسيبوها لأن عندهم مبانى المركز القومى للبحوث فى الدقى ونفس سيادة الوزير قاعد هناك معظم الوقت، فممكن يسيبوا عمارة البحث العلمى تنتقل فيها

سرى للغاية

التعليم العالى، ويسيبوا ٣ عمارات واحدة فى المبتديان وواحدة فى جاردن سيتى وواحدة فى الإنشا فوراً، ويخلوهم فوراً وتبقى مساكن جاهزة تؤجر حالاً.. ودى سهلة جداً.

عبد الناصر: يعنى أصلاً بنكلف واحد بقول له: كمل العمارة الفلانية، بكلف شعراوى بإنه يفضى إن شاء الله يرمولكو عفشكو فى الشارع! صح ولا أنا عارف أصلاً عملية الصهينة، وده الحقيقة اللي مخلىنى بتكلم الجلسة اللي فاتت بـ tone مختلف. قل لى: كمل كذا وهافضى كذا، شعراوى بيروح يفضى لأن إنتو ماينتوش ماسكين وزاراتكو وماينتوش عارفين تتفذوا هذا الكلام اللي إنت بتقوله ده! فأنا ليه بقول إن أنا عارف هابنى لكم ومحدث هيفضى؟ لأن إنتو هتدوا أوامر ومش هتتفذوها! إذا كنتوا إنتو ماسكين وزاراتكو قولوا لى: عايزين تينوا إيه وتفضوا إيه، وبعدين بكلف واحد إن اليوم الفلانى اللي مش هيفضى فيه بيرميله موظفيه وعفشه فى الشارع على هذا الأساس!

مراد: أنا من غير مايبنى شئ جديد يافندم أنا بفضى دلوقتى عملية تغيير بسيطة.

عبد الناصر: ما إنت وزارة التربية والتعليم.

مراد: أيوه.

عبد الناصر: لكن لسه التربية والتعليم عايزينها تنتشر يعنى أصلاً إيه الكلام..

مراد: التنفيذ صعب.

عبد الناصر: ما أنا برضه باتكلم عن سوابق بنينا ولكن مافشوش، تقول لى بقى دلوقتى عايز شرق القاهرة أكملها لك مستعد يوم كذا تكمل وتمشى، وأدى بيان لشعراوى بيروح بيلافيك قاعد هناك بيرميك فى الشارع!

أصوات: (ضحك)

صوت: أنا موافق هو مش هيلحق يرمىنى يافندم لأنى هاكون مشيت.

عبد الناصر: لأن الحقيقة اتكلمنا فى هذا الموضوع برضه كثير وبيننا حاجات جديدة ومحدث ساب!

مراد: صح.

عبد الناصر: وطبعا كل واحد بيصهين وده بيصهين والوكيل بيصهين والوزير بيصهين، وأنا مش دارى بآيه.. ما أنا مش دارى الحقيقة! نيجى نقول: إن احنا بنبنى مساكن وبنفضى مساكن، الحقيقة بنبنى مساكن حكومية ومانفضيش مساكن؛ فعلى هذا الأساس بتقولوا: عايزين تكملوا إيه وهتفضوا إيه.. اللى عايز يكمل هيفضى، وزى ما بتقول البيان اللى إنت بتقوله بهذا الشكل ونحدد تواريخ للتكميل وتواريخ للتفضية، ونقول: إن فيه واحد مسؤول إنه ينفذ العملية.

بدوى: كل وزارة يافندم تبعت الحكاية دى للسيد وزير الإسكان.

حجازى: فيه قطاع فى وزارة الخزانة أنشئ حديثا لهذا الغرض اللى هو قطاع الخدمة الحكومية، والهدف منه فعلا إن احنا نجمع مثل هذه المسائل، وحاليا فيه دورين إحنا شارينهم فى عمارة لاطوغلى والنيابة الإدارية هتفضى تروح مطرح التخطيط، ومع هذا واخدين الاتنين! وأظن السيد وزير العدل بيعمل إجراءات للإخلاء، هى فعلا زى - مايقول الأخ حلمى - أنا واثق الخزانة عندها ٨ أو ١٠ أو ١٢ شقة خارجية لو أخلين هذه الأدوار دى بنخلى هذه الـ ٨ أو الـ ١٠ شقق فعلا، كلام برضه الأخ حلمى عملى وتطبيقى بس عاوز فعلا شوية حزم.

عبد الناصر: لا.. هو عايز تحديد، الكلام العام مش هيتنفذ! تقول عايز تكمل المبنى الفلانى وهتفضى المبنى الفلانى، وبعدين يبقى فيه واحد مسؤول عن التنفيذ ويقول: إن الكلام ده حصل.

سرى للغاية

حجازى: إحنا عندنا القطاع مستعد يتابع كل العمليات، وإذا كان زى مابقول يافندم: مفيش إشغال لشقق.

عبد الناصر: لا أنا بقول: شعراوى علشان مواجهة بالأمر الواقع، الحقيقة الوزير اللي مش هينفذ هنحطه فى الشارع موظفيه ومكاتبه بحيث إن مايقاش العملية إن احنا نصرف فلوس بدون نتيجة.

مراد: وبعدين لو أذنت سيادتك فيما يختص بشركات التأمين، هم المفروض لما ببيعوا هذه الشقق المفروض إن الحصيلة لازم توجه للبناء مرة أخرى، يعنى هم مش ببيعوا علشان ياخدوا تمن البيع ويحطوه نقود سائلة! المفروض ده حتى حسب قانون التأمين، لازم يبقى فيه عمارات ضامنة لعمليات التأمين حسب قانون التأمين؛ فهم بياخدوا دلوقتى حصيلة البيع مايبستعملوهاش فى بناء جديد.

وبعدين برضه التملك، الفكرة اللي أشار اليها السيد المهندس صدقى سليمان إن إذا كان التملك بنتركه كدا بلا شروط لأى واحد معاه فلوس بيجى يملك، العملية برضه مش اشتراكية - لو أذنت سيادته - لأنه اللي بيحصل فيه ناس معاهها فلوس بيروحوا ياخدوا هذه الشقق ويحط فيها كرسيين أو كنبتين ويأجروها من الباطن أو يرجعوا يبيعوها تانى ويكسبوا فيها. إنما لو ملكنا للناس اللي هم محتاجين فعلا لشقق بحسب شروط الأولويات ونديهم أولوية فى التملك، برضه إن يكون واحد متزوج جديد واحد منقول واحد جاى من الخارج.. الى آخره، يبقى بنحل مشكلة ناس وفى الوقت نفسه بنملك. إنما نملك من غير ما نحل مشاكل الناس هتظل المشكلة موجودة، وبعدين بنملك ناس إن هم عاوزين يستخدموا فلوسهم، يمكن لو كانوا بنوا بيها كان أحسن مما لو دفعوها فى تمن هذه الشقق بتاعت شركات التأمين.

القطاع الخاص برضه عايز تشجيع، يعنى يعفى من الضريبة العقارية لمدة ٥ سنوات من أول ما بينى، مواد البناء برضه نعمل له تيسير فيها والحصول عليها. وبعدين لجان تحديد الإيجار لازم يمثل فيها الملاك علشان يبقى فيه ضمان لهم إنه مايقاش العمليه عملية دبح للملاك العقاريين.

الإسكان التعاونى لو أعطى قروض مش لفيلات يافندم لأن بياخدوا القروض لفيلات مابتحلش مشاكل الناس، وبعدين ندى الجمعيات التعاونية اللي هتبنى مساكن شعبية متوسطة، نقدر نديهم أراضى من الأراضى الحكومية أو أراضى بعض شركات القطاع العام بتمن رمزى؛ لأن المشكله بتبقى فى تمن الأراضى بتقف عقبة كبيرة.

سرى للغاية

فيما يختص بإدارة المباني العمارات السكنية، أنا شوفت أنظمة موجودة فى الدول مش الاشتراكية بس فى بعض الدول غير الاشتراكية زى سويسرا، العمارة لما بيسكنوها العمارات زى اللى بنبنيتها إحنا بيعملوا جمعية تعاونية لسكان العمارة، وهم المسؤولين عن عملية الصيانة ويدفعوا مبلغ اشتراك فى الجمعية التعاونية، ويعملوا حتى فى العمارة زى مكان لحضانة الأطفال لما الستات بتخرج تشتغل، بيعملوا ساعات حاجات يعنى خدمات تعاونية؛ زى أجزاخانة صغيرة زى محل بقالة.. الى آخره. فممكن إن الادارة تتم عن طريق جمعيات تعاونية إلزامية فى كل عمارة سكنية وتتولى عملية الإدارة.

التحصيل، أيضا أنا بسمع عن ناس بتسكن ومبتتدفعش إيجارات؛ إحنا نعمل مدام الإيجار تناسب مع دخل الشخص يتعمل خصم من المنبع، يعنى تبلغ الجهة التابع لها الموظف تخصم من مرتبه وتورد للإسكان على طول بدل مايقبض المرتب ويعدين يدفع الإيجار. ممكن الخصم من المنبع على طول بطريقه التحصيل بدل ماانتعب فى عملية التحصيل ومابنحصلش حاجة والناس نلاقيها ساكنة مجاناً.

يمكن هى دى النقط الأساسية فى الموضوع اللى عايز أتكلم فيه.

وشكراً.

صالح: لو سمحت سيادتك أشرح نقطتين بخصوص مترو مصر.

عبد الناصر: لا والله لا.. بلاش المترو معلش برضه عايزين نبقى فى الموضوع.

رفعت: هو فيه بس نقطة بدى أشير اليها وهى موضوع المباني القديمة، يعنى فيه كثير من الناس بيحاولوا ياخدوا تراخيص بهدم القديم وهو غير آيل فعلاً للسقوط بهدف إنه بيبنى جديد؛ وعلى هذا الأساس بيرفع الإيجار على حسب المبنى الجديد، وأنا أذكر من سنتين ٣ كان فيه حوالى ١١ ألف أو ١٢ ألف طلب لهدم مباني قديمة. قطعاً يمكن فى وزارة الإسكان بيدوا تصاريح بالهدم، ودى نفسها بتعمل أزمة إسكان إن هدم ١١ ألف مبنى أو مسكن أو عمارة.

عبد الناصر: ماإحنا خدنا كنا قرار فى هذا الموضوع بيتهيألى.

أبو نصير: فيه قانون بمنع الهدم إلا لو كانت آيلة للسقوط فعلاً.

سرى للغاية

رفعت: تقديري إن دى برضه نقطه عايضة مراعاة من ناحية المباني القديمة، وإن كان حتى مباني قديمه ممكن ترميمها والمساعدة فى ترميمها، سواء بقروض للملاك أو المجالس المحلية بتقدر تساهم فيها وتستقطع.. ودى قطعاً هتحد من الأزمة الى حد ما.

موضوع التمليك، وأنا بأشير برضه الى كلام الدكتور حلمى إن كثير من المباني اللي بتملك الآن بيستغلها ناس اللي هم قادرين، وبيستخدموها بعد كده سواء إنها مفروشة. ويعدين موضوع المباني المفروشة، الواحد وهو بيحشوف فى الجرايد كل المباني المعروضة للإيجار كلها مفروشة، وطبعاً عملية التمليك دى بتبقى منفذ لطبقات معينه اللي هي قادرة إنها تتملك ثم بتأجر من الباطن ويستفيد من العملية، بتبقى عملية تجارة بيستفيد منها البعض، والناس فعلاً اللي هم محتاجين لعملية السكن مايجدوش مساكن لهم!

موضوع الإيجارات، برضه يجب إنه يحدد على أساس إن مش أى واحد بيأجر ويجب أن يكون فيه جهة للتمليك. وده يمكن نظام موجود فى إنجلترا إن المجالس المحلية هي اللي بتتولى التأجير، بيتقدموا لها الناس ويتحدد أولويات التأجير، وعلى حسب مساحة المسكن وعلى حسب عدد الأسرة وعلى حسب مكان العمل اللي بتعمل فيه الأسرة. ولذلك ممكن التنسيق ويمكن فيه حل أيضاً لأزمة المواصلات؛ لأن بيبقى عملية تحديد أماكن العمل مع أماكن السكن.

ده تقديري يعنى موضوع من ضمن المواضيع اللي نوقشت.

عاشور: الحقيقة يافندم إحنا استعرضنا المذكرات الخاصة بمشاكل الإسكان، فإن المشكلة دى من المشاكل الصعبة يجب أنها تتحل لحل مشاكل الجماهير، وكلامى هختصره من التجربة على القطاع الخاص. أنا بقتراح إن القطاع العام يقتصر على بناء المساكن الاقتصادية فقط ونشجع القطاع الخاص فى المتوسط وفوق المتوسط.

كمان أنا استمعت للسيد وزير الإسكان وبيغير النسب بتاع الكوتة اللي بتتوزع فى مواد البناء؛ يعنى كانت هي ٥٠ اقتصادى و ٤٠ متوسط و ١٠ فوق متوسط، الناس كانوا بيتقدموا وبيتهدوا كقطاع خاص وبيروحوا من النسبة بتاعة الـ ٤٠ الى الـ ٢٠ الى الـ ١٠ ومايبينوش مساكن اقتصادية فعلاً، فلما هيرفعها الى ٧٥ و ٢٠ و ٥ هنتفقم المشكلة أكثر فمش هنقدر نساعد القطاع الخاص. عوامل اطمئنان القطاع الخاص، وده شرط أساسى بقتراح إنه ييجى تحت ٣ رؤوس موضوعات..

سرى للغاية

الموضوع الأول: التشريع، نلم جميع التشريعات اللى صدرت من سنة ٦٠ أو قبل ٦٠ ويعاد النظر فيها فعلا، ونشوف عوامل اطمئنان القطاع الخاص وكيف نظمته ونؤمته فيها.

أول نقطة فيها بتيجى عن تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر، والقانون طبعا هيعاد وي طرح فى المحافظات علشان نناقش ونطلع بطريقه تحديد العلاقة وعامل من العوامل المطمئنة للقطاع الخاص.

الناحية الثانية فى التشريع: لجان تقدير الإيجارات المختلفة، أنا من التجربة إن أن الأوان فعلا الى إن احنا لازم نعيد النظر فى لجان تقدير الإيجارات. دى مشكلة أساسية بتتفر القطاع الخاص فى الإقبال على قبول التراخيص ونشاطه فى البناء؛ بمعنى إن اللجان مابتستغلش ما بيخصصلهاش العمل علشان مبتخدش المكافآت بتاعتها. وبعدين فيه لجنة اسمها لجنة المراجعة بيرأسها قاضى، طبعا لا حكم إلا بعد القاضى ما بيقول الرأى بتاعه؛ فمابتقدرش المحافظة تتصرف إطلاقا مهما كان هناك أخطاء واضحة. فالقطاع الخاص يقف طبعا عاجز عن إن التقدير طلع غلط أو بعض المهندسين جوه تلاعبوا فيه! فأنا قدمت اقتراح منذ حوالى يمكن سنة، قلنا: نشكل لجنة عليا برئاسة محافظ بعد لجنة المراجعة، ويعمل فيها الاتحاد الاشتراكى بحيث إنها تطمئن القطاع الخاص ويشعر بأن لجان تقدير الإيجارات عمل جدى فعلا.

رأس الموضوع الثانى اللى بيضمن القطاع الخاص تراخيص مواد البناء: أنا أرجو إن لم ياخذ التراخيص زى ما عملنا تجربة فى المحافظة؛ على اعتبار إن بنحدد كميات مواد البناء وتبقى المحافظة مسؤولة عن توفير مواد البناء. ويمكن لاحظنا فى الصيف عمارات القطاع الخاص كتزت فى الإسكندرية بسبب إن احنا حصلنا على كوتة أكثر، وربطنا التراخيص بمواد البناء فعلا. فدى برضه من ضمن العوامل اللى بتشجع فى القاهرة؛ على اعتبار التراخيص يبقى فيه مواد البناء، بل فى القانون الجديد القيمة الإيجارية اللى هياجر بيها بتبقى معروفة فعلا. إنما أخشى باقتراح اللى رفع القطاع الخاص الى ٧٥ المساكن الاقتصادية الى ٧٥٪ هيبقى فيه تهرب ضخم، والقطاع الخاص يقبل على إنه ياخذ تراخيص وبعدين يهرب يروح فيه المتوسط أو فوق المتوسط.

لو قصرنا القطاع العام على بناء المساكن الاقتصادية فقط بحل مشاكل جماهير كبيرة جدا. الواحد منا لما بيركب الديزل ويدخل فى القاهرة ببص للآلاف المؤلفه من الوحدات، وبعدين الصيانه فيها ماشيه إزاي؟ أنا كنت كمحافظ بيشطب كل مبلغ بيتكتب فى الميزانية علشان الصيانة مع إن اتفق على إنه ١٠٪ سنوى. المساكن دى هنا يمكن

سرى للغاية

مش هنتقد عمرها الافتراضى اللى معمول بتاعها؛ باعتبار إن احنا بنستسهل عملية الصيانة وعملية حفظها، شكلنا مجالس إدارات للعمارات لكن المسألة مسألة مبالغ فعلا. عمارات التأمين بالذات، أنا ما زلت بقول: يجب إعادة النظر فى التمليك فى إسكندرية بالذات معرفش فى القاهرة. النسبة أد إيه؟ عندنا طاقات معطلة ضخمة وبتتعد مدة طويلة جدا مفيش إقبال عليها؛ فزى الأخ صدقى ماقال برضه دلوقتى: إن يجب تاخذ فترة محددة ثم تطرح تانى مرة تانية علشان دى متبقاش طاقات معطلة. توفير الإمكانيات: ده رأس الموضوع الثالث بتاع تشجيع القطاع الخاص، إن فى بعض المحافظات بدأت بتاخذ الأراضى من وزارة الأوقاف وبتقسمها وتبيعها بالتيسير على الأهالى. وبعثتق إن دى تجربة ناجحة ونشوفها ونعممها عن طريق وزارة الإسكان فى المحافظات اللى فى حاجة الى تقسيمات وتيسير للأهالى. الموضوع الأخير خالص عن تشجيع القطاع الخاص وهو القروض: استمعنا كثير إن احنا أخذنا القروض لكن نسب ضئيلة جدا اللى وصلت للمحافظات ويمكن القاهرة ماكفتش القروض بتاعتها، فإذا اهتمينا بالقروض هنشجع القطاع الخاص وفعلا هنغطى فوق المتوسط والمتوسط ونترك القطاع العام بينى المساكن الاقتصادية. متشكر.

البرلسى: تسمح لى يافندم أعرض نوع آخر من مشاكل الإسكان المناقشة لسه مامستهوش، النوع ده فيه شقين..

الشق الأول: لاحظنا عملنا مثلا فى جامعة زى جامعة أسيوط، وهنتكرر دى فى المستقبل باستمرار فى الإنشاءات الجديدة فى المحافظات الأخرى. فيه مكان فى حرم الجامعة الجديد مخصص لمساكن هيئة التدريس، ومن ضمن العوامل العديدة لعدم استقبال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة نفسها، إنه بيوصل سواء كان من البعثة أو مانقول ميلاقيش سكن إطلاقا أو سكن غير مناسب؛ فى البلد نفسها الأرض المخصصة فى جامعة أسيوط لمساكن هيئة التدريس مجاورة للمدينة الجامعية للطلاب. وده يمكن يكون فيه فائدة واتبنى عليه لحد دلوقتى ٤ عمارات فيهم ٣٤ مسكن.. طبعا الإقبال عليهم كان شديد وينعمل قرعة والدور وحاجات زى دى. دول يمثلوا حوالى أقل من ١٠٪ من أعضاء التدريس الموجودين؛ فالأرض موجودة وفاضية وجانى اقتراح أخير وكنا بنتكلم فى الحكاية دى باستمرار، إنهم محتاجين المباني دى كانت اتبنت بقرض وبيسد منه أقساط سنوية توضع فى الميزانية.

سرى للغاية

والمقترح الآن: إن هل ممكن بدء قرض آخر لبناء مجموعة زى دى من المساكن؟ هم مقدرين المرحلة دى فى السنة ونص اللي بيقول عليها الأخ وزير الإسكان الى ٥٠ وحدة مثلا، وقرض يسدد منه الإيجار اللي يحصل من أعضاء التدريس. فى الحالة دى مش ضرورى نلتزم أوى بالقيمة الإيجارية، يعنى نقدر نزود شوية مثلا القيمة الإيجارية ونقدر نسدد الإيجار ده. وبالحسبة هحتاج برضه الى معونة سنوية بسيطة من الخزنة علشان تكمل القسط؛ خصوصا لو كان على مدة قصيرة لو مدناه - زى ما بيقول الأخ وزير الإسكان - ٢٥ سنة أو ٣٪ جايز أوى إن المعونة المحتاجة سنويا تبقى معونة قليلة، إنما أنا شايف إن الحاجة ماسة أوى لمشروع زى ده وإنه مفيد من نواحي عديدة جدا.. دى ناحية.

الناحية الثانية: سيادتكم عارفها من مناقشات قبل كده اللي هو إسكان الطلاب، إسكان الطلاب سيادتكم اهتمت بيه فى العام الماضى، قبل ما أنا آجى هنا شعرت بيه وأنا فى جامعة أسيوط وبنينا وحدات جديدة وزودنا المساكن، إنما برضه الموقف الحالى لعدد الطلاب المستوعبين فى مساكن المدن الجامعية موقف ضعيف جدا؛ يعنى بإحصاء بسيط مثلا جامعة القاهرة فيها ٤٠ ألف طالب، تقريبا فيها حوالى ٢٠٠٠ فى المدينة وده رقم بسيط جدا. عين شمس كذلك فيها ٢٠٠٠، إسكندرية برضه فيها حوالى ٢٠٠٠ أو أقل قليلا، أسيوط فيها ٣٠٠٠ يمكن علشان فيها اغتراب أكثر وفيها ١١ ألف طالب. دى أكبر نسبة يمكن لكن علشان من الأول كانت مدينتها كبيرة شوية، حتى الإجمالى مايمثلش ٨٪ من عدد الطلاب.

ده طبعا نظام تمويله مختلف خالص عن النظام اللي قلته الأول بالنسبة لهيئة التدريس، إنما يحتاج لاستمرار التدعيم اللي سيادتكم اتفضلت بيه فى السنة الماضية؛ علشان نقدر باستمرار نزود الوحدات السكنية دى، ونقدر نحل تدريجيا مشكله الاغتراب ومشكله الإعاشة بالنسبة للطلاب.

شكرا.

بدوى: هو فيه ٣ نقط أنا هتكلم فيهم بخصوص هذا الموضوع..

النقطة الأولى: إن فى القانون ١٢١ سنة ٤٧ اللي هو قانون خاص بالمساكن، كان بيحرم على الشخص إن يكون له مسكنين فى مدينة واحدة، فإذا ما ثبت إن له مسكنين فده بيكون مبرر للحكم بطرده من أحد المسكنين. فيه فى القاهرة آلاف الشقق بيستأجرها شخص له مسكن آخر ليه، دى مشكلة معروفه هنا لأن جايز واحد مثلا فى جاردن سيتى

سرى للغاية

وله شقة ثانية فى مصر الجديدة، طبعا الاختلاف ده أو اتساع الرقعة خاصة فى مدينة القاهرة بيخلى الأمر ده مستعصى شوية.

هو فى الحقيقة الإجراء الللى كان اتخد فى محافظة القاهرة والللى جايز بعض الناس أو كثير من الناس بيعتبروا عليه، إنه الإجراء الللى كان اتخد فى إخلاء الللى له مسكنين يخلى سكن. هو ده كان إجراء يعنى أنا كنت شايف أنا شخصيا إنه مكانش مخالف للقانون؛ لأن كل ما فى الأمر هو القانون بيحتم على الشخص الللى بيأجر مسكنين إنه يخلى أحد هذه المسكنين بيبكون بحكم قضائى؛ فده لو كان فيه جزء رادع لمن يثبت أن له مسكنين، مثلا فلتنك جنحة.. الشخص الللى يثبت إن له مسكنين يبقى متهم بجنحة، أعتقد إن بهذه الطريقة يمكن أن يخلى أكثر من آلاف المساكن فى القاهرة وحدها، وده أمر بيتفق مع القانون.

النقطة الثانية: اللجان القضائية، اللجان القضائية دى مشكلة موجودة مشكلة عويصة جدا؛ لأن يعنى أنا كمحامى مثلا النزاع القضائى الذى كان بيحدث بسبب الخلاف على الإيجار إنه كان بيبقى فترة جايز سنة أو سنتين و٣، ليه؟ لأن تشكيل اللجان فى حد نفسه بيبكون من قاضى وبيكون من مهندس وبيكون من أحد الناس التانيين، فإذا لم يستكمل العدد تبقى الجلسة لا تتعقد. وعلى هذا الأساس يعنى الجلسة دى مكانتش بتتعدد جايز فى السنة أكثر من ٥ - ٦ مرات، وده كان بيعطل وكان بيخلى الناس دائما فى قلق.

النقطة الثالثة: والللى سبقنى لها الأخ وزير التعليم العالى، أنا كنت عملت عليها بحث فى أيام المؤتمر القومى الأخير علشان يعنى بنشوف إيه الللى عملته الثورة بالنسبة للطلاب، فكان من ضمنهم البحث فى المدينة الجامعية. كان الللى بيسكن فى المدينة الجامعية ٢٠٠٠ سنة ٥٢، فبتبين دلوقتى بإحصائية أنا جمعتها وجدتهم ١٢ ألف! ١٢ ألف طبعا يعنى ده رغم إن فيه تقدم كبير جدا يعنى زيادة ٦ أمثال، إلا إن برضه يمكن إن احنا نحل هذا الموضوع بطريقة معينة لجأ إليها بعض المحافظات؛ وهى بناء مساكن خاصة بكل محافظة. مثلا إحنا كان عندنا تكفير السنة دى فى محافظة كفر الشيخ أن نبنى مساكن معينة لمحافظة كفر الشيخ، لو كل المحافظات اتبعت هذه الطريقة ويسر لها التيسير الكامل، ده يكون أولى من الجمعيات التعاونية أو غير الجمعيات التعاونية؛ لأن ده المحافظة هتساهم فى هذا العمل بالتيسيرات المطلوبة وهتريح آلاف الطلبة الللى موجودين.

وبرضه بستأذن وأعود الى النقطة الأولى الللى هم الناس الذين يستأجرون مسكنين، وعاوز أقول: إن فيه حيلة بيلجأ إليها بعض الناس الللى يكون له سكن فى الجيزة يسكن فى مصر ده جايز ماينطبقش عليه قانون؛ ده لو قدرنا نقول إن الجيزة ومصر بيعتبروا إنهم الاتنين مكان واحد، والللى يثبت إن هو له شقتين يبقى ده يعاقب بعقوبة الجنحة؛ لأن

سرى للغاية

قطعا فيهم شقة بتستعمل استعمال عائلى وشقة تانية قطعا لا يمكن بتستعمل لأن مفيش واحد هيقعد بعيلته فى مسكنين!

عبد الناصر: إلا إذا كان متجوز ٢ يعنى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

بدوى: أنا بقول: دى لأن يمكن فى الحقيقة..

عبد الناصر: يمكن مخبى يعنى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

بدوى: أنا بقالى ٥ سنين فى مصر لجأت الى جميع الوسائل علشان أحصل على سكن للغاية دلوقتى مش عارف!

عبد الناصر: طيب ما تشتري شقة.

بدوى: طبعا مفيش! يعنى إذا كان فيه زميلنا عضو فى مجلس الأمة اسمه أبو النصر له عمارة كبيره جدا، أنا متأكد إن فيها ٥ - ٦ - ٧ شقق قاضيين أمام مجلس الدولة، ويعنى النقط دى الناس اللي بيسكنوا مسكنين دولى بيكونوا مشكلة كبيرة جدا فى القاهرة والجيزة.

غانم: أنا والله مكنتش هتكلم إنما حصل كلام عن الناس اللي مؤجرين مسكنين وعلى الشقق المفروشة، وده اللي دعانى للكلام. هو الواقع: إنه بالنسبة للسياحة - ولو الدكتور حلمى معترض عليها - عايز أقول: إن احنا جينا ٢٠ مليون جنيه عملة حرة فى الـ ١٠ شهور اللي فاتوا! مش هنتكلم فى الدفاع عن السياحة، إنما يمكن حوالى ٣٠ ألف شقة أجرت هذا العام فى الصيف لسائحين عرب. السنة دى حصل يعنى الحمد لله جم ناس كتير من ليبيا، ومش عاوزين يقعدوا فى فنادق وأجروا شقق فى القاهرة.

سرى للغاية

برضه النقطة الثانية اللي عايز أتكلم فيها: إن فى الشهور الأخيرة كثير جدا من المجتمع ظهر منهم رغبة فى الحصول على مقر فى القاهرة والإسكندرية ورغبة زادت جدا. يعنى عايزين نشجع هذا الاتجاه خصوصا فى الإسكان اللي هو الممتاز مش اللي فوق المتوسط، فإذا كنا نجد إن فيه مصلحة إن إخوانا العرب بيبجوا القاهرة ويستثمروا أموالهم برضه لازم نحط النقطة دى فى اعتبارنا. شكرا.

عبد الناصر: اللي قال لى حسن عباس قلت له: مفيش مانع.

غانم: ماهو أنا عارف إن سيادتكم موافق بس علشان إخوانا الكل بيقوا فى الصورة.

حجازى: أنا الحقيقة كنت عايز أركز يافندم على شوية نقط علشان ألم المشكلة شوية.. هو كل الطاقة اللي هنتشغل فيها إمكانية تشغيل شركات القطاع العام أولا تشغيليا كاملا. اللي أنا فاهمه إنها هنتشغل بطاقة ٦٠٪، الإنفاق لغاية دلوقتى بنسبة ضئيلة جدا فى الـ ٦ أشهر الأولى من السنة. أولا: نضمن إن ٦ مليون يتصرفوا بمعرفة شركات القطاع العام، وهى بتشكّل ٦٠٪ من طاقة شركات الإسكان الحالية. معنى هذا إن الاعتمادات اللي ممكن أن تمنح لشركات الإسكان حتى تكون طاقتها كاملة، ٤٠٪ فوق الاعتمادات المتاحة على مدار سنة. اللي أنا فاهم إنهم يشتغلوا بـ ١٠ مليون لما يكونوا واخدين ٥ أو ٦ بيقدرُوا ياخدوا الطاقة الكاملة. لو شغلنا كل الإمكانيات المتاحة فى الشركات نبقي عايزين..

أولا: ضمان لاستنفاد مبالغ متاحة حاليا قبل ما نتكلم فى اعتمادات إضافية. ثم ثانيا: الاعتماد اللي يمنح هيكون فى حدود الطاقة المتاحة حقيقة يعنى بشرط كمان، وأنا بقول هذا المثل.. يعنى بعمل تعديل بسيط جدا فى بيتى علشان أحصل بتاع خشب ٢متر × متر، يمكن قعدت ٤ أسابيع علشان آخد مترين خشب أو متر ونص، ورغم إن أنا اتصلت بالسيد وزير الإسكان! فأنا برضه خايف إن احنا نقول نتوسع فى الإسكان وبعدين مواد البناء والتراخيص لا تسير بنفس المعدل اللي حنمنح به؛ معنى هذا استثمارات الأموال فيه عمارات واقفة على أسمنت وزلط وبس، الحقيقة بتبقى نوع من المشكلة.

أنا أعرف فيه بعض المواد الخام حاليا فى قطاع الإسكان بتباع فى السوق السوداء، رغم إن بعض المقاولين بيقولوا: إنهم بيصعب عليهم الحصول على الترخيص مثلا بالحديد المسلح، فيطلع يشتريه بسعر يوفر يعنى يمكن يدفع ٥ جنيه أو ١٠ جنيه

سرى للغاية

زيادة فى سبيل إنه هو ياخذ العملية وينتفع. فأنا برضه مع تحمسى إن الإسكان ياخذ باعه، إلا إن لازم تدرس الإمكانيات المتاحة فى البلد من حيث مواد البناء بحيث تكون متكاملة. وأنا بقول الرفايح الصغيرة، الخشب الخاص بالنجارة الأدوات الصحية، وهذه الأشياء يمكن جزء منها متاح إذا مكانش متاح يبقى لازم تدبر أولا قبل أن نفكر فى الرمل والأسمنت والزلط الحاجات الأساسية الموجودة.

من حيث الفوائد أنا بعتمد والتجربة مرت قبل كده، أنا يمكن من الناس اللي استفادوا منها وخذنا مبانى ٣٪ من بنك الائتمان العقارى كان عن طريق الجهاز المصرفى وليس عن طريق قروض صندوق الاستثمار. فلازم الجهاز المصرفى هو اللي يقوم بالدور الأساسى فى عملية التمويل، وأنا بقول: بندى الحرية مادام حطينا إطار الخطة الجهاز نفسه زى ما أقرض السلف للموظفين على سنتين واقتراض قصير الأجل ٣,٢٥٪. طبعا دا اقتراض طويل الأجل المفروض الفائدة بتاعته تزيد، إنما بعتمد الملامح واضحة إن الجهاز المصرفى هو اللي يلعب الدور. مسألة إن احنا نتحمل بـ ٤,٥ وبعدين ٣٪ فائدة والخزانة تدفع الفرق، هى عملية لولبية لا داعى لها خصوصا أنا كنت مشرف على الجمعية التعاونية بتاع أساتذة الجامعة، أخذنا نص مليون وأنفقناهم فى ١٥ سنة وبـ ٣٪ والأرض كانت من الأوقاف، وتقريبا تم سدادها فى الفترة كلها فعلا. وأرى إن مسألة الفائدة لا بد إن الجهاز المصرفى هو يتحمل عبئها بالكامل، وهى ممكن نسلف ١ - ٢ - ٣ - ٤ على حسب السيولة الموجودة عنده.

المبالغ المقترحة بالنسبة للقطاع الخاص، أنا برجو إن كل الإمكانيات اللي تمكن من القطاع الخاص.. القطاع الخاص عاوز الاطمئنان؛ لأن مش معنى نديله ٨٪ فى القيمة الإيجارية وبعدين الحقيقة بيعجزه. أنا بقول: ٥ و ٢ و ٧ و ٨ يبقى فيه عملية بعيدة عن التنفيذ. أنا بلخص اقتراحاتى فى مواد البناء دراسة موضوعيه وحقيقية وواقعية، وإلا المساكن منقدرش نكملها وأنا بعتمد دى مسألة حيوية.

نمرة ٢: إن الجهاز المصرفى يلعب دوره فيما يتعلق بسعر الفائدة، وإن الخزانة ماتدخلش تفاصيل تتعلق بسد قرض أو بمثل هذه المسائل.

الحاجة الثالثة: إن مادام بننقق مثل هذه الأموال الضخمة على عملية الإسكان، لابد أن تركز الأموال الخاصة بعملية تمويل الإسكان فى أحد البنوك القائمة؛ علشان تبقى العملية محصورة كلها مش فى الخزانة ولكن فى بنك للإسكان، ولو نظور بنك الائتمان العقارى الحالى على أن يمارس هذا الدور بالكامل على مستوى البلد. أما جزء فى المحافظات وجزء فى وزارة الخزانة وجزء فى مؤسسة التعاون وجزء فى مؤسسة كذا.. دا كلام لا يستقر. البنك الحالى ممكن أن يطور ويكون هو المقر الرئيسى لعملية الإسكان وهى

سرى للغاية

عملية مستمرة مهياش عملية مؤقتة، البنك ماشى على قديمه قاعد ينزع ملكيات وقاعد يصفى حاجات قديمة. صحيح ساهم فى الجمعيات التعاونية والجمعيات اللى أنشئت كانت بتتعامل مع البنك، أنا بقول: لو طور هذا البنك باعتباره بنك إسكان حقيقى بيمول هذه العمليات ويتابع عملية الإقراض والتحصيل وليست الأجهزة الخاصة بوزارة الخزانة أو بالمحافظات، بنقدر نحل جزء كبير من المشكلة على إن عملية التمويل بتكون ما بين الجهاز المصرفى فى حد ذاته.. البنك المركزى فى مجموعة البنوك اللى موجودة.

مصطفى: لو سمحت لى الرد يمكن هيكون متشعب، علشان هرد على نقط مختلفة هبدأ بالتمليك: برضه النهارده إحنا أجرنا للناس وخلص وهى مأجرة بإيجارات مخفضة، وقبل ماتتخفض اشتكوا لأن كان فيه مبانى سابقة زيبا ويمكن أحسن منها، وكانت فى الماضى مأجرة بإيجار أقل.. جنبها تمام المباني كثيرة بنيت فى القاهرة جزء منها مؤجر بإيجار معين، اللى اتبنيت بعد كدا أتأجرت بإيجار أعلى، والناس ظلت تشتكى لغاية ما سيادتكم تفضلت وخفضت الإيجار، وأصبح الإيجارين زى بعض دلوقتى. اللى مبنى جديد جنبهم برضه الناس هتظل تشتكى، لازم لما أبني أأجر بنفس الإيجار وإلا برضه هسبب مشكله وشكاوى كثيرة. وزى برضه ما قلت إن حاتحمل لكل وحدة من الوحدات مبلغ معين لما أبني وأأجر؛ يبقى اللى وفر على لو أنا ملكت هذه المساكن الاقتصادية لهؤلاء الناس هيتحملوا هم صيانتها وهيحافظوا عليها، وبرضه همدفعهم بدل ٢٠ جنيه همدفع ١٠ جنيه.. دى وجهة النظر الدفاع عن التمليك بدل التأجير، والإيجار المخفض أجرنا المنخفض وخلص مش هنقدر نتراجع فى الإيجار المخفض.

المباني اتبنت قطاع المقاولات النهارده عنده طاقة فاضية - زى ما قال السيد وزير الخزانة - طاقته ١١٠ عنده بـ ٦٠ مليون، السنة دى عنده ٥٠ مليون يقدر يشتغل فى إنشاءات بـ ٥٠ مليون، والطاقة موجودة ودول همدفع لهم حوالى ١٠ مليون جنيه أجور بس.. فهياخدوا أجور وهم قاعدين نشغلهم فى عمليات الإنشاء.

فيما يختص بلجان تقدير الإيجارات والتراخيص، قانون الإيجارات غطى النقطة دى بأنه لما واحد بيتقدم علشان بينى بيت مع الرسم؛ وبرضه دا رد على السيد وزير الإدارة المحلية لما قال: إن الناس هياخد رخصة اقتصادية وبعدين بينى يبقى أعلى؛ لا.. مع الرخصة إحنا هنخليه يحدد القيمة الإيجارية، هنحدد له التكاليف نوع المبنى هو ١٢ و ١٤ و ١٦، ١٢ جنيه المتر، و ١٤ و ١٦ يمكن نزودها شوية علشان التكاليف زادت حبة هتبقى ١٤ و ١٦ و ١٨ جنيه للمتر المسطح.

سرى للغاية

تكاليف المباني مع الرسم هتحدد القيمة الإيجارية لما ياخذ الرخصة، يبقى دى هنخلى اللى هياجر مش هيبالغ فى الإيجار. الأول المبدئى فيه كتير بيأجر بمبلغ وبعدين يقول لك: ما تيجى لجنة وبتطول المدة. فالتقدير الإيجارى الأولانى هيحكم عن طريق وزارة الإسكان حسب الرسومات؛ بحيث إنه لما لجان تقدير الإيجارات بعد ذلك هتبقى فى حدود ١٠٪ بالزائد أو الناقص ودى معقول. وبرضه فى القانون قلنا فى خلال ٦٠ يوم، وبعدين عطينا الحق للرجوع للقضاء فى اللجان برضه علشان مبدأ ٣٠ مارس إن لازم الرجوع للقضاء ماتبقاش الأحكام دى أو التقديرات دى نهائية.

موضوع الإسكان التعاونى: الإسكان التعاونى هيحفظ بنفس النسب وياقتصاد الإسكان الخاص؛ يعنى هتديله برضه نفس النسب اللى هى ٧٠ واقتصادى و٢٥,٥ إسكان فوق المتوسط. وهتظل برضه الرخص على الإسكان الاقتصادى سهلنا فى موضوع التراخيص، وسهلنا للناس فى عمليات البناء وسهلنا للناس فى مواد البناء، والناس اندفعت فى عملية البناء - زى ما قال السيد وزير الإدارة المحلية - والمصانع عندها حديد عندها أسمنت والرفايح يمكن فيها هتحتاج لبعض العملة الصعبة.

إنما لازم برضه علشان نحل مشكلة الإسكان، إحنا عايزين ندى فى الإسكان التعاونى ٩٠٪ لاقتصادى، دى هتشجع الناس هى كانت ٧٠ وكانت قبل كده ٦٠، فلو نخلى للاقتصادى ٧٠ اللى عايز بينى اقتصادى ٨٠ للمتوسط ونخلى اللى فوق المتوسط ٦٠ زى العادى. يصح إن اللى فوق المتوسط أديله ٤,٥، إنما الاقتصادى هو ده اللى عايز أديله ٣ - زى ما قال السيد وزير الخزانة - لو لم نشترك فى جمعية تعاونية أنا واحد من الناس لم أكن أستطيع أن أكون ساكنا النهارده فى بيت! صحيح هى كانت فيلات إنما النهارده ما بنصرحش ببناء فيلات؛ لازم يكون على مستويات الإسكان التعاونى لازم يكون فى بيت اقتصادى وتحدد قيمته الإيجارية مسبقا.

إخلاء الشقق فى الإسكان الإدارى تحديد مواعيد للاستكمال.

قانون الإيجارات وحماية الشقق المفروشة، برضه فى قانون الإيجارات هو سمح للفرد إن يقدر يبقى المالك، إنه يأجر شقة واحدة بس ومنع تأجير شقق مفروشة للإيجار؛ يعنى واحد مؤجر شقة ما يصحش إنه يستعملها مفروشة فى القانون الجديد، وعطينا مدة سنتين علشان الناس تاخذ فرصه إنها الشقق المفروشة..

غانم: السياح.

سرى للغاية

مصطفى: السياح يصح يعملوا بانسيونات.

عبد الناصر: نخلى الشقق المفروشة والكلام ده لغاية ما يجيلنا القانون ونشوف الحاجات دى فى القانون.

مصطفى: حكاية الأراضى، إحنا عملنا برضه تسهيلات فى موضوع الأراضى، شركات الإسكان الللى هتدى للناس عايزين نديها الأراضى بقيمة إسمية، الجمعيات التعاونية هديها أراضى بقيمة المرافق الللى اتصرفت عليها؛ وده يخلى قيمة الأرض تنخفض ويسهل للناس البناء. يعنى إحنا عملنا حالات للأراضى وأراضى الحكومة كتير ونقدر نستفيد منها فى هذا، بنبقى نديها قيمة إسمية بتخفيض الإيجار بتاعنا. الأراضى.. قانون الملاك زى سيادتك ما قلت: هنتكلم عنه لما بييجى القانون.

تراخيص: فيه قانون للترميم والبناء، وفيه مبالغ بتخصص فى الميزانية الللى عايز يرمم البيت بتاعه نديله برضه القروض بشروط أفضل من التمويل التعاونى.
تراخيص الهدم مفيش دلوقتى إلا البيوت الللى آيلة للسقوط، ودى برضه هتجرنا.. النهارده رحلت شوفت بيت فى شبرا اتهد.. دورات المياه الللى اتهدت، وقعت دورات المياه والحمد لله الناس كلها خرجت بسبب سوء استعمال المياه دائما دورات المياه.. ودى هنتكلم عنها لما بييجى.

سلطة الحكومة فى التأجير، برضه دا كان اقتراح إن المساكن الللى بتتبنى فى حى تبقى فى يد الحكومة علشان تأجرها، أعتقد دى هتخلى الملاك ينفروا من إنهم بينوا. برضه ندى للمالك حرية فى إنه يختار الساكن الى عايز يسكن عنده مادام الإيجارات إحنا تحكمنها فيها.

مواد البناء: زى ما قلنا موجود الحديد والأسمنت، الخشب إحنا طالبين مبلغ عملات صعبة للخشب، وبعدين برضه عايزين الخشب الحبيبي الللى جت منه الشكوى نقدر نظور؛ نعمل له دهانات نخلى الحشو الوسطانى هو الخشب الحبيبي والحروف البرانية تبقى خشب عادى، نقدر نتلافى العيوب الللى ظهرت وجت شكوى من الخشب الحبيبي الللى جه.
القطاع الخاص وتحديد القيمة الإيجارية قلناها، عمارات التأمين وطرحها مرة ثانية دا مقترح، إحنا قلنا: نخفض القيمة ونطرحها تانى، وبرضه بلاش حكاية التأجير لغاية ما نخلص من هذه الشقق لأن بتجيب فلوس، وبرضه الفلوس بتاعتها - أنا عامل إحصاء لها عند شركات التأمين - أرجو إنها تخصص للإسكان.. دا من ضمن المقترحات.

سرى للغاية

قانون تقسيم الأرضى: فيه قانون جاى لسيادتك علشان ينظم تقسيم الأراضى فى الجمهورية وتوزيعها، ودا هيعرض قريباً.

إسكان جامعة أسيوط: من مدة بنيت مساكن لجامعة أسيوط للإسكان من قروض الإسكان، وحصل اعتراض على هذا أظن من التخطيط أو الخزانة، على اعتبار إن الإسكان للجامعات دا يبقى سواء للطلاب أو لهيئة التدريس ده من ميزانية الجامعة مش من ميزانية الإسكان؛ فيصح يخصص للجامعات مبالغ تبني بها علشان حصل اعتراض قبل ذلك.

شركات القطاع العام النهارده تقدمت فى مناقصات للإسكان والبناء، وبت أسعارها أقل من القطاع الخاص علشان معندهاش شغل النهارده، وأنا خايف أحسن يندفعوا ويأخذوا عمل بخسارة علشان يدوا الأجور بتاعتهم.. برضه هنتحكم فى هذا.

النهارده فيه منافسة شديدة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وفى حلوان أظن أو فى مكان ما شركة من القطاع العام إدت أسعار أقل من القطاع الخاص، وخذت العمل برضه فى أوامر التكليف دى، اللى كانت أعطيت سلطة وزير الإسكان إنه يكلف الشركات إنها.. ده جه فى وقت إن الشركات من كتر الشغل الى عندها كانت محجمة عن إنها تدخل فى عمليات تانية فصدر أمر التكليف؛ النهارده أصبح خناقة كل شركة عايزة أكلفها علشان تقوم بالعمل، وأنا النهارده فى مشكلة وبفكر أخلى كل الأعمال مناقصة ونلغى أوامر التكليف إلا فى الأمور الحربية أو الحاجات السريعة اللى بالشكل ده.

عدم تأجير أكثر من شقة، دى مش عارف إيه الطريقة - اللى اقتراح السيد الأستاذ حافظ بدوى - إزاي أحصى الناس اللى مأجرين أكثر من شقة فى القاهرة، وإزاي نطبق عليها القانون.

عبد الناصر: دى خليها بعدين.

مصطفى: مش هاقدر أجاب عليها أنا دى، إحنا متقدمين ببعض المقترحات كانت تشجيع رأس المال العربى على الاستثمار فى الإسكان فى المستوى فوق المتوسط، بأن توفر له الضمانات والتسهيلات اللازمة لتدفقه بغرض زيادة مواردنا من العملات الأجنبية وبما لا يتعارض مع المصالح القومية.. دا أحد المقترحات.

وإنشاء بنك الإسكان، ده اللى قال عليه الدكتور عبد العزيز إحنا مقترحينه هنا، وتوفير مواد البناء برضه بالاتفاق مع وزارة الصناعة مع بعض عملة أجنبية علشان ماتعملش اختناقات زى ما فى الخشب.. أزمة جزء من الخشب دلوقتى.

سرى للغاية

وبعدين بنرجو من وزارة الخزانة تدبر الاعتمادات اللازمة للمجالس المحلية لمعاونة لجان الإيجارات؛ علشان تخلص شغلها لجان الإيجارات بتحتاج لبعض المكافآت ولذلك مبيخلصوش العمل بتاعهم ومتأخرين.

وبعدين بنقترح لجنة عليا للإسكان للتنسيق بين الأجهزة، يعنى وزارة استصلاح الأراضى بتبنى مساكن وزارة الأوقاف بتبنى مساكن لو ننسق بين هذا نقدر نحل جزء من مشكلة الإسكان.

أما موضوع تخطيط الأحياء القديمة، ده هنخليها فى المستقبل لما تتوفر المساكن ونبقى نعمل إحلال فى البيوت القديمة ونصلح المناطق.

عبد الناصر: نسمع وزير التخطيط يقول لنا إيه رأيه؟

جاب الله: هو طبعا ننظر للخطة من وجهين.. الوجه المالى والوجه السلعى..

عبد الناصر: الوجه الإنسانى لأ؟! مفيش؟! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

جاب الله: الوجه الإنسانى لا.. طبعا يغطى على الكل. يعنى لأول وهلة كان قطاع التشييد بيبنى بـ ٢٠٠ مليون، النهارده يمكن بيبنى بـ ١٢٠ - ١٣٠ مليون لأن الإسكان مانقدرش نفضله لوحده عن باقى التشييدات. فطبعا علشان نوافق على خطه للإسكان لازم ندرسها من الوجهة السلعية شأن أى خطة أخرى خصوصا بالنسبة للمواد الللى نشعر أنها قد تكون محدودة. إنما أعتقد إن الإسكان وضغته الملح بالنسبة للناس والمشكلة الللى بيشكلها لدى الجماهير، لازم ياخذ أولوية فى الظروف الحاضرة بالنسبة لاحتياجاته المحدودة من النقد الأجنبى لازم تتوفر، لازم الإسكان يطور نفسه تكنولوجيا مايفضلش التكنيك نفسه بتاع المبانى من ٢٠٠ سنة لحد النهارده.. يعنى لازم نوفر الخشب بطريقة أو بأخرى.

عبد الناصر: إحنا البلد الوحيد الللى بيستخدم الخشب فى التشييد فى العالم كله!

سرى للغاية

جاب الله: يعنى حتى مع التكنيك الحالى أعتقد إن ممكن الإسكان ياخذ دفعة، إنما قبل ما نحدد أد إيه حجمها لازم ندرسها من الوجهة العينية بتاعتها.

عبد الناصر: لا.. يابشرى الساعة ١١،٣٥.

البشرى: الحقيقة موضوع الإسكان موضوع عميق، إنما فيه نقط ظاهرة وظهر منها دراسة الجدوى للاستمرار حتى دون الانتظار لدراسة خطة..

أول حاجة: استخدام الشقق الخالية سواء بالإيجار أو التمليك.

ثانياً: استخدام المساكن التى بدء فى تنفيذها بشرط أن يكون العائد سريع؛ يعنى

مانبتديش فى حاجة هتجبلنا غله بعد سنة ونص إحنا عايزين بالكثير ٦ شهور.

ثالثاً: الاهتمام بالمساكن الجديدة فى التجمعات الصناعية الكبرى زى حلوان

وشبرا؛ لأن دى الحقيقة تمس مشاعر الناس وفعلاً فيه متاعب كثيرة فى هاتين المنطقتين،

ودى تبقى خاضعة لحاجتين: حدود طاقة الشركات، وحدود مواد البناء.

مصطفى: خصصنا الأماكن فى حلوان والأميرية اللى هى المساكن الاقتصادية هتكون فى المناطق اللى فيها تجمعات عمال كثير.

عبد الناصر: بنقل الحقيقة بالنسبة للمشكلة العاجلة، يعنى الشقق كلها لازم تسكن يإما بالتأجير يإما بالتمليك، مش عايزين نبقى شايفين عمارة بنيانها وفاضية.. دى العملية الأولى.

مصطفى: سيادتك تفضلت بإن احنا نطول المده ونخفض السعر.

عبد الناصر: إنت عايز الـ ١٥٪.. موافق على الـ ٣٪. هو كلام الدكتور حجازى بتاع المصارف تحدد إحنا بنحدد المصارف، وده كأننا بنموله حتى من العجز وبنأخذ العجز أظن بدون فائدة محناش بناخذ كل تمويلنا من شهاده الاستثمار الـ ٥٪.

حجازى: حالياً بناخذ بفائدة يافندم.

سرى للغاية

عبد الناصر: ١٪ يعنى؟

حجازى: إحنا بناخد بفايدة ٤,٥٪ من صندوق النقد الدولى.

عبد الناصر: إذا كان الصندوق أقوم أنا وأجيب اسمه إيه ده جنتر يقعد مطرحى هنا! إذا كنتم عايزين جنتر أنا مستعد يعنى!

حجازى: إحنا مقترحين فى الميزانية الجديدة السنة الجاية الخدمات كلها مفيش فوائد، هى عملية دفترية.

عبد الناصر: بنمشى بـ ٣٪ وإذا كنا هنزود ببقى ٢٠ سنة، ليه ٢٤ سنة؟ الحقيقة أنا بقول: أولاً.. القطاع الخاص إذا كنت عاوز تشجع وتدعى قروض الـ ٥٪ محدش لأنه هيطلع خسران فى الآخر. العملية الحقيقة عملية إنسانية أكثر منها عملية رأسمالية؛ أنا ممكن أعمل السنة دى والسنة الجاية بـ ٣٪ وإذا وجدت إن المساكن اتوفرت أرفع تانى الى ٥٪. بالنسبة للتعاونى، لازم نعمله بـ ٣٪ وبعدين اللى أنا حاسب اللى أنا واخده بـ ٣٪ هدفه الضعف..

حجازى: الـ ٣٠٠٠ جنيه على ١٥ سنة جابوا ١٠٠٠ جنيه فوائد.

عبد الناصر: بالنسبة للأرض وبالنسبة لـ ٣٠٠٠ جنيه، قطعاً فى الـ ١٥ سنة الواحد هيدفع ضعف المبلغ بالـ ٣٪ وماهيش عملية سهلة. وبعدين بدى أقول: إن احنا لازم نعمل مبانى للبيع ولازم نعمل مبانى للإيجار، وإذا دعا الأمر إن احنا نعمل شركات شغلها بس إنها تأجر؛ لأن فيه ناس مش هنقدر تشتري.. الموظف اللى متخرج جديد وأبوه مش سايبه حاجة أو الرجل الفقير.. فلانم ببقى فيه جزء للبيع وفيه جزء للإيجار.

حجازى: الشركات موجودة يافندم، البيع مازدش عن ١٠٪ والـ ٩٠٪ إيجار.

سليمان: البيع مازدش.

سرى للغاية

عبد الناصر: ده يعنى الإيجار زى اللى فى الأميرية لازم نحسن فى المباني، لأنه برضه مفيش واحد هايطلع يروح يسكن فى المباني بتاع الأميرية إلا طبقة معينة، لكن بالنسبة للسكن المتوسط لازم نعمل جزء للإيجار. وبعدين أنا شايف إن احنا ممكن نعتمد على الـ ٥ مليون جنيه مبلغ بحيث إن هو طبعا ميصرفش إلا إذا كان شايف إن العملية كلها متوفرة.. الخشب والأسمت والكلام ده؛ يعنى إذا عمل لى الحيطان وماعملش خشب يبقى هو المسؤول. وإمبارح لبيب شقير بيقول لى: إن عثمان أحمد عثمان بيقول مستعد بعماله الحاليين بينوا مساكن بـ ١٠ مليون جنيه رخيصة وللتملك؛ لأن احنا برضه اتكلمنا برضه فى الموضوع..

حجازى: ومصر للأسمت المسلح.

عبد الناصر: هو ومصر آه.. والحقيقة قاعدين بدون عمل! أنا بقول إن احنا بنعتمد الـ ٨ والـ ١٦ اللى هو طالبهم، الـ ٢٤ طلبهم عن السنة دى والسنة الجاية على أساس إن هنديك منهم السنة دى ٨ وبعدين بتستكمل القوات المسلحة إن شاء الله بخسارة. مفيش داعى لأن أنا شايف كل يوم وأنا جاى وأنا طالع قدامى هياكل فاضلة على التشطيب بخسارة.. ونعتبرها إعانة من الحكومة.

بالنسبة للإسكان الإدارى: بنرسم الكلام زى ما اتفقنا مع الأخ مراد هتفضى إيه وهنكمل لك إيه. والعملية إذا كان الأخ حجازى هياخذها على مسؤوليته ياخذها على أساس نتفق على أوقات بالتنفيذ، ويبقى إذا ماتنفذش باتصل بشعراوى يروح بيعت هو الشرطة تنفذ العملية! ويكون ده الحقيقة كلام عارفين إنه هايتمنفذ.

بالنسبة للصناعة إلا هى مثلا شبرا وشبرا الخيمة: أنا من رأى إن المصانع ممكن تتولى - وهى عندها سيولة - تتولى بناء مساكن لعمالها ولموظفيها. أظن إنتم ممكن تقوموا بالذات بالنسبة للنواحى الصناعية، زى ما عملوا فى المحلة وزى ما عملوا فى كفر الدوار وتحل إشكالات. وأنا يعتبر إن عندهم سيولة ويقدروا يقوموا بهذه العملية، وإذا مكانش سيولة ممكن يقترضوا برضه بـ ٣٪.

بالنسبة للمدينة الجامعية: الحقيقة اللى فى أسبوط أنا يعتبر إنها عملية ضرورية لأن الأساتذة فعلا بيسافروا مسافات طويلة من القاهرة الى أسبوط؛ سواء تبع الجامعة أو تبع الإسكان ممكن ندى الجامعة قرض بـ ٣٪ لوزارة التعليم العالى، ويعملوا عمارة أو عمارتين اللى هم عايزين يعملوهم.

سرى للغاية

بالنسبة للقطاع الخاص: إنتم كنتم عاملين ليه ٢٠ مليون وعاوزين تزوده الى

٥٨.

مصطفى: فى سنة ونص.

عبد الناصر: طبعا على أساس توافر المواد، لأن برضه لازم تحسب وتقول لنا إيه اللي إنت عايزه علشان
بيجى بالنسبة للخشب وبالنسبة للعملية. يعنى اللي احنا بنتكلم عليه الحقيقة مبلغ اللي هو
بالنسبة لست شهور الجايه بقية السنة حاجة بسيطة؛ إحسبوا إنتو على السنة الجاية.
بنيجى بقى لموضوع الخدمات اللي إنت عايزها: الحقيقة بتحسبها اللي هي
الخدمات والعمليات دى بتحسبها مع التخطيط وتدخلها فى الخطة الجديدة.
بالنسبة لزيادة القطاع الخاص: بعنقد إن احنا ممكن نزود فى القطاع الخاص أكثر
من ٢٠؛ إنت بتقول: عايز ترفع الى ٥٨ السنة دى والسنة الجاية.. معرفش تبقى عاوز أد
إيه السنة دى؟

مصطفى: ٥٨ للسنة ونص، ناخذ ربعهم مثلا ناخذ عشرة يافندم.

عبد الناصر: طيب.

مرعى: يبقى العشرين استنفذت كلها يافندم.

مصطفى: أفندم.

مرعى: استنفذت العشرين كلها.

مصطفى: إحنا أعطينا تراخيص بـ ٣ أمثال القيمة دى؛ يعنى هم ٢٠ إحنا أعطينا تراخيص بـ ٦٠
لأن فيه ناس بتاخذ الرخصة وماتبنيش.. لأن التجربة أثبتت تقريبا ٣٠٪ بياخدوا الرخصة
وماينوش!

سرى للغاية

عبد الناصر: هل الأسمنت متوفر هل الحديد متوفر هل الخشب متوفر؟

مصطفى: هانتفق مع الصناعة، السيد وزير الصناعة قال: إن الأسمنت متوفر والحديد متوفر.

عبد الناصر: يبقى فاضل الخشب.

بدوى: والطوب يافندم، ده مهم جدا.

عبد الناصر: الطوب؟!!

بدوى: مشكلة كبيرة.

عبد الناصر: والزلط! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: فيه نقص طوب؟!!

أصوات: آه.

عبد الناصر: بالنسبة لموضوع اللجان القضائية، بنخليها للقانون.

بالنسبة لموضوع المسكنين، بنفوض الأخ بدوى يحل لنا موضوع المسكنين..

نديلك سلطة حل لنا المشكلة! (ضحك)

بدوى: مشكله المسكنين الحل الوحيد هو التحريات اللى كان عاملها السيد محافظ القاهرة عنده كلها.

عبد الناصر: أصل محافظ القاهرة عايز يعمل زى عمر بن الخطاب، عهد عمر بن الخطاب مش دلوقت

لو جه عمر بن خطاب دلوقت مش هيقدر يمشى زى ماكان ماشى زمان!

سرى للغاية

بدوى: يعنى مثلا فى أى مدينة صغيرة يمكن معرفة مين ليه شقتين.

عبد الناصر: اللى عنده جرسونيرة قصدك.

بدوى: مش عايز أقول جرسونيرة!

عبد الناصر: معلىش.

بدوى: يعنى كفر الشيخ ممكن جايز طنطا، فى القاهرة الصعوبة موجودة الحل يبقى فيه جزاء.

عبد الناصر: بنديك سلطه بنفوضك بسلطة كاملة وحل لنا الموضوع الجلسة الجاية قل لنا إزاي؟ وهنقول إنك إنت مفوض تضبط كل واحد عنده شقة تانية! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

مراد: الشقة التانية مش بتكون بنفس الاسم باسم أخته باسم ابنه!

عبد الناصر: الدكتور مراد أخصائى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: وصدقى برضه يعنى بيفكر رأسماليا ويحسب إن ٣٪ بتفرق! قول كده وجهة نظرك.

سليمان: يعنى أنا حسبت على أساس وحدة سكنية قيمتها ١٠٠٠ جنية، بيدفع منها ١٠٠ جنية مقدم ثمن والباقى بفائدة متدرجة ٥ - ٤ - ٣، بنجد إنه حسب القانون هذه الوحدة القيمة الإيجارية بتاعتها ٧٢,٥ جنية فى السنة، لو حسبنا على أساس ٣٪ لمدته ٢٠ سنة يدفع ٦٠ جنية بس يعنى ١٢ جنية أقل من القيمة الإيجارية.

سرى للغاية

مصطفى: أنا عندى إحصائيات هنا يافندم، اللي بألف جنيه يعنى لو مدفّش ١٠٪ خالص لو ب٥٪ و١٥ سنة الحالى تبقى ٨ جنيه الوحدة اللي بألف، لو بعد ٢٤ سنة ده يبقى ٦ جنيه، لو خليناها ٣٪ و٢٤ سنة هتنزل لـ ٥ جنيه ٤ ، ٩ ، ١٩.

سليمان: القيمة الإيجارية بكام؟ ده هو السؤال إنت هتأجر أو هاتملك؟ الحسبة اللي أنا حسبتها لو ملكنا ٣٪ لمدة ٢٠ سنة يدفع ٥ جنيه فى السنة للقسط اللي إنت قلتة. لو أجرتها له هياجرها بـ ٦ جنيه ويفضل يدفع طول عمره وطول عمر الشقة، ويبقى إيه مصلحتى أنا فى إني أملكه خالص!؟

عبد الناصر: طيب الحل الأسهل ما أنا أسهل أأجرها له بـ ٥ جنيه.

مصطفى: ما يرضاش! أتاجرت فى الاقتصادى بـ ٤ جنيه.

عبد الناصر: بأجرها له، بدل ما أرفع أأجرها له بـ ٥ جنيه وبحسب على هذا الأساس.

حجازى: بأجرها ويتحمل مصاريفها وأعبائها، طب هى عايزة حسبه بحيث ماتقلش عن القيمة الإيجارية.

عبد الناصر: هو الحقيقة اللي أنا بأملكه باكفه بالصيانة وباكفه بالإدارة وباكفه كل العملية، اللي بأجر له بأخذ بالنيابة عنه الصيانة والإدارة.. الى آخر هذا. وبعدين إحنا مشينا ٣٪ دى مدة طويلة الحقيقة ويسرنا فى وقت من الأوقات.

حجازى: فيه مجموعه فى الإعلام إمبراح كانوا عارفين إن المجلس مجتمع، بعضهم كلمونى إمبراح بيقولوا: حتى لو وصلنا فى قرارات الى إنه نرفع القيمة الإيجارية up to that، يعنى هم راضيين أما الـ ٥ والشروط دى لأ. إنما يعنى لو خدوا القيمة الإيجارية كحد يتحملوا بيه على مدار السنوات، بيقول مايمش والله بعد ٤٠ سنة السكن هيبقى ملكى ولا لأ مش ملكى؟ يعنى فيه استعداد لتقبل القيمة الإيجارية مش أقل.

سرى للغاية

فهى لو أتחסبت على أساس على الأقل إن القسط ما يقلش عن القيمة الإيجارية يبقى كلام معقول يعنى منطقى.

صدقى: هو يافندم واضح إن حساب القيمة الإيجارية حسب على أساس فوائد أكثر من ٣٪ فجاب الفرق ده، لكن الحقيقة إن فى الدول حتى الرأسمالية بتخصص إعانة من الدولة حتى فى الولايات المتحدة لمشروعات الإسكان. بالنسبة لمشروعات الإسكان بتقوم بيها شركات، مثلا منها الفائدة اللي معموله فى البنوك ٦٪ أو ٥٪ الدولة بتقرض الإسكان ب ٣٪، وهى بتتحمل الفرق. وهنا سواء كانت للتأجير أو التملك، الحسبة اللي قالها الأخ صدقى جاب الفرق ليه؟ لأن حسب التملك على ٣٪ فائدة وأبقينا الحسبة الإيجارية على الفائدة الأصلية.

سليمان: مش على الفائدة خالص، أنا بقول: القيمة الإيجارية حسب القانون الحالى اللي هو الأرض ٥٪ والمباني ٨٪ منها الصيانة ومنها الإصلاح ومنها الإدارى.

صدقى: ماهى دى داخله فيها الفائدة أكثر بكثير من ٣٪ فتجيب الفرق - زى ما سيادة الرئيس بيقول - إذا كان المبدأ بنقرض ب ٣٪ مايقاش الاعتراض على القيمة الإيجارية هتطلع أكثر. طب أنا باتماشى مع نفس المبدأ ونشوف القيمة الإيجارية كيف يمكن خفضها، وإحنا اضطررنا لهذا لأن لما جينا حسبناها الحسبة السليمة - زى ما قال السيد وزير الإسكان - فى المشروعات الجديدة الناس اشتكت واضطررنا إننا نخفض الإيجارات.

حجازى: التكاليف يافندم.

مرزبان: هى دى النقطة، الأساس يمكن مش حساب الفائدة ده قطعاً جزء من التكلفة، إحنا سابيين الجزء الأهم اللي هو التكلفة اللي هو ١٠٠٠ جنيه كيف وصلت؟ لأن دى أساساً تكليفها عالى فيمكن الشركة أو اللي بنا حمل كثير من المصاريف الإدارية على هذه الوحدات، فإذا كان تكليفاتها عالية فيبقى الإيجار عالى. وبالتالي التملك عالى فى الحالتين هو مالوش دعوة اتكلفت كام، هو بيقول: العرض والطلب وقوة الدخل بتاعه المسكن يساوى كام فى نظره؟ ده الفيصل. لكن إحنا النهارده علشان العرض قليل بنتحكم وبنعمل مقياس، إنما حساب التكاليف هنا قطعاً مبالغ فيها.

سرى للغاية

عبد الناصر: يبقى الحقيقة بالنسبة للإيجار، أما نحسب الأرض + ٥% والإسكان بنحسب المباني + ٨% الحقيقة بنبقى مستغلين استغلال كبير!

مرزبان: بس الحقيقة هي تكاليف المباني كثير.

عبد الناصر: بصرف النظر عن هذا الموضوع، أنا برضه بقول: نعيد النظر في الإيجار بحيث إن الإيجار مايقاش أكثر من ٥%، إذا دعا الأمر لتعديل القانون بنعدل القانون. العملية اللي احنا عايزينها، في الحقيقة فيه أزمة وستستعصى السنة الجاية واللى بعديها واللى بعديها والنهارده مكفرة الناس مفيش مساكن، إذا وجدنا إن المساكن زادت ووصلت في الاستثمار الى مبالغ عالية على طول بناخد قرار بنرفع الفائدة.

كامل: استفسار يافندم لو تفضلت، قياسا على ما تفضلت سيادتك بذكره على قيام المصانع ببناء المساكن، أظن ممكن ده ينطبق على الوزارات أيضا إنها توفر مشكلات السكن للموظفين اللي فيها إذا أمكن.

عبد الناصر: بالنسبة للأوقاف يعني؟ إنت أصلك بتعمل مساكن يعني عندك فلوس يعني عندك دخل تختلف، لكن وزير التخطيط هيبنى لموظفيه إزاي؟!

كامل: على أساس إن هم شايفين الأوقاف إن أموال نفسها تستغل في كل المحافظات، لو حبيبت سيادتك في الجلسة أجبب أرقام كاملة.

عبد الناصر: هذا الموضوع جديد برضه نخليه لما نيجي نشوف قانون المساكن. يبقى فاضل إيه تانى من النقط اللي قالها حمدى؟ اللجان القضائية، توفير مواد البناء..

عاشور: ولجان تقدير الإيجارات اللي هي السبب في مشاكل القطاع الخاص.

سرى للغاية

عبد الناصر: دى هنشوفها فى القانون، بالنسبة لوزارة الصناعة وبالنسبة لشبرا ممكن تعملوا هذه العملية.

بدوى: والمدينة الجامعية للطلبة - لو سمحت سيادتك - الإسكان يشمل منطقة حلوان.

عبد الناصر: إذا كان هيعمل بنك إسكان.

مصطفى: إحنا مقدرين عدد المساكن فى حلوان اتبنى هناك ٢٠٠٠ مسكن، هابنى هناك كمان فى منطقة التبين ومخصصين للصناعة والإنتاج الحربى.

عبد الناصر: يبقى الحقيقة الدكتور عزيز هنتكلم معاه الجلسة الجاية بالنسبة للأسعار، أنا عايز الجلسة الجاية هنتكلم فى موضوع الأسعار وبعدين هنتكلم فى موضوع الضرائب وإزاي نلم الضرائب كلها والشرائح. معرفش لازم عندك أفكار بالنسبة لهذا الموضوع، وفيه شكاوى منها بالنسبة للناس كلها؛ إذا كنت جاهز تتكلم، إنت اتكلمت على أساس الممولين نسيبهم وعملية مش فاهم إيه وإيه.

حجازى: نعرض الصورة يافندم بالنسبة للموقف الحالى ونشوف الحل إيه.

بدوى: المدن الجامعية للطلبة اللي هى بتاع المحافظات.

عبد الناصر: بنأجلها لما يقدم لنا الأخ وزير التعليم العالى مشروع عن العملية، الواحد مش فى مخه الحقيقة حاجة عن الموضوع ده.

بالنسبة لموضوع توزيع الأرباح والعمليات دى هانشوفها يوم الأحد.

حجازى: بالنسبة لميزانية ٧٠/٦٩ يافندم.

عبد الناصر: دى إنت بتطلع بيها توجيه للإخوان، مش كده؟

حجازى: أيوه يافندم.

سرى للغاية

عبد الناصر: كنت عايز إيه يعنى؟

حجازى: عايز من كل وزارة.

عبد الناصر: إطار كل وزارة يعنى؟

حجازى: أيوه يافندم.

عبد الناصر: بالنسبة للكلام اللي قاله شعراوى اللي هو موضوع الرسوب وموضوع المعاش، أنا الحقيقة موافق على الكلام اللي اتقال فى هذا، بتقول لنا الجلسة الجاية: إيه اللي نعمله؟ وبالنسبة لموضوع الرسوب وبالنسبة لموضوع اللي ممكن نديه سنتين معاش.

حجازى: إحنا عملنا قرار فى الجلسة الأخيرة بإعطاء سنتين إضافيتين فى اللي فوق الـ ٥٥، وبدل ما بيتحسب المعاش على الأساسى متوسط السنتين الأخيرتين قلنا: يتحسب على أساس أجر آخر سنة، بس حاطين شوية اشتراطات كان الهدف منها التضيق؛ لأن العملية لو وسعنا فيها على أساس علاوات وعلى أساس إشغال وظائف مباشرة هيكلف حوالى ١٥ مليون، فاللجنة وافقت مبدئيا على إننا نطبق هذا القرار، والحقيقة ابتدأت بوادر بسيطة مش كتير لبعض الطلبات وصلت فعلا لوزارة الخزانة.

عبد الناصر: طيب يبقى موضوع الرسوب.

حجازى: موضوع الرسوب إحنا فى ديسمبر هيتعالج ٩٠ ألف موظف حاليا.

عبد الناصر: هم كام؟

حجازى: حاليا إحنا حلينا..

غانم: لو سمحت لى..

سرى للغاية

عبد الناصر: لأ.. مفيش كلام ده كلام هنقوله الجلسة الجاية يعنى!
بالنسبة للإعلان، بتقول الزراعة وبتقول الإسكان عموماً. وبعدين السيد مرعى هيتكلم عن الزراعة والرئ.. الى آخر هذا الموضوع، والأخ وزير الإسكان بكره لأن دلوقتى بتكون الجرايد كلها خلصت.. بكره بالتفصيل بدل ما تموت المواضيع الليلة، ومانجيبش سيرة إن احنا هنبحث أسعار الحقيقة.

مرزيان: أنا كنت فى دكرنس الصبح والناس كلها بتسأل.. الثلاثجات الأقمشة والحاجات دى.

عبد الناصر: ماتقولش إن احنا هنبحث، عايزين نبحث الأسعار كلها من الشراب الى متر الكستور الى الأقمشة كلها، وعايزين أسعار سنة ٦٤ والأسعار النهارده كام.. عملية مع الصناعة ومع التموين برضه يبقى هنتشوف عمليات توزيع الأرباح والعملية اللى هى موجودة فى الجدول يوم الأحد.

مرعى: وموضوع الرسوب للموظفين.

عبد الناصر: إذا كانت العملية عايزة مليون جنيه نديها المليون جنيه.

مرعى: إذا كنا وصلنا لدرجة معينة بنقدر نوصل للدرجة اللى بعدها.

عبد الناصر: يعنى إنتو سارقين من الناس بيجى ١٠٠ مليون جنيه! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: يعنى فيه عصابة سارقة من الناس بيجى ١٠٠ مليون جنيه! مين هى العصابة دى بقى؟!
بنطلع كلب بوليسى بجيبه معايا الجلسة الجاية يطلع مين هم اللى واخدين الـ ١٠٠ مليون!
(ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: سلام عليكم.